المطيري : التنسيق مع الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإعلام العرب
لتعزيز الإعلام التنموى فى قضايا العمل

مجلة العمل العربي

العدد 108، ديسمبر / كانون الأول 2015

مجلة العمل العربي

العدد (108) ديسمبر/ كانون الأول 2015

مجلة فصلية تصدر عن منظمة العمل العربية
وتعنى بقضايا العمل والعمال وأصحاب الأعمال
فى الوطن العربى

■ رئيس مجلس الإدارة
فايز على المطيري

■ رئيس التحرير
إيمان أحمد عبد المقصود

■ نائب رئيس التحرير
إلهام غسال

■ هيئة التحرير
د. حسين عثمان
حمدى أحمد
رضا قيسومه
بهلول اشتيوي

■ سكرتير المجلة
شيرين صباح

المقالات والدراسات تعبر عن رأي أصحابها.

المراسلات :

ترسل الأبحاث والمقالات باسم رئيس التحرير على:
العنوان التالى:
7 ميدان المساحة - الدقى - ص.ب.814 القاهرة
الرمز البريدى 11511 - جمهورية مصر العربية
فاكس:00202-37484902
هاتف :00202- 33362719/721/731
موقع المنظمة على شبكة الإنترنت: www.alolabor.org

التجهيزات الفنية والطباعة
مطابع الشرطة للطباعة والنشر والتوزيع (جمهورية مصر العربية)

المحتويات

- **الافتتاحية** — 3

بقلم سعادة الأستاذ / فايز المطيري – المدير العام لمنظمة العمل العربية

- **أخبار المدير العام** — 4

المنظمة العربية للتنمية الإدارية تستقبل فايز المطيري مدير عام منظمة العمل العربية

فى لقاء المطيري وسرور

فى لقاء المطيري وسوينج : التركيز على المهاجر كإنسان

المطيري: الحفاظ على استقرار بلداننا العربية من أجل زيادة فرص الاستثمار لمواجهة خطر البطالة

لقاءات مكثفة لسعادة فايز المطيري فى كل من قطر ومملكة البحرين

المطيري: منظمة العمل العربية تسعى للتقليص من نسبة البطالة فى العالم العربى

المطيري : بدون الاستقرار لا يمكن أن تتحقق التنمية والتشغيل

المطيري: يؤكد دعمه للاتحاد العام لنقابات عمال مصر ويدعو الجميع للتكاتف

المطيري: الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب قلعة نقابية لها تاريخ مشهود

- **فعاليات منظمة العمل العربية** — 16

مجلس إدارة منظمة العمل العربية فى دورته (83)

منظمة العمل العربية تطلق استراتيجية الاعلام فى مجال دعم التنمية

فى شرم الشيخ: ندوة حول آليات تطوير منظومة القطاع التعاونى

المطيري: من أهم توجهات المنظمة فى المرحلة القادمة تأهيل وتشغيل الشباب

فى الجمهورية الجزائرية: الندوة القومية حول دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

فى شرم الشيخ ندوة حول «المفاوضة الجماعية بين الواقع والمأمول»

خبراء التصنيف يناقشون تحديث التصنيف العربى المعيارى للمهن 2008

العاصمة بيروت تشهد نشاطين لمنظمة العمل العربية

فى خمس جلسات عمل فنية: ندوة الهجرة تطالب بإنهاء أزمة الهجرة غير الشرعية

شرم الشيخ مدينة السلام: تحتضن نشاطين قوميين لإدارة الحماية الاجتماعية بمنظمة العمل العربية

- **أخبار فى عالم العمل** — 56

تحت رعاية الرئيس عبد الفتاح السيسى مؤتمر فكر«14»

مدينة السلام: تستضيف المؤتمر العمالى العالمى

مؤتمر تضامن مع عمال وشعب فلسطين

برتوكول تعاون بين الجامعة العربية والاتحاد الأوروبى

الحقبانى: يستعرض تجربة المملكة فى مواجهة البطالة

طلال بن عبد العزيز يعتمد إسهام «أجفند» فى تمويل تشغيل المرصد العربى لحقوق الطفل

أمل القبيسى: أول رئيسة برلمان فى العالم العربى

وزيرا العمل المغربى والقطري يفتتحان مكتب العمل المغربي

مصر عضو لجنة الصياغة بالاجتماع الإقليمى للعمل الدولية

- **أنشطة وفعاليات قادمة** — 76
- خلال شهر يناير:
- خلال شهر فبراير:
- خلال شهر مارس:
- **دراسات متخصصة** — 79

إعداد الإعلاميين المهنيين فى مجال التنمية الاجتماعية

الاتصال والإعلام التعاونى ودوره فى تطوير التعاونيات

الافتتاحية

بقلم:
فايز على المطيري
المدير العام لمنظمة العمل العربية

شهد العام 2015 حالة من المتغيرات والتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى المنطقة العربية، التي كان لها تداعياتها السلبية على الأمن والاستقرار فى عدد من البلدان العربية بما فيها تلك الدول التي لم تتأثر بشكل مباشر بهذه التطورات.

وبالرغم من هذه الأوضاع التى ألقت بظلالها على الجميع، لم تُثن المنظمة عن المضي فى تنفيذ أنشطتها وبرامجها بل سعت جاهدة لتنفيذها خلال العام فى مجالات اختصاصاتها المختلفة من تنمية بشرية وتشغيل وهجرة وحماية اجتماعية بكافة مجالاتها وإعلام وتوثيق وعلاقات خارجية وتعاون فنى، شارك فيها أطراف الإنتاج الثلاثة بالدول العربية إلى جانب المنظمات العربية والدولية ذات العلاقة، وذلك من خلال عقد عدد من الندوات وورش العمل والدورات التدريبية القطرية والقومية، هذا فضلاً عن الاجتماعات الدستورية الممثلة فى مؤتمر العمل العربي لعام 2015 ومجلس الإدارة وهيئة الرقابة المالية، وكذلك اللجان النظامية التي تجتمع بشكل دوري، المعنية بصيانة الحقوق والحريات النقابية الممثلة فى لجنة الحريات النقابية ولجنة الخبراء القانونيين المعنية بدراسة التقارير التى تقدمها الدول عن الاتفاقيات العربية التى صدَّقت عليها فى ضوء التشريعات السارية لديها، وكذلك لجنة شؤون عمل المرأة العربية التى تعني بتعزيز المرأة العربية وتمكينها من ممارسة دورها لتحقيق التنمية المستدامة والمشاركة فى صنع القرار.

وفى إطار علاقات التعاون المتميزة التي تربط بين المنظمة والدول العربية الأعضاء استضافت عددًا من العواصم العربية الغالبية من هذه الأنشطة.

أن هذه النشاطات والفعاليات التى قدمها مكتب العمل والمعاهد والمراكز التابعة له ما كان لها أن تُنجز لولا تعاون القائمين على الأجهزة الدستورية بالمنظمة والتوجيهات والسياسات التي يضعها المؤتمر العام للمنظمة وتجاوب الدول الأعضاء في المشاركة بفاعلية في هذه البرامج والأنشطة .

وكذلك لا بد أن أسجل بكل التقدير والاعتزاز المنظمات العربية والدولية التى تعاونت معنا لإنجاز هذه الأنشطة على الوجه الأكمل واللائق الذي نرتضيه جميعاً لما يصدر عن هذه الأنشطة من نتائج وتوصيات.

الآن ونحن على أعتاب عام ميلادي جديد نأمل أن يعم فيه الأمن والاستقرار على الدول العربية كافة وأن تخطو قدماً لمزيد من الإنجازات والازدهار وأن تدرك غاياتها المنشودة لصالح شعوبها وبرامجها التنموية.

فقد بادرنا بإصدار دليل يحتوي على البرامج وأنشطة المنظمة لعام 2016 يتضمن عناوينها وأهدافها على مدار العام ، ليكون بين أيدي أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي والمنظمات العربية والإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، آملين أن يسهم هذا الدليل وما يحتويه من أنشطة في تلبية احتياجات وتطلعات أطراف الإنتاج بالدول العربية الأعضاء ويحقق الغايات المرسومة في ميثاق ودستور منظمة العمل العربية.

مغتنمًا هذه المناسبة لأعرب عن أطيب تمنياتي بالعام الميلادي الجديد... والله الموفق لما فيه خير أمتنا العربية .

المنظمة العربية للتنمية الإدارية تستقبل

مدير عام منظمة العمل العربية

استقبل الدكتور/ ناصر القحطاني مدير عام المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بمكتبه في مقر المنظمة بالقاهرة الأستاذ/ فايز المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية.

وفي بداية اللقاء وجه مدير عام منظمة العمل العربية إلى الدكتور ناصر القحطاني التهنئة على مباشرته لمهام عمله مديراً عاماً للمنظمة العربية للتنمية الإدارية، متمنيا له النجاح والتوفيق في مهام عمله الجديد مشيدًا بدور المنظمة في مجالات التطوير الإداري مما جعلها بحق بيت الخبرة العربي الأول في التنمية الإدارية.

كما عبر الدكتور/ ناصر القحطاني عن تطلعه إلى تعزيز سبل التعاون المشترك بين المنظمتين وبما يخدم قضايا العمل العربي المشترك، منوها بدور منظمة العمل العربية في تحقيق التنمية الشاملة في الوطن العربي وبخاصة في مجالات التنمية البشرية ومكافحة البطالة، ودعم الاتحادات والنقابات العمالية العربية.

عقب هذا قام سعادة السيد فايز المطيري برفقة الدكتور ناصر القحطاني بجولة في مقر المنظمة شملت عددًا من وحدات المنظمة، وأقسامها المختلفة، ومكتبة المنظمة الرقمية.

لقاء المطيري وسرور

قام السيد/ فايز المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية بزيارة إلى معالى السيد جمال سرور – وزير القوى العاملة بجمهورية مصر العربية، حيث قدم التهانى للوزير بالثقة الغالية التى منحتها القيادة السياسية له باختياره لتولى الوزارة.

رحب معالى الوزير– جمال سرور بسعادة/ فايز المطيري وأشاد وزير القوى العاملة، بمنظمة العمل العربية ومواقفها وما تقوم به منذ زمن طويل في معالجة قضايا العمل والعمال، مؤكدًا أن وجود "المطيري" على رأس المنظمة هو إضافة كبيرة وجهوده الملموسة التي تتسم بالرؤية والشفافية مشيرًا إلى أن مصر تمد يد العون لجميع الأشقاء بالدول العربية لخدمة قضايا العمل والعمال وستكون بجانب المنظمة في هذا التوجه مساندين وداعمين لها. وطرح فكرة قيام المنظمة **بتبنى مشروع قومى زراعى أو صناعى تتوحد عليه الشعوب العربية ويقام على إحدى الدول العربية،** وبأموال رجال الأعمال العرب وبأيدى عمالها، مما يسهم بشكل مباشر فى توفير الآلاف من فرص العمل بالوطن العربى.

وقد أبدى سعادة السيد/ فايز المطيري ترحيبه بالعرض مشيراً إلى ضرورة تقديمه إلى مجلس إدارة المنظمة خلال اجتماعه القادم فى الرياض– بالمملكة العربية السعودية لدراسته تمهيداً لعرضه على المؤتمر القادم لمناقشته فى اللجان الدستورية.

وكشف "المطيري" عن تواصله مع ويليام سوينج، مدير عام منظمة الهجرة الدولية لتنظيم مؤتمر مشترك حول الهجرة قريبا، لبحث كيفية تحقيق الاستقرار للشعوب العربية، بعد هروبهم من براكين السياسات للبحث عن مأوى للأمان قبل البحث عن الرزق والعمل. وقال "المطيري": إن المنظمة بتمثيلها الثلاثي "حكومات وأصحاب أعمال وعمال" تقدم كل ما تستطيع لمصر باعتبارها العمود الفقري للوطن العربي، وتضع جميع إمكاناتها في خدمة أطراف العمل الثلاثة وأشار إلى أن مصر تمر بمرحلة انتقالية تؤسس فيها القوانين، "وأننا ندرك ذلك، كما أكد على سعيه للتقليل من نسبة البطالة المنتشرة بالوطن العربي في ظل عدم الاستقرار في بعض بلدانه، من خلال إيجاد فرص عمل مع الشركاء الاجتماعيين، ودعم المشاريع المتوسطة، وعقد الندوات والمنتديات التي تساعد على تخفيف العبء من على الحكومات وتحافظ على حقوق العمال".

كما أكد "المطيري" خلال اللقاء على استعداد المنظمة لتطوير مراكز التدريب المهني، لتوفير العمالة الماهرة والمدربة، من خلال الكوادر والخبراء الموجودين بالمنظمة في كافة التخصصات.

فى لقاء المطيري و سوينج.. التركيز على المهاجر كإنسان

عقد سعادة السيد/ فايز المطيري- المدير العام لمنظمة العمل العربية اجتماعاً مع السيد وليام سوينج - المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة بمقر مكتب العمل العربى وذلك فى إطار التواصل المستمر لتعزيز وتدعيم التعاون البناء القائم بين المنظمتين لتحقيق الأهداف المشتركة فى مجالات الهجرة فى المنطقة العربية مع التركيز على نتائج اللقاء الذى جرى بين الطرفين فى جنيف خلال شهر يونيو/ حزيران 2015.

تناول اللقاء تبادل وجهات النظر ومناقشة أهم موضوعات الساعة المتعلقة بحركة العمالة وتطورات تيارات الهجرة فى الوطن العربى، وأهم ما جاء فيه تقييم الأنشطة والبرامج التى تم تنفيذها بالتعاون المشترك بين المنظمتين فى المرحلة السابقة وكيفية التعامل مع الأوضاع الراهنة للهجرة من قبل الأمم المتحدة والمجتمع الدولى وبوجه خاص البلدان العربية والأوروبية ومختلف المنظمات والهيئات الإقليمية والعربية والدولية ذات العلاقة والاستجابة السريعة للاحتياجات الإنسانية للمهاجرين فى ضوء تغير الأسباب التى لم تعد فى رأى (المطيري) لطلب العمل بل أيضًا لطالبى المأوى والأمان وما يتبع ذلك من معاناة للأطفال والمرأة والمسنين ونقص المعلومات والبيانات الدقيقة والمحدثة فى مجالات الهجرة.

اقترح سعادة السيد/ فايز المطيري تنفيذ أنشطة تستجيب لواقع الهجرة الراهن بوجه خاص، وإصدار التقرير الثانى حول الهجرة وتحركات العمالة فى البلدان العربية، وتنظيم مؤتمر إقليمى دولى حول التيارات والاتجاهات الجديدة للهجرة فى المنطقة العربية.

وفى ضوء المناقشات وتطابق وجهات النظر أعرب الطرفان عن ارتياحهما لما تم تنفيذه من أنشطة مشتركة فى المرحلة السابقة وعن استعدادهما لاستمرارية التعاون القائم بين المنظمتين ووضع ما يتوفر لدى الطرفين من إمكانيات مادية وفنية لبناء شراكة حقيقية من خلال تبادل المعلومات والبيانات الخاصة بالهجرة والبدء فى اتخاذ الإجراءات المناسبة لتنفيذ الأنشطة المقترحة من سعادة السيد المدير العام لمنظمة العمل العربية والتى تركز على المهاجر كإنسان.

المطيري: الحفاظ على استقرار بلداننا العربية من أجل زيادة فرص الاستثمار لمواجهة خطر البطالة

استقبل معالى السيد/ محمد الغازى، وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعى، بمقر الوزارة سعادة السيد فايز المطيري – المدير العام لمنظمة العمل العربية، حيث استعرض الطرفان وضعية وآفاق التعاون بين الجمهورية الجزائرية ومنظمة العمل العربية.

فى بداية اللقاء جدد معالى السيد محمد الغازى تهانيه للسيد فايز المطيرى على انتخابه مديراً عاماً لمنظمة العمل العربية، مؤكداً حرص الجزائر على تعزيز التعاون العربى المشترك فى إطار المنظمة واستعدادها لدعم البرامج والنشاطات التى تبادر بها، كما شدد على أهمية تعميق التشاور وتنسيق المواقف ما بين الدول العربية فى كل ما يخص قضايا العمل والتشغيل والضمان الاجتماعى، لاسيما على مستوى المحافل الدولية.

ومن جهته أعرب المطيري عن خالص تهانيه للجزائر الشقيق شعباً وحكومة بعيدها الوطنى فى ذكرى اندلاع الثورة الجزائرية وأكد حرصه على مواصلة التعاون المثمر بين الجانبين وأبدى رغبته فى تعزيز هذا التعاون من أجل الاستجابة لمتطلبات أطراف العمل الثلاثة (حكومات، ممثلو أصحاب العمل والعمال) وبما يخدم أهداف المنظمة فى مجال زيادة فرص التشغيل والحد من البطالة، وتحقيق التنمية المستدامة لاسيما من خلال برامج التكوين والتدريب وتنمية الموارد البشرية ودعم المشاريع الصغرى والحرف التقليدية.

وفى ختام اللقاء اتفق الطرفان على مواصلة التشاور على مستوى الخبراء من أجل ضبط برنامج العمل المشترك ما بين وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعى ومنظمة العمل العربية خلال 2016.

كما التقى المطيرى بأطراف الإنتاج الثلاثة حيث استقبله السيد عبد المجيد سيدى سعيد رئيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين فى مكتبه وهنأه على اختياره بالإجماع مديراً عاماً لمنظمة العمل العربية متمنياً له التوفيق فى مهمته وأكد على أهمية الحفاظ على استقرار وحدة الحركة النقابية العربية فى مواجهة المتغيرات، وقد أبدى المطيري حرصه على تعزيز التعاون مع الاتحاد العام لعمال الجزائر بكافة المجالات التى تهم الطبقة العاملة بالجزائر وإن هناك هدفًا استراتيجيًا لأطراف الإنتاج ينبغى تعزيزه والحفاظ عليه هو الحفاظ على استقرار بلداننا العربية من أجل زيادة فرص الاستثمار لمواجهة خطر البطالة.

وفى نهاية اللقاء اتفق الطرفان على تعزيز أواصر التعاون والتنسيق بينهما لتحقيق الأهداف المشتركة.

كما التقى المطيرى مع كلاً من السيد بوعلام مراكشى – رئيس الكونفدرالية الجزائرية لأرباب العمل والسيد محند السعيد نايت عبد العزيز – رئيس الكونفدرالية الوطنية لأرباب العمل الجزائريين وذلك على هامش مشاركة السيد فايز المطيري فى أشغال المؤتمر الأول لرابطة المجالس الاقتصادية والاجتماعية العربية.

لقاءات مكثفة لسعادة السيد فايز المطيري في كل من قطر ومملكة البحرين

فى إطار سلسلة الزيارات التى بدأها سعادة الأستاذ/ فايز المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية إلى أطراف الإنتاج الثلاثة فى الوطن العربى، منذ توليه منصب المدير العام للمنظمة فى شهر إبريل 2015، توجه سعادته إلى دولة قطر بناءً على دعوة كريمة من معالى الدكتور عبدالله بن صالح الخليفى وزير العمل والشؤون الاجتماعية بدولة قطر، حيث ناقشا خلال الاجتماع بحث أوجه التعاون المشترك وسبل تعزيزها وتطويرها، ومناقشة العديد من القضايا ذات الاهتمام المشترك فى مجال العمل.

وقام سعادته خلال الزيارة بجولة إلى إدارة التفتيش وحماية الأجور وإدارة الأمن والسلامة فى الوزارة، حيث قُدم خلالها شرح مفصل لسعادته عن مهام تلك الإدارات وأهم الفعاليات والأنشطة التى تعقدها.

استقبل معالى الشيخ/عبدالله بن ناصر بن خليفة آل ثانى – رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية بدولة قطر سعادة السيد فايز على المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية حيث جرى خلال المقابلة بحث أوجه التعاون والموضوعات ذات الاهتمام المشترك.

كما التقى «المطيري» سعادة الشيخ خليفة بن جاسم آل ثانى رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة قطر، حيث ناقشا بعض القضايا المتعلقة بالعمالة فى العالم العربى، وأكد سعادة الشيخ خليفة بن جاسم آل ثانى على أهمية التعاون بين غرفة قطر ومنظمة العمل العربية وعبر عن سعادته وشكره العميق للدور الذى قام به سعادة/ فايز المطيري خلال اجتماعات جنيف فى شهر يونيو الماضى.

وأشاد كل من سعادة السيد/ فايز المطيرى وسعادة/ الشيخ خليفة بن جاسم آل ثانى، بفكرة إنشاء مركز تدريب متقدم فى المنظمة حيث إن هناك حاجة للتدريب فى مجالات التفتيش والصحة والسلامة المهنية والنزاعات العمالية، كما أكدا على أهمية تعزيز التعاون والتنسيق فيما بينهما والتطلع إلى مزيد من التعاون فى المستقبل.

كما قام سعادته بزيارة إلى مملكة البحرين بناء على الدعوة الموجهة إليه من غرفة تجارة وصناعة البحرين، شارك فى القمة العالمية الأولى لأصحاب الأعمال والتى عقدت بمملكة البحرين تحت الرعاية الكريمة لصاحب السمو الملكى سلمان بن حمد آل خليفة ولى العهد يومى 6-7 أكتوبر 2015، وعلى هامش أعمال القمة، التقى سعادة السيد/ المدير العام والوفود المشاركة مع صاحب السمو الملكى - سلمان بن حمد آل خليفة الثانى ولى العهد وتأتى أهمية هذه القمة كونها أحد المنصات العالمية فى قطاع الأعمال فى بلورة وتبادل الخبرات بين أصحاب الأعمال على مستوى العالم والاستفادة منها فى إبراز ما تتمتع به مملكة البحرين من مقومات اقتصادية جاذبة للاستثمارات وقد كان من بين المحاور التى تمت مناقشتها فى جلسات العمل تعزيز حرية انتقال العمالة عالمياً وأزمة بطالة الشباب.

كما التقى سعادته مع معالى السيد/ جميل حميدان – وزير العمل بمملكة البحرين حيث ناقشا أهمية تعزيز أوجه التعاون والموضوعات ذات الاهتمام المشترك.

تضمنت الزيارة **أيضاً لقاء سعادة السيد عقيل الجاسم المدير العام للمكتب التنفيذى لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية** بمقر المكتب حيث تمت مناقشة مذكرة التعاون المشترك بين الطرفين التى تم توقيعها عام 2008 وكيفية تفعيلها والاستفادة منها لصالح كلا الجانبين. كما التقى **سعادته بالمنظمات العمالية فى مملكة البحرين** حيث تم بحث ومناقشة القضايا ذات العلاقة بالعمالة العربية.

صاحب السمو الملكى/ الأمير سلمان بن حمد خليفة

سعادة الشيخ/ خليفة بن جاسم آل ثانى

معالى السيد/ جميل حميدان

سعادة السيد/ عقيل الجاسم

المطيري : منظمة العمل العربية تسعى للتقليص من نسبة البطالة فى العالم العربى ويؤكد على دعمها المتواصل للجهود التونسية فى مجال تشجيع الشباب على العمل المستقل

استقبل **رئيس الحكومة التونسية الحبيب الصيد** بقصر الحكومة **سعادة السيد/ فايز المطيري** المدير العام لمنظمة العمل العربية خلال زيارته إلى الجمهورية التونسية، أطلعه خلالها على سير المفاوضات بين منظمتى الشغل والأعراف حول الزيادة فى الأجور فى القطاع الخاص وأن منظمة العمل العربية تحث الجميع على إيجاد الحلول التى ترضى كل الأطراف بما يتوافق مع حاجة تونس للاستقرار.

وأبرز المطيري سعى منظمة العمل العربية إلى تقليل نسبة البطالة فى العالم العربى والإسهام قدر الإمكان

فى توفير مواطن شغل جديدة فى تونس خاصة عبر إنشاء صندوق عربى لدعم المشاريع الصغرى والمتوسطة وذلك من أجل حسن توظيف الطاقات البشرية وتسخير الإمكانيات المادية المتاحة.

مؤكداً سعادته على أن تونس تتميز بتقاليد جيدة فى الحوار الاجتماعى مما خول للرباعى الراعى للحوار الوطنى الحصول على جائزة نوبل للسلام لعام 2015، معرباً عن استعداد منظمة العمل العربية لمزيد من التواصل مع وزارة الشؤون الاجتماعية للاستفادة من تجارب الحوار الثلاثى لما فيه خير البلدان العربية.

كما التقى سعادة/ فايز المطيري بمعالى الوزير/ أحمد عمار الينباعى- وزير الشؤون الاجتماعية بحثًا خلال اللقاء سبل دعم علاقات التعاون مع منظمة العمل العربية من خلال الاتفاق على برنامج عمل مشترك لا سيما فيما يتعلق بمجالات العمل والشغل والعلاقات المهنية والصحة والسلامة المهنية والحماية الاجتماعية.

أبرز **معالى السيد/ أحمد عمار الينباعى** خلال اللقاء حرصه على حوكمة الحوار الاجتماعى والعلاقات المهنية اعتباراً لدورها فى ضمان مناخ عمل سليم، مشيراً إلى استراتيجية عمل الوزارة للفترة المقبلة، مؤكداً على أنه لا يمكن الحديث عن الإنجازات دون تشخيص الواقع الاجتماعى.

كما استقبل معالى السيد زياد الغدارى – وزير التكوين المهنى والتشغيل فى مقر الوزارة سعادة السيد/ فايز المطيري، أكد معاليه على أن نشر ثقافة المبادرة والتشجيع على العمل المستقل وبعث مؤسسات يندرج فى صلب برنامج الوزارة العملي لدعم التشغيل والتحكم في البطالة وتمكين الراغبين في بعث مشاريع من فرص الاندماج في الحياة المهنية، موضحًا أن الوزارة توفر كل الآليات لدراسة مدى جدية المشاريع المقدمة إلى مصالحها لضمان أوفر الفرص لنجاحه وخاصة لضمان ديمومته وذلك من خلال توفير التكوين التكميلي اللازم بفضل جملة من برامج المساندة والإحاطة بالباعثين الشبان.

ومن جهته، أكد **السيد/ فايز علي المطيري** دعم المنظمة المتواصل للجهود التونسية في مجال تشجيع الشباب على العمل المستقل مقابل توفير كل فرص النجاح والتواصل وديمومة المشاريع، ومصرحًا بأن المنظمة بصدد الإعداد لتنظيم معرض ضخم خاص ببعث المشاريع، سيتم خلاله تقديم كل الخبرات والتجارب في المجال بهدف تطوير مقاربات جديدة في معالجة هذا الملف.

كما استقبل سعادة السيد/ حسين العباسى- الأمين العام للاتحاد العام التونسى، سعادة السيد/ فايز المطيري- المدير العام لمنظمة العمل العربية وذلك فى إطار حرصه علي مواصلة التعاون المثمر والبناء وتعزيز العمل المشترك بين منظمة العمل العربية وأطراف الانتاج فى الوطن العربى.

وفي ختام اللقاء، أكد معاليه على عراقة علاقات التعاون التاريخية بين الوزارة ومنظمة العمل العربية في مجال معالجة ملفات التشغيل والتحكم في البطالة وبعث المؤسسات.

ويأتى ذلك أثناء زيارة سعادة **السيد/ فايز المطيري** إلى تونس للمشاركة فى أشغال الندوة العربية حول الحوكمة الرشيدة فى الدول العربية التى ينظمها المركز العربى لإدارة العمل والتشغيل بتونس.

المطيـــــــري فى المملكة المغربية

بـدون الاستقـــرار لا يمـكـــ

قـام سـعـادة **السـيـد/ فايز المطيري**– المدير العام لمنظمة العمل العربية بمهمة عمل إلى المملكة المغربية حيث **استقبله رئيس الحكومة السيد/ عبد الإله بن كيران بمقر رئاسة الحكومة** وهنأه بمناسبة اختياره بالإجماع لتولى قيـادة المنظمة، وخلال اللقاء استعرض الجانبان مختلف أوجـه عـلاقـات الـتـعـاون المثمر بين المملكة المغربية ومنظمة العـمـل الـعـربـيـة وتـبـاحـثـا آفـاق تعزيز الشـراكـة بين الطرفين فـى إطـار الـمـجـهـودات الرامية لبلورة مقاربات جديدة لمعالجة الـقـضـايـا الـمـرتـبـطـة بمكافحة البطالة وزيـادة فرص التشغيل وذلك من خلال دعم المشروعات الصغرى والمتوسطة والحرف الـتـقـلـيـديـة ومـواكـبـة مخرجات المنظومة التعليمية بشكل يتوافق مع متطلبات أسواق العمل.

وقـد أشـاد الـمـطـيـري خلال اللقاء بـالإنـجـازات التى حققها المـغـرب فـى مختلف المجالات بفضل القيادة الحكيمة **لجلالة الملك محمد السادس– حفظه الله** وبتجربة المملكة المغربية الـرائـدة فـى مـجـال تكريس الحوار الاجتماعى والتى ينبغى الاسـتـفـادة مـنـهـا حـفـاظـاً على السلم الاجتماعى، كما عبر السيد المطيري عـن استعداد منظمة الـعـمـل الـعـربـيـة لتسخير كافة إمكانياتها فى إطار الشراكة وبما يخدم أطراف الإنتاج الثلاثة على المستويين الوطنى والقومى.

كما استقبل معالى السيد/ عبد السلام الصديقى– وزير التشغيل والشـئون الاجتماعيـة بالمملكـة المغربية سعادة السيد/ فايز على المطيري– المدير العام للمنظمة بمقـر الـوزارة وبوجـود قيـادات الوزارة حيـث أوضـح أن الزيارة لها أهمية خاصـة بمـا تحيله من آفاق للتعـاون بين منظمـة العمل العربيـة وأطراف الإنتـاج الثلاثة خاصة أن المملكة المغربية تعتمد علـى الطاقات الإبداعية لتشـغيل الأيدى العاملة.

وقد أبـدى «الـمـطـيـري» شكره وتـقـديـره لـلـمـمـلـكـة المغربية للدعم الذى تقدمه للمنظمة وأن المنظمة حريصة على زيـادة فرص التشغيل مـن خـلال دعم المشروعات الصغرى والمتوسطة وتفعيل مراكز التدريب لإدماج الشباب فى أسواق العمل كما أكد

ـــن أن تتحقق التنمية والتشغيل

على حرص المنظمة على زيادة أواصر التعاون والتنسيق بين الوزارة ومنظمة العمل العربية.

واستقبل السيد/ نزار بركة رئيس المجلس الاقتصادى والاجتماعى البيئى المغربى السيد/ فايز المطيري بمقر المجلس حيث أوضح أهمية شراكة منظمة العمل العربية للمجلس الاقتصادى والاجتماعى فى قضايا الحوار مصرحاً بأن الهدف الذى نسعى إليه هو تضامن جهودنا لتبادل الخبرات الناجحة لخدمة الشعوب العربية وأن المجلس قام بوضع ميثاق اجتماعى جديد لضمان ما عليه من الالتزامات بحقوق الإنسان.

وقد أشاد المطيري بالدور الذى يقوم به المجلس الاقتصادى والاجتماعى مؤكداً على أهمية الحفاظ على الاستقرار فى أوطاننا العربية، لأنه بدون استقرار لا يمكن أن تتحقق التنمية.

كما التقى المطيري بأطراف الإنتاج فى المملكة المغربية السيد/ الميلودى المخارق الأمين العام للاتحاد المغربى للشغل والسيد/ نوبير الأموى الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل والسيد هشام الزراقان- رئيس لجنة التشغيل بالاتحاد العام للمقاولات بالمغرب والسيد/ مصطفى أمهال- رئيس جامعة غرف الصناعة والتجارة والخدمات والسيد/ عبدالإله الحلوطى النائب الأول للاتحاد الوطنى للشغل بالمغرب والسيد كافى شراط- رئيس الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، وأبدى حرصه على تعزيز أواصر التعاون والتنسيق معهم باعتبارها من الركائز الأساسية لعمل المنظمة، وأن المنظمة على استعداد لتنفيذ البرامج والأنشطة التى يقترحونها لخدمة قضايا العمل، كما أكد المطيري على أهمية الحفاظ على الحركة النقابية العربية لأهمية الدور الذى تقوم به لاسيما فى تحقيق التوازن والعدالة الاجتماعية والحفاظ على الاستقرار والأمن والأمان.

كما استقبل سعادة السيد عادل صقر المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، سعادة السيد/ فايز المطيري – المدير العام لمنظمة العمل العربية بمقر المنظمة بالرباط وتباحثا سوياً حول كيفية تعزيز التعاون بين المنظمتين فى المجالات ذات الاهتمام المشترك.

"المطيرى" يؤكد دعمه للاتحاد العام لنقابات عمال مصر ويدعو الجميع للتكاتف

جاء ذلك فى لقاء "فايز المطيرى" المدير العام لمنظمة العمل العربية مع رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر السيد/ جبالى المراغى وأعضاء مجلس الإدارة فى أول زيارة للمطيرى للاتحاد منذ توليه رئاسة منظمة العمل العربية.

أعرب "المطيرى" عن أمله فى أن يكون مؤتمر العمل العربى القادم على أرض مصر مؤكدًا أن زيارته للاتحاد العام اليوم تأخرت كثيرًا بسبب ضغوط العمل معلنًا دعمه الدائم لأطراف العمل الثلاث على مستوى العالم العربى.

قال: مدة عملى بالمنظمة أربع سنوات ولن أقبل أن يسألنى أحد فى نهايتها ماذا فعلت ولا أجد جوابًا.. لذا لابد أن أعمل ولن أكون ولن أقبل أن أكون شقًّا فى تفكك الوحدة العربية بل سأكون دائمًا طرفًا فى التوحيد ويشهد الله أنى قد رفعت يدى عن أى مصلحة شخصية ولن أعمل إلا لمصلحة العمال العرب وأطراف العمل الثلاثة.

أشار "المطيرى" إلى أن اختيار الرئيس "جبالى المراغى" ضمن لجنة التطوير بالمنظمة سوف يكون له أكبر الأثر إضافة إلى فخر المنظمة بتواجدها على أرض الكنانة.

دعا "المطيرى" الجميع إلى التكاتف موضحًا أن التكاتف يغير أى شخص على أى أرض وأى مكان.

أشار السيد "جبالى المراغى" رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر إلى أن ما يخرج من القلب يصل للقلب وكلمات المطيرى اليوم خرجت من القلب ووصلت لقلوبنا، ولمّ الشمل العربى أملنا جميعًا ونجتهد من أجله والتكاتف والترابط رسائل كلها من مدير منظمة العمل نعتبرها خطة عمل للفترة القادمة.

المطيري: الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب قلعة نقابية لها تاريخ مشهود

فى مقر منظمة العمل العربية استقبل معالي السيد/ فايز المطيري – المدير العام لمنظمة العمل العربية السيد/ رجب معتوق الأمين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، وتبادل الطرفان في هذا اللقاء الحديث حول سبل تطوير العلاقات بين منظمة العمل العربية والاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، وأوضاع سوق العمل العربي، والأوضاع النقابية العمالية العربية الراهنة.

وأكد معالي المدير العام لمنظمة العمل العربية دعمه لأنشطة الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، والحفاظ عليه كقلعة نقابية عمالية عربية لها تاريخها المشهود عبر ستة عقود في الدفاع عن مصالح وحقوق العمال العرب، وأن منظمة العمل العربية بقيادته لن تألو جهدًا في تعزيز العلاقة بين أطراف الإنتاج الثلاثة، مؤكدًا على أهمية أن تظل هذه المنظمة الفريدة في تكوينها الثلاثي محافظة على هيكليتها الثلاثية، وأن تسعى جاهدة لتطوير تشريعات العمل العربية بما ينسجم والمعايير والاتفاقيات الدولية.

من جهته أكد الأمين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب على تميز العلاقات الثنائية بين الاتحاد والمنظمة، وأن الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب يدعم جهود المدير العام لتطوير المنظمة، وسعيه لتوفير الإمكانيات والموارد المالية لها كي تستطيع إنجاز كافة الاستحقاقات التي أمامها. وبارك السيد معتوق جهود المدير العام وخططه لإنشاء مركز متخصص للتدريب وإعادة التأهيل للخريجين والعمال وفقًا لاحتياجات سوق العمل، وسعيه للتنسيق مع أصحاب العمل وغرف التجارة والصناعة العربية لإنشاء صندوق لدعم المشروعات الصغرى ومتناهية الصغر التي يرى أنها ستسهم في التخفيف من معدلات البطالة في مختلف أقطار الوطن العربي.

العمل العربي

مجلس إدارة منظمة العمل العربية فى دورته (83)

بدعوة من **معالى الدكتور مفرج بن سعد الحقبانى وزير العمل بالمملكة العربية السعودية**، عقدت منظمة العمل العربية الدورة (83) لمجلس الإدارة بالمملكة العربية السعودية يومى 14-15 أكتوبر تشرين الأول 2015، ويأتى هذا المجلس الأول لسعادة **السيد فايز على المطيري** بعد انتخابه مديراً عاماً لمنظمة العمل العربية بالدورة (42) لمؤتمر العمل العربى الذى عقد بدولة الكويت فى إبريل الماضى.

ترأس معالي الدكتور مفرج الحقباني – وزير العمل بالمملكة العربية السعودية أعمال المجلس وعاونه **السيد زياد الحمصي كنائب لرئيس المجلس عن أصحاب الأعمال والسيد/ حسن فقيه – كنائب لرئيس المجلس عن العمال وقام المجلس بتوجيه الشكر لمعالى السيد/ صقر غباش – وزير العمل بدولة الإمارات العربية المتحدة** على إدارته الحكيمة وجهوده الفعالة والملموسة خلال فترة توليه رئاسة مجلس إدارة منظمة العمل العربية.

استعرض المجلس عدداً من البنود والتقارير الهامة وأصدر بشأنها قرارات وتوصيات، بشأن متابعة تنفيذ قرارات الدورة (82) لمجلس إدارة منظمة العمل العربية ومتابعة تنفيذ قرارات الدورة (42) لمؤتمر العمل العربي (الكويت، إبريل نيسان 2015) كما أكد المجلس على أهمية اتخاذ الإجراءات التنفيذية اللازمة لتفعيل مشروع الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل لأهمية

الدور الذى يمكن أن يقوم به في زيادة فرص تنقل الأيدي العاملة بين بلدان الإرسال وبلدان الاستقبال، كما أكد على أهمية إلقاء رئيس المجموعة العربية كلمة أمام مؤتمر العمل الدولي باسم المجموعة العربية تتضمن رؤية الدول العربية تجاه القضايا المعروضة على المؤتمر، وأشاد بجهود **معالي السيدة/ هند صبيح وزيرة الشئون الاجتماعية والعمل بدولة الكويت رئيسة المجموعة العربية لقيادتها الحكيمة لأنشطة المجموعة العربية.**

وقد شكل المجلس لجنة ثلاثية التمثيل تتولى اختيار رواد العمل العرب الذين سيتم تكريمهم في الدورة القادمة لمؤتمر العمل العربي، كما شكل المجلس لجنة لتطوير آليات ونظم العمل بمنظمة العمل العربية يتولي **معالي السيد صقر غباش وزير العمل بدولة الإمارات العربية المتحدة** الإشراف عليها للاستفادة من خبراته ومبادراته القيمة في هذا الشأن. حث المجلس على أهمية الترويج للفرص الاستثمارية الواعدة في البلدان العربية لزيادة الاستثمارات العربية البينية وفقًا للوثيقة المقدمة من وزارة العمل المصرية وإحالتها إلى لجنة التطوير لتفعيلها، وقد أشاد المجلس بتطوير الموقع الإلكتروني لمنظمة العمل العربية وبالدور الذى تقوم به مطالباً المنظمة متابعة جميع القضايا التى تهم أطراف الإنتاج الثلاثة فى الوطن العربى والتوسع فى التدريب لما يخدم جميع الأطراف.

في ختام الاجتماع أوصى المجلس بإرسال برقية شكر وتقدير لخادم الحرمين الشريفين **الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود** تتضمن الإشادة بمبادرات جلالته الرائدة في الاهتمام بقضايا التشغيل والحماية الاجتماعية وما يمثله ذلك من بناء للحاضر واستشراف للمستقبل ودور جلالته الرائد في تحقيق التضامن العربي لخدمة قضايا أمتنا العربية والإسلامية.

العمل العربي

منظمة العمل العربية

تطلق استراتيجية الاعلام فى مجال دعم التنمية

بحضور (55) مشاركًا يمثلون «16» دولة عربية والمنظمات العربية والدولية التى شاركت وعدد من الضيوف والخبراء المشاركين والإعلاميين تم افتتاح أعمال الندوة في تمام الساعة العاشرة صباح يوم السبت الموافق 28 نوفمبر/تشرين الثانى 2015 بفندق إنتركونتيننتال سيتى ستارز.

استهلت الجلسة الافتتاحية أعمالها بعرض مرئى للاستراتيجية عرضه الأستاذ الدكتور/ عبدالله بن ناصر الحمود – أستاذ الإعلام المشارك بجامعة الإمام بالمملكة العربية السعودية أحد الخبيرين الرئيسيين اللذين أعدا الاستراتيجية التى تعتمد على عاملين هما محاربة البطالة والفقر بهدف إيجاد رؤية ورسالة لتكوين إعلام يتبنى قضايا العمل

لأن هناك تداخلاً بين قيم النفع والاستفادة التجارية.

وأضاف الخبير أنه يجب وضع رؤية إعلامية لإيجاد اقتصاد قوى ليكون الإعلام بذلك تنمويًا وأشار إلى أن أهم الملامح التى رصدتها المنظمة الإعداد الجيد والنامى لدور الإعلام العربي وضرورة التواصل القوى بين قطاعات العمل والإعلام، ثم استعرض عناصر الاستراتيجية وخطتها التنفيذية.

شارك فى أعمال الندوة ممثلو إدارات الإعلام لدى أطراف الإنتاج،الأمانة الفنية لمجلس

وزراء الإعلام العرب (جامعة الدول العربية)، المكتب التنفيذى لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، منظمة العمل الدولية (مكتب القاهرة)، الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب، الجمعية السعودية للإعلام والاتصال المملكة العربية السعودية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

فى الافتتاح أكد سعادة السيد فايز على المطيري - المدير العام لمنظمة العمل العربية على أن الاعلام هو سبيل الأمن والأمان لبناء وطن عربى قوى اقتصاديًا وقادر على النهوض بحل قضايا العمل والتشغيل خاصة أن حجم البطالة تجاوز الـ 20 مليون مشيرًا إلى أن الإعلام يعتبر حجر الزاوية للنهوض بالأمم وقال إن المنظمة تدعم الإعلام التنموى لقناعتها بدوره المحورى فى توجيه الأحداث وتشكيل الرأى العام العربى مؤكدًا أن المنظمة كرست لخطاب إعلامى يعزز من ثقافة العمل ويعلى من قيمته ويتناسب مع قضايا التشغيل ويدعم مسيرة الحوار الاجتماعى بين أطراف الإنتاج الثلاثة، ونبه إلى التحديات والثورات المتسارعة التى تشهدها المنطقة العربية وانعكاساتها على قضايا العمل بصفة عامة وقضايا التشغيل والبطالة بصفة خاصة وهى الموضوعات التى أولتها المنظمة اهتماماً خاصًا فى إطار مساعيها للتصدى للمشكلات المتفاقمة على مستوى الوطن العربى كمشكلة اجتماعية وتعزيز دور الحوار الاجتماعى الذى يوحد من الفكر ويصنع القرار.

وفى ختام كلمته طالب كل وسائل الإعلام بدعم استقرار البلدان العربية؛ لأن الاستقرار يؤدى إلى معالجة البطالة وبالاستقرار أيضًا نستطيع بناء المجتمع العربى ونحل كل مشاكل مجتمعاتنا .

وفى كلمة السيد/ عصام الأمير رئيس اتحاد الإذاعة والتليفزيون والقائم بأعمال وزير الإعلام بجمهورية مصر العربية فى الكلمة التى ألقاها بالنيابة عنه محمد أحمدين مستشار رئيس اتحاد الإذاعة والتليفزيون المصرى أكد أن الاستراتيجية العربية للإعلام نفذتها مصر من خلال إطلاق ١٠ محطات إذاعية ومحلية للتنمية و٦ قنوات إقليمية تخدم الأقاليم بما فيها القاهرة واكتسب الاتحاد بهذه التجربة خبرة واسعة لافتًا إلى أن دور الإعلام أحد عناصر التنمية المجتمعية ويدعم

المشروعات التنموية والمشروعات القومية الكبرى وأبرز الأمثلة هى التغطية الإعلامية المتميزة لمحور قناة السويس.

ثم تحدث السيد/ جبالي المراغي - رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ليشير إلى أن الإعلام الهادف هو السند القوى للبلاد العربية مطالبًا إياه بدعم أسس التنمية الاقتصادية للنهوض به سريعًا نظرًا للأحداث التى يمر بها الوطن العربى مطالبًا المنظمة بإحياء دور الورش الإعلامية لتكون هى الرائدة لذلك فى الوطن العربى مؤكدًا أن مصر هى قلب العروبة وستحيا دومًا هى وأشقاؤها العرب.

كما ألقت سعادة السفيرة الدكتورة / هيفاء أبو غزالة -الأمين العام المساعد رئيس قطاع الإعلام والاتصال – جامعة الدول العربية كلمة رحبت فيها بالتعاون والتنسيق بين المنظمة وجامعة

الدول العربية فى إطار إحياء دور الإعلام لمساهمته بدوره الفعال فى التنمية المستدامة للدول العربية من النواحى الاقتصادية والاجتماعية والاهتمام بقضايا العمل، وأعربت سعادة السفيرة عن تقديرها للإستراتيجية حيث إنها تتضمن خطة تنفيذية، كما بادرت بالتعاون والتنسيق مع المنظمة لعرض الإستراتيجية على مجلس وزراء الإعلام العرب في دورته القادمة.

وأشاد معالي السيد الدكتور مسعود محمد بلقاسم- وزير العمل والشؤون الاجتماعية بدولة ليبيا بالدور الفاعل للمنظمة فى توليها

دور ملف الإعلام فى بناء الأمم اقتصاديًا واجتماعيًا خاصة بعد الأحداث التى تمر بها الدول العربية وقال إن الإعداد الجيد للإعلام بكافة صوره وربطه بالمحاور الاقتصادية وقضايا التشغيل يسهم فى حركة الإنماء المستدام.

وأكد معالي السيد/ جمال سرور وزير القوى العاملة بجمهورية مصر العربية فى كلمته التى ألقاها على أن دور منظمة العمل العربية أضاف

رصيدًا جديدًا لاهتمامه بربط الإعلام وضرورة تنمية معلوماته من خلال مصادره العمالية حتى لا تحدث أية انشقاقات قد تؤخر من إنتاجية مواقع وسائل الإعلام فى كل الدول العربية مناديًا بزيادة المتخصصين فى النهوض بقضايا العمل لحل مشكلات العامل والعمل مؤكدًا على ضرورة صياغة برامج تدريبية للإعلاميين بشأن ذلك مشيداً بالإصدارات المتخصصة فى إحياء دور قطاع العمل كمجلة

العمل وجريدة العمال مطالبًا بإنشاء قنوات وإذاعات متخصصة فى مجال العمل والعمال تتناول اجتماعات أطراف الإنتاج.

وشدد على حقوق العمال المحليين واللاجئين وقال لابد من تناولها ومعالجتها إعلاميًا بالشكل المهنى والقانونى وعن طريق التواصل مع المصادر الخاصة بقضاياهم نظرًا لخطورة ملف الهجرة الذى سبب فى وجود بعض من اللغط بين بعض الدول.

وطالب إعلاميي الدول العربية بضرورة الاتصال بالمسئولين وتسليط الضوء على بناء قدرات الوسط الإعلامى العمالى وتدوير الأيدي العاملة والرقابة على جودة المنتج وأن تتسم سياستنا الإعلامية بمزيد من التخصص والتمسك بمعايير المهنية والرغبة فى تطوير أداء الإعلام العربى.

صرح سعادة السيد/ فايز المطيري على هامش أعمال الندوة بأنه سيتم التنسيق بين المنظمة والأمانة الفنية لمجلس وزراء الإعلام العرب لدراسة عرض الاستراتيجية الخاصة بالإعلام الصادرة من منظمة العمل العربية على مجلس وزراء الإعلام العرب لتعزيز جانب الإعلام التنموى فى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقضايا العمل.

تهدف الندوة إلى التعريف بالاستراتيجية وبأهميتها وبخطتها التنفيذية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقضايا العمل ودعم الكفاءات المهنية للعاملين في وسائل الإعلام العربي المعنيين بما تضمنته الخطة التنفيذية للاستراتيجية من برامج وأنشطة وتحديد البرامج والأنشطة الآتية وإدراجها في خطط عام 2016 وتحديد آليات متابعة تنفيذ الاستراتيجية.

تم عقد (5) جلسات عمل خلال ثلاثة أيام عرف فيها الدكتورعبدالله بن ناصر الحمود أستاذ الإعلام المشارك بكلية الإعلام والاتصال بجامعة الإمام بالمملكة العربية السعودية بالاستراتيجية العربية للإعلام والاتصال فى مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقضايا العمل وخطتها التنفيذية، وقدم الدكتور عبد اللطيف بن صفية أستاذ الإعلام بالمعهد العالى للإعلام والاتصال بالمملكة المغربية ورقة عن آليات تفعيل الخطة التنفيذية للاستراتيجية أما الدكتورة/ حنان يوسف – أستاذ الإعلام العربى بجامعة عين شمس ومقررة لجنة شئون عمل المرأة بمنظمة العمل العربية قدمت ورقة عن آليات متابعة تنفيذ الاستراتيجية وتقويمها. جاء هذا فى جلستى العمل الأولى والثانية اللتين ترأسهما سعادة السيد عقيل الجاسم المدير العام للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشئون الاجتماعية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

أما جلستا العمل الثالثة والرابعة التى ترأسهما السيد/ فوزى الغويل مدير إدارة الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإعلام العرب- جامعة الدول العربية نوقشت فيهما أوراق العمل لكل من الدكتورة/ نهوند القادرى عيسى أستاذ الإعلام بالجامعة اللبنانية بالجمهورية اللبنانية حول مدى ملاءمة الاستراتيجية وخطتها العملية للبيئة الإعلامية العربية/ حالة لبنان والدكتور عبد اللطيف بن صفية – أستاذ الإعلام بالمعهد العالى للإعلام والاتصال بالمملكة المغربية على مدى ملاءمة الاستراتيجية وخطتها العملية للبيئة الإعلامية العربية حالة المغرب.

أما جلسة العمل الرابعة فقد عرض الدكتور/ فايز الشهرى عضو مجلس الشورى بالمملكة العربية السعودية ورقة عمل عن إعداد الكوادر الإعلامية فى مجال التنمية الاجتماعية، وشرحت الأستاذة/ إيمان أحمد عبد المقصود – مديرة إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات برامج وأنشطة الاستراتيجية وفق خطط وبرنامج منظمة العمل العربية.

جاءت ورقتا عمل للدكتور/ سامى

دكتور/ عبد اللطيف بن صفية

دكتورة/ حنان يوسف

سعادة السيد/ عقيل الجاسم
والسيدة/ إيمان عبد المقصود

السيد/ فوزى الغويل

الدكتور/فايز الشهرى

الدكتورة/ نهوند القادرى

الدكتور/ سامى الشريف

الأستاذة/ رباب طلعت حامد

الشريف- عميد كلية الإعلام بالجامعة الحديثة للتكنولوجيا والمعلومات وأستاذ الإعلام الدولى بجمهورية مصر العربية حول إعداد الكوادر الإعلامية فى مجال التنمية الاقتصادية وجهود منظمة العمل العربية فى مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى قدمت من طرف الأستاذة رباب طلعت حامد – رئيسة وحدة التدريب والتصنيف المهنى بإدارة التنمية البشرية والتشغيل بمنظمة العمل العربية فى الجلسة الخامسة لأعمال الندوة التى ترأسها السيد كمال عثمان عبد الباقى مدير عام الإدارة العامة للهيئات والمؤتمرات الدولية بجمهورية مصر العربية.

وبعد المناقشات المستفيضة والمداولات التى عقدت على مدار ثلاثة أيام توصلت الندوة لعدد من التوصيات منها: دعوة منظمة العمل العربية للعمل للتعريف بالاستراتيجية وخطتها التنفيذية على أوسع نطاق ممكن بين الشركاء والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والقطاعات الإعلامية المختلفة والأوساط الإعلامية الأكاديمية.

بالإضافة إلى دعوة أطراف الإنتاج فى الدول العربية للتفاعل الإيجابي مع منظمة العمل العربية لضمان تنفيذ أنشطة وبرامج الاستراتيجية لتحقيق الأهداف المتوخاة منها.

كما وافق المشاركون على خطة العمل والأنشطة المقدمة من منظمة العمل العربية للعام 2016 وخطة العمل المقترحة للعامين 2017 - 2018 التى سوف ترفع لمؤتمر العمل العربي القادم فى دورته (43) لعام 2016.

وأقروا تشكيل فريق لمتابعة تنفيذ برنامج وأنشطة الاستراتيجية، يسمى «فريق متابعة تنفيذ الاستراتيجية» مكون من ممثلين لأطراف الإنتاج الثلاثة وقطاع الإعلام فى الوطن العربي بإشراف منظمة العمل العربية يقوم الفريق بمتابعة تنفيذ خطط وبرامج الاستراتيجية باقتراح مشروع لآليات تنفيذ مهامه فى الدول العربية واحتياجاته على مستوى التدريب والتمويل، على أن يأخذ

الفريق فى الاعتبار ما ورد من توصيات ومقترحات فى أوراق العمل المقدمة للندوة لتضمنها ضمن خطة عمل الفريق.

دعوة منظمة العمل العربية لإحالة الاستراتيجية العربية للإعلام والاتصال فى مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقضايا العمل لقطاع الإعلام والاتصال للأمانة العامة لجامعة الدول العربية (الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإعلام العرب) لاتخاذ ما يلزم بشأن إحالتها لمجلس وزراء الإعلام العرب لعرضها خلال دورته القادمة والتي ستعقد فى شهر مايو 2016 بيروت- الجمهورية اللبنانية.

كما دعوا منظمة العمل العربية لربط الاستراتيجية العربية للإعلام والاتصال فى مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقضايا العمل بالأهداف الإنمائية للألفية لما بعد عام 2015 الصادرة عن الأمم المتحدة على أن يتم تقديمها كإحدى مبادرات المنظمات العربية المتخصصة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فى إطار تحقيق الأهداف العالمية للتنمية المستدامة.

وكذلك مخاطبة مركز البحوث والدراسات العربية التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بتوجيه الطلاب بالتسجيل فى شهادات الدبلومات والماجستير والدكتوراه فى مجال الإعلام الاقتصادي والاجتماعي، كما دعت أيضًا مخاطبة البرلمان العربي بتبني الاستراتيجية العربية للإعلام والاتصال فى مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقضايا العمل وتوجيه الدول الأعضاء بالبرلمان للعمل على تنفيذ خطة وبرامج الاستراتيجية.

ثمن المشاركون جهود منظمة العمل العربية وعلى رأسها سعادة السيد/ فايز علي المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية فى الاهتمام بجانب الإعلام التنموي على مستوى الوطن العربي والذي نتج عنه إطلاق الاستراتيجية العربية للإعلام والاتصال فى مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقضايا العمل، والتي سوف تسهم فى توحيد الرؤى بين أجهزة الإعلام العربية بما يخدم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية فى المنطقة العربية.

العمل العربي

فى شرم الشيخ : ندوة حول «آليات تطوير منظومة القطاع التعاوني»

تؤكد على ضرورة إيجاد ميثاق عربي موحد لتفعيل دور التعاونيات اقتصادياً واجتماعياً

ضرورة الاهتمام بالتعليم والتدريب وتأهيل كوادر جديدة

عقدت منظمة العمل العربية بالتعاون مع الاتحاد التعاونى العربى بمدينة شرم الشيخ فى جمهورية مصر العربية ندوة قومية حول آليات تطوير منظومة القطاع التعاونى.

شارك فى أعمال الندوة (51) مشاركاً من أطراف الإنتاج الثلاثة فى الدول العربية والاتحاد التعاونى العربى والاتحادات التعاونية بالدول العربية.

افتتح أعمال الندوة السيد/ حمدى أحمد مدير إدارة الحماية الاجتماعية والسيد الدكتور/ أحمد عبد الظاهر - رئيس الاتحاد التعاونى العربى.

تضمنت الندوة (7) جلسات عمل قدم

خلالها كل من الدكتور/ أحمد عبد الظاهر ورقة عمل بعنوان « آليات تطوير التعاونيات العربية: بين الواقع والمأمول»، والدكتور محمد الخشن ورقة بعنوان « دور التمويل فى تطوير التعاونيات وتحقيق أهدافها» وعرض الأستاذ على جبريل ورقة عمل بعنوان « دور التدريب التعاونى فى رفع كفاءة التعاونيات» وعرضت الدكتورة/ سوزان القلينى ورقة عمل بعنوان « الاتصال والإعلام التعاونى ودوره فى تطوير التعاونيات» أما الأستاذ / المنصف فنيش قدم ورقة عمل عن «الخدمات الصحية التعاونية مالها وما عليها».

جاء فى الجلستين السادسة والسابعة عرض لكل من الدكتور/ محمود منصور ورقة عمل بعنوان « التعاونيات والتكامل الاقتصادي العربي. طموح وتحديات» و الدكتور/ محمد عبد الظاهر ورقة عمل بعنوان «أسس تحسين وتوحيد التشريعات التعاونية العربية».

عرض فى الندوة تجارب قطرية للدول العربية المشاركة : التجربة الكويتية للدكتور سعد مبارك الشبو التجربة اللبنانية للأستاذ سمير أيوب، التجربة العراقية للدكتور محمد طارق كريم حميد، التجربة السورية للأستاذ / محمد خير كمال، التجربة السودانية للسيدة/ رقية عبد القادر التجربة الفلسطينية للمهندس/يوسف العيسه التجربة البحرينية للسيد/ فلاح الهاشمي، التجربة المصرية للأستاذة/ دينا محمود محمد عبد التواب.

وفي ضوء أوراق العمل التي قدمت والمناقشات والمداخلات والعروض القطرية، توصل المشاركون إلى مجموعة من التوصيات منها:

دعوة الجهات المعنية لنشر وتعميق مفاهيم وفلسفة الفكر التعاوني بمختلف الدول العربية لخلق قناعة مشتركة بالنظام التعاوني مما يساعد على تفاعل الأفكار وتضافر الجهود من أجل تنمية دور التعاونيات وتحقيق أهدافها وأهداف المنتمين إليها من خلال برنامج لنشر الوعي وتثقيف المواطنين العرب تعاونياً لإيجاد قاعدة مؤيدة للفلسفة التعاونية ومدعمة للمنظمات التعاونية.

ضرورة الاهتمام بالتعليم والتدريب التعاوني وذلك بطرح دعم فكرة إنشاء المعهد التعاوني العربي لتخريج الكوادر المؤهلة تعاونياً ورفع كفاءة العاملين والقيادات التعاونية وتنمية قدراتها والاتجاه نحو توحيد مناهج تدريس التعاون بالدول العربية وتكثيف الاستفادة من المعاهد ومراكز التدريب التعاوني المتاحة حالياً بالدول العربية وضرورة وجود منظمة تمويلية عربية لتوفير التمويل اللازم للتعاونيات لمساعدتها على ممارسة أنشطتها، هذا بالإضافة إلى تمويل المشروعات التعاونية العربية المشتركة خاصة وأن المشكلة الأساسية التي تواجه غالبية التعاونيات العربية تتمثل في صعوبة توفير التمويل اللازم.

كما أكدت الندوة على ضرورة توفير بيئات عمل تتسم بعصر الانفتاح الاتصالي واستخدام كافة وسائل الاتصال لنقل المعرفة والخبرات دون قيود من خلال الاستثمار في العنصر البشري وتطوير مهارات الاتصال وتعزيز مفاهيم التعلم التعاوني لديهم وتفعيل دور إدارات الإعلام والعلاقات العامة في تحديد وتشخيص المشكلات وإقناع أفراد التعاونيات بالأخذ بكل ما هو جديد والعمل

على تدعيم وتجديد تواجد التعاونيات على شبكة الإنترنت.

استحداث إدارات للتوثيق المرئي بما يتواكب مع طبيعة عصر المعلومات الذي يتسم بالفورية وما يعرف بـ المعلومة المرئية Visual Information.

دعا المشاركون الاتحاد التعاوني العربي للتعاون مع منظمة العمل العربية بتكليف لجنة من الخبراء المختصين لإعداد ميثاق للتعاون العربى وموسوعة للتشريعات التعاونية والحكومات العربية بدعم التنظيمات التعاونية وتوفير المناخ المناسب لنموها وزيادة مساهمتها في تحقيق التنمية ومنح التعاونيات المزايا والإعفاءات والتسهيلات المختلفة وتطوير وتحديث التشريعات التعاونية لتمكين التعاونيات من مواكبة التطورات والتكيف مع المتغيرات وتعزيز مبادئ التعاونيات من سياسات الباب المفتوح والديمقراطية والمساهمة الإيجابية والفعالة في تحقيق أهداف التعاونيات وإيجاد آلية تمكن من متابعة تنفيذ هذه التوصيات، وكذلك دعوة المشاركين للعمل على تطبيقها على أرض الواقع من خلال الجهات والمؤسسات التي يمثلونها.

كما دعوا للعمل على تطبيق قواعد القطاع التعاونى مما يؤدى إلى تحسين الأداء وتحسين سمعة العمل التعاوني بشكل يجعل الناس أكثر اطمئنانًا ويعمل على زيادة الإقبال على النشاطات التعاونية وتنظيم أسواق موازية للتعاونيات العربية بهدف حل المشاكل التسويقية للتعاونيات على أن يتبنى هذه التوصية الاتحاد التعاونى العربى.

والجدير بالذكر فى هذا السياق أعرب المشاركون عن شكرهم وتقديرهم لسعادة الأستاذ/ **فايز علي المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية** و أسرة منظمة العمل العربية على الجهود المستمرة التي تبذلها المنظمة في مجال التعاونيات ونتمنى على منظمة العمل العربية استمرار وتعزيز هذه الجهود المباركة حتى تحقق نتائجها الإيجابية في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما توجهوا بالشكر والتقدير **للأستاذ الدكتور/ أحمد عبد الظاهر- رئيس الاتحاد التعاوني العربي** وأسرة الاتحاد على جهودهم في تعزيز دور التعاونيات والسعي الدائم لتطويرها وتفعيل دورها، والشكر موصول لأطراف الإنتاج وممثلي الجهات التعاونية والخبراء المشاركين في الندوة على جهودهم وإسهامهم الفاعل في إنجاح أعمالها وتحقيق أهدافها.

التعامل مع ظاهرة الهجرة و تعـــــ

توجهات المنظمة فى المرحلة القـــ

بدعوة من منظمة العمل العربية تـم عقـد الاجتمـاع التنسـيقي للأعضـاء العرب بمجلس إدارة مكتـب العمـل الدولـي وممثلـي البعثـات الدبلوماسـية وكذلـك منسـق جامعة الدول العربية على هامش الدورة العادية 325 وذلك بجنيف بتاريخ 9 نوفمبر/ تشرين الثانـي 2015 وبرئاسـة سـعادة السيد/ **فايز علي المطيري المدير العـام لمنظمـة العمـل العربيـة** بهـدف التباحـث حـول مجموعة مـن القضـايا التي تدخل ضـمن اهتمامـات واحتياجـات البلـدان العربية في المرحلـة القادمة في مجالات العمل والعمال.

وقد اسـتعرض سـعادة السـيد المديـر العام بنود جـدول أعمال الاجتماع بالتفصيل مع توضيحات وافية حول المسـائل المعروضـة والتى شملت التوسع في استخدام اللغـة العربية،التعـاون الفنـي لصالح البلدان العربية، البرنامج المعزز للتعـاون الإنمائي من أجل الأراضي العربية المحتلة، مسائل منبثقـة عـن الاجتماع التنسـيقي للمجموعـة العربيـة علـى هامش الـدورة (104) لمؤتمـر العمـل الدولي لعام 2015،الإصـلاحات الداخليـة فـي منظمـة العمـل الدوليـة: آخـر المسـتجدات، مسائل أخرى. قضايا الهجرة فى المنطقة العربية.

ركـز سـعادته علـى توجهـات المنظمـة فـي المرحلـة القادمة لبـذل المزيد من الجهـد وتقديم

ـــــــزيز التعاون مع أطـــراف الإنتـــاج

ـــــــادمة تأهيـل و تشغيل الشبـــاب

مزيد من الدعم لمختلف القضايا التـي تخـدم مصـالح واسـتقرار الـدول العربيـة من خـلال تأهيل وتشـغيل الشـباب وتعزيز التوازن بيـن أطـراف الإنتـاج الثلاثة في البلدان العربية والتعامل الإيجابي مع الظاهرة والاتجاهات الجديدة للهجـرة التي تمـر بهـا المنطقة العربية وتشابكها مع قضايا حماية الأطفال والمرأة وكبار السن.

كذلك طالب بالتمسـك باقتراح رئيـس المجموعـة العربية معالي **السيدة/ هند صبيح براك الصبيح وزيرة الشئون الاجتماعية والعمل ووزيـر دولـة لشـؤون التخطيـط والتنمية** بدولة الكويت بإلقاء كلمة باسـم المجموعـة العربيـة أمام مؤتمـر العمل الدولـى الأمر الذي لاقى ترحيبا مـن جميع الأطراف خلال اجتمـاع المجموعة العربية فـي الـدورة 104 لمؤتمـر العمل الدولي، إضـافة إلـى قرار الدورة 83 لمجلـس إدارة مكتـب العمـل العربي (الرياض، أكتوبر/ تشرين الأول 2015) في هذا الشأن.

وفي ختـام اللقاء عبر سـعادته عن الشـكر والتقدير للمشـاركين علـى مناقشـاتهم للموضـوعات المطروحـة علـى الاجتمـاع والترحيـب بما تـم التوصـل إليه من توصـيات مع استعداد منظمة العمـل العربيـة للعمـل ضـمن فريـق عربى موحـد والنظرة إلى الأمـام وعدم التوقـف لمزيد من النجاحات والدفاع عن المصـالح العربية في المحافل الدولية.

العمل العربي

فى الجمهورية الجزائرية وعلى مدى ثلاثة أيام

«الندوة القومية حول تنمية ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز ثقافة العمل الحر»

ندوة قومية عقدتها منظمة العمل العربية فى الجمهورية الجزائرية خلال الفترة من 6-8 أكتوبر تشرين الأول 2015 للتأكيد على مدى اهتمامات منظمة العمل العربية بموضوعات التنمية البشرية والتشغيل وتنفيذًا لقرارات القمم الاقتصادية والتنموية والاجتماعية بشأن البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في الدول العربية، وخاصة المشروع الخاص بدعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة (الريادي)، بهدف الخروج باستراتيجية شاملة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع العمل الحر، وتمكين الشباب والشابات من الباحثين عن عمل باستثمار طاقاتهم وتسخير قدراتهم من الاستثمار والعمل الخاص، والتعرف على كيفية سير هذه المشاريع ودورها في التنمية الاقتصادية للبلدان العربية وكذلك الصعوبات التي تواجهها وكيفية معالجتها.

هدفت الندوة إلى التعريف بأوضاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ونشر وتعزيز ثقافة العمل الحر في المجتمع وتنمية روح المبادرة والريادة لدى الشباب والتعرف على الدور الرئيسي الذي يقوم به القطاع الخاص في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة والتأكيد على أهمية ودور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تشغيل الشباب والاستجابة لمتغيرات سوق العمل وإبراز الدور الحيوي لهذا القطاع في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة ودراسة المعوقات والصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة وكيفية معالجتها.

شارك فى أعمال هذه الندوة عدد (47) مشاركًا يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية التالية (الأردن، البحرين، تونس، الجزائر، جيبوتى، سوريا، سلطنة عمان، العراق، فلسطين، ليبيا، مصر، موريتانيا) وممثلو عدد من الجهات ذات العلاقة فضلاً عن ممثلي مكتب العمل العربى بالقاهرة والمعهد العربى للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر وعدد من الخبراء العرب المتخصصين فى مجال عمل الندوة.

تم افتتاح أعمال الندوة بكلمة سعادة السيد/ **فايز على المطيرى المدير العام لمنظمة العمل** العربية ألقاها نيابة عنه السيد حيدر أبشر المدير العام المساعد لمنظمة العمل العربية وتقدم بالشكر والتقدير إلى معالى السيد **محمد الغازى وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعى بالجمهورية الجزائرية** على رعايته الكريمة لهذه الندوة ومدى الاهتمام والدعم المتواصل لمنظمة العمل العربية من أجل تحقيق الأهداف

السامية التى أنشئت من أجلها نحو تحقيق العدالة الاجتماعية والسلم والاستقرار فى الوطن العربى وتوفير مقومات الحياة والعيش الكريم لمختلف فئات المجتمع ثم تعرض بإيجاز إلى أن هذا القطاع الحيوى يمثل التوجهات الاستراتيجية الواعدة لتنمية التشغيل ومكافحة الفقر فى ظل التحولات التى يمر بها العالم فى مجالات عالم العمل سواء على مستوى البلدان المتقدمة أو البلدان النامية ومنها البلدان العربية باعتبار أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تمثل النواة الحقيقية للتقدم الصناعى ومختلف القطاعات الإنتاجية فى العالم، الأمر الذى أدى إلى تزايد الاهتمام بهذا القطاع فى جميع البلدان والمنظمات والهيئات العربية والإقليمية والدولية وبوجه خاص منظمة العمل العربية التى أصبحت على استعداد لتقديم المزيد من الدعم والمساندة للنهوض بهذا القطاع فى المرحلة القادمة وتمكينه من القيام بوظيفته الاقتصادية والاجتماعية من خلال زيادة مساهمته فى الناتج المحلى والتشغيل فى البلدان العربية وأوضح أن الهدف الأساسى من عقد هذه الندوة تعزيز روح المبادرة ونشر ثقافة العمل الحر وإعلاء قيمة الذات لدى الشباب العربى وتبادل الخبرات والتجارب العربية والدولية فى هذا المجال وتعميم الاستفادة منها من أجل المساعدة على وضع وتطبيق الإستراتيجيات والخطط والبرامج المناسبة لدعم وتنمية هذا القطاع الهام. واختتمت كلمة السيد المدير العام لمنظمة العمل العربية بالتمنى للجميع إقامة طيبة والخروج بتوصيات هادفة لصالح المنطقة العربية.

ثم ألقى السيد/ محند على بن طه – مدير ترقية التشغيل والإدماج بالوزارة كلمة **معالى السيد/ محمد الغازى – وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعى** بالجمهورية الجزائرية فى حفل الافتتاح رحب فيها بممثلى أطراف الإنتاج المشاركة من الدول العربية وممثلى منظمة العمل العربية وتمنى لهم طيب الإقامة فى بلدهم الثانى الجزائر وأوضح أن الجزائر عضو فاعل ونشط فى منظمة العمل العربية حيث تشارك فى مختلف الفعاليات التى تنظمها المنظمة. وأضاف أن هذه الندوة تندرج فى إطار المقاربة الشاملة المصادق عليها من قبل منظمة العمل العربية بهدف الحد من مشكلة البطالة لدى الشباب العربى. وأوضح أن المخطط الذى تقوم به الوزارة لتنمية منظومة التشغيل والحد من البطالة يجرى تنفيذه منذ عام 2008 ويرتكز على تشجيع الاستثمار المنتج وتنمية الموارد البشرية من خلال تحسين مؤهلات الشباب لتمكينهم من تلبية احتياجات التخصصات المطلوبة فى سوق العمل وذلك بالتوازى مع الجهود التى تبذلها الدولة فى مجال التعليم والتكوين المهنى.

وفى ختام كلمته أوضح أن هذه الندوة فرصة للتبادل الثرى والتعرف على التجارب والممارسات الجيدة والتى سيكون لها أثر إيجابى حول صياغة خطط تشغيلية أكثر فاعلية فى الدول العربية.

العمل العربى

اختتمت أعمال الندوة بحضور السيد/ محمد خياط – الأمين العام لوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعى حيث ألقى كلمة أعرب فيها عن الشكر والتقدير للسيد المدير العام لمنظمة العمل العربية للجهود المبذولة من قبل المنظمة فى مجالات تنمية التشغيل والحد من البطالة فى الوطن العربى.

وأوضح أن هذه الندوة تعتبر فضاء متميزًا لتبادل التجارب والخبرات بين المتخصصين والمسئولين عن تخطيط وتنفيذ سياسات التشغيل لتحفيز آليات دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وأشار إلى التجربة الجزائرية فى دعم وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تشجيع المبادرات الحرة لدى الباحثين عن عمل ومحاولة حل الصعوبات التى تواجههم مثل الخبرة الضرورية لتسيير مؤسساتهم ومحدودية الإمكانات المادية ومشكلة تسويق منتجاتهم ولهذا لجأت الحكومة إلى إنشاء العديد من الأجهزة والهيئات لدعم ومساندة هذا القطاع.

ثم تقدم السيد ممثل الاتحاد العام لنقابات عمال سوريا بتسليم درع لمنظمة العمل العربية تقديرًا للجهود المبذولة فى مجال العمل والعمال فى الوطن العربى.

تضمنت الندوة عقد (5) جلسات عمل على مدار ثلاثة أيام عمل تم خلالها عرض ومناقشة أوراق العمل وفق محاور الندوة بالإضافة إلى عدد من التجارب القطرية للدول العربية المشاركة حيث خلصت المناقشات المستفيضة إلى اعتماد توصيات

هامة تتضمن حث الحكومات العربية على ضرورة توفير دعم مؤسسي للجمعيات والجهات المعنية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة مما يساعد على مواجهة التحديات التي قد تعوق تنمية وتطوير هذا القطاع، أكدت ضرورة تخصيص جزء هام من الاستثمارات في مجالات التأهيل والتدريب المهني وإعادة التأهيل والابتكار والبحث العلمي خاصة للشباب وتعزيز الدور القطاع التمويلي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتشجيعه على القيام بدوره التنموي من خلال تخصيص جزء من ودائعه لإقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مع منحها أسعار فائدة مخفضة في هذا الشأن، طالب المشاركون وضع تشريع متكامل للصناعات الصغيرة والمتوسطة وإعادة النظر في التشريعات ذات الصلة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها بما يساعد على إيجاد بيئة مناسبة وتسهيلات تمويلية وإدارية وإجراءات مبسطة لتأسيس تلك المشروعات مع مراعاة أسس تحسين شروط وظروف العمل.

حث الحكومات العربية على منح المنشآت الصغيرة والمتوسطة معاملة تفضيلية ومنها مزايا جمركية وإعفاءات ضريبية وتشجيعات تسويقية وتفعيل الدور التنموي الذي تلعبه هذه المشروعات وضمان استمراريتها في تأدية وظيفتها الاقتصادية والاجتماعية على أحسن وجه بالإضافة إلى تشجيع الصيغ ذات الطابع التقليدي القائمة في المجتمع والجماعات المحلية وفي «الاقتصاد المنزلي»، مثل ما يسمى بالأسر المنتجة، والتي تتولى رعايتها أجهزة «الشئون الاجتماعية» عادةً، والتطوير المشترك لإمكاناتها الإنتاجية والتسويقية.

كما أوصت الندوة بإبراز الدور التنموي للتعاونيات الإنتاجية حيث يقوم الاتحاد التعاوني الإنتاجي بتشجيع الأنشطة الصغيرة والصغرى على التطور الإنتاجي من خلال تسهيل عملية الإمداد بالمكونات العينية الضرورية وتقديم القروض الميسرة، بناء على مساهمات مالية متواضعة، انتهاء بتعاونيات التسويق.

دعت الندوة إلى العمل على إنشاء هيئة وطنية قادرة على استحداث سياسات لتنمية المشروعات

الصغيرة والمتوسطة وترجمة ذلك إلى برامج تنفيذية محددة وقابلة للتطبيق وكذلك تنسيق الجهود المبذولة من الجهات العامة والخاصة والأهلية ذات الصلة في المجالات المختلفة المتعلقة بتطوير التشريعات المنظمة لها والتمويل ودعم عملية الإنتاج بكافة مراحلها وتنمية قدرات الموارد البشرية ودعم التسويق في الأسواق المحلية والدولية ووجود تفاعل قوى بين عالم العمل وعالم التعليم والتدريب بغية تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفقًا للاحتياجات الفعلية لمختلف القطاعات الإنتاجية مع مراعاة توفير برامج تدريب تستهدف العمال المسرحين أو الذين فقدوا وظائفهم بسبب عملية الهيكلة بغية إدماجهم بسرعة إلى سوق العمل .

دعوة حكومات الدول العربية لدعم وتنفيذ القرارات الصادرة عن القمم العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية خاصة فيما يتعلق بالبرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في الدول العربية والمشاريع المنبثقة عنه والذي تم اعتماده من القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية الأولى (الكويت 2009).

طالب المشاركون منظمة العمل العربية وضع خطتها القادمة بتكثيف الدورات التدريبية الخاصة بدعم القدرات في مجال إنشاء وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة (الريادى) والمقر من القمم الاقتصادية والتنموية والاجتماعية والأجهزة الدستورية لمنظمة العمل العربية. حث الحكومات العربية على دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تتسم بالاستدامة وخاصة تلك التي تحافظ على البيئة وتلتزم بالاقتصاد الأخضر وذلك من خلال تحديد نسبة من رأس مال صندوق دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة الذي أنشئ بموجب قرار القمة التنموية الاقتصادية والاجتماعية الأولى (الكويت 2009) مع توفير الإطار التشريعي وسن القوانين التي تجعلها مشروعات خضراء. ودعوة أطراف الإنتاج الثلاثة وجميع الجهات الفاعلة في البلدان العربية وكذلك الهيئات والمؤسسات ذات العلاقة إلى تقديم المزيد من الدعم إلى القطاعات الإنتاجية والمنتجات الفلسطينية مما يساعد على تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والظروف الإنسانية في دولة فلسطين الشقيقة.

العمل العربي

المفاوضة الجماعية بين الواقع والمأمول لتعزيز الاهتمام بمراكز البحوث والدراسات ومعاهد الثقافة العمالية لإعداد كوادر قيادية واعية ومدربة

المفاوضة الجماعية بين الواقع والمأمول كان موضوع الندوة القومية التى عقدتها إدارة الحماية الاجتماعية بمنظمة العمل العربية فى الفترة من 1-3 سبتمبر 2015 بحضور (53) مشاركًا يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة فى عدد من الدول العربية وعدد من كبار الضيوف والخبراء المشاركين بالإضافة إلى منظمات العمال فى الدول العربية والمجالس الاقتصادية والاجتماعية فى الدول العربية افتتحت الندوة بكلمة لكل من سعادة **السيد/ فايز المطيري** المدير العام لمنظمة العمل العربية ومعالى **الوزيرة/ ناهد عشرى** – وزيرة القوى العاملة والهجرة، وسيادة **اللواء/ خالد فودة**– محافظ جنوب سيناء.

أكد **سعادة/ فايز المطيري** فى كلمته على أن المنظمة تدرس مقترحًا مصريًا بتقريب التشريعات العمالية فى الدول العربية مضيفًا أن مصر لها «معزة» خاصة فى قلوب كافة الشعوب العربية وهى تمثل بيتًا لكل العرب.

وقال إن الدول العربية تواجه

تخوفًا كبيرًا من ارتفاع معدلات البطالة وفى الوقت نفسه تسعى منظمة العمل العربية لمواجهة ذلك من خلال دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة لخلق تنمية مستدامة تستوعب آلاف الشباب.

أوضح «المطيري» أنه لا يمكن لأى بلد عربى الاستغناء عن رجال الأعمال خاصة وأنهم المحرك الأساسى لأى اقتصاد قوى مضيفًا أن وجود ثقافة الحوار بين طرفى الإنتاج يسهم بشكل مباشر لرفع معدلات الإنتاج وبالتالى تقدم الاقتصاد القومى.

تضمنت الندوة (6) جلسات عمل على مدار ثلاثة أيام تم خلالها مناقشة المحاور المختلفة وعرض التجارب القطرية للدول العربية المشاركة وخلصت بعد مناقشات مستفيضة إلى اعتماد مجموعة من التوصيات منها :

تعزيز الاهتمام بمراكز البحوث والدراسات ومعاهد الثقافة العمالية لإعداد كوادر قيادية واعية ومدربة في إدارات العمل ومنظمات العمال ومنظمات أصحاب الأعمال وحث الدول العربية على توفير مقوّمات ومستلزمات المفاوضة الجماعية على صعيد الواقع وتفعيل نصوص بشأنها.

تنظيم الإطار القانوني للمفاوضة وعدم الاقتصار على تنظيم نتائجها المتمثلة في الاتفاقيات الجماعية والالتزام بمبدأ حرية التفاوض الجماعي واستقلالية الأطراف المفاوضة وعدم تدخل أي طرف في شئون الطرف الآخر.

وإعطاء الأولوية في التفاوض الجماعي للمستوى القطاعي

(فروع النشاط الاقتصادي) لكونه الأكثر تلاؤمًا مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية وطبيعة علاقات العمل فيها (والمتسمة بصغر حجم المنشآت وضعف التواجد النقابي وغياب ثقافة الحوار) حيث إن التفاوض على المستوى القطاعي يسمح بتغطية كافة عمال ومنشآت القطاع، وفي نفس الوقت فهو يسهم بقدر كبير في توسيع مظلة الحماية الاجتماعية وفي تحقيق العدالة الاجتماعية المنشودة..

تطوير إدارات العمل في الدول العربية للقيام بالمهام الموكولة إليها بالنجاعة المطلوبة وتعزيز دورها في مجال النهوض بالحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية.

حماية الحقوق والحريات النقابية ومساعدة منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال على تعزيز قدراتها وتوسيع تمثيليتها دون المساس بمبدأ استقلاليتها.

غرس ثقافة الحوار على أوسع نطاق لدى أطراف الإنتاج الثلاثة باعتماد مختلف الوسائل وبالأخص الإعلام والتوعية والتعليم والتدريب والتكنولوجيا الحديثة للاتصال والمعلومات وإبراز مزايا الحوار والمفاوضة الجماعية.

إيلاء المزيد من الاهتمام بالثقافة العمالية وبتدريب المفاوضين من أطراف الإنتاج الثلاثة وتنمية معارفهم وقدراتهم بالأخص في مجال تشريعات العمل وتقنيات التفاوض الجماعي.

بالإضافة إلى قيام منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال، بأداء دور فاعل في تنشيط المفاوضة الجماعية بمختلف المستويات، واعتماده وسيلة فاعلة في الدفاع عن مصالح أعضائها، والتوفيق بينها وبين مصالح المجتمع العليا وتعزيز دور الإعلام بمختلف وسائله ومكوناته في معالجة قضايا

وأساليب الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية.

وشددت التوصيات على دعوة الدول العربية التي لم تصدق بعد للمصادقة على اتفاقيات العمل العربية والدولية المتعلقة بالحريات والحقوق النقابية والمفاوضة الجماعية وملاءمة التشريعات الوطنية مع المعايير العمل العربية والدولية ودعوة منظمة العمل العربية لتكثيف برامجها وأنشطتها التدريبية والتطبيقية المتعلقة بالحوار والمفاوضة الجماعية لصالح أطراف الإنتاج الثلاثة لما لها من مردود إيجابي في تكوين وخلق كوادر قادرة على المشاركة في المفاوضات بشكل أكثر فعالية.

تقدم المشاركون في هذه الندوة بالشكر والتقدير لسعادة فايز علي المطيري- المدير العام لمنظمة العمل العربية وأسرة منظمة العمل العربية على الجهود المستمرة التي تبذلها المنظمة في تعزيز الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية، ويتمنون على منظمة العمل العربية استمرار وتعزيز هذه الجهود المباركة.

خبراء التصنيف يناقشون
تحديث التصنيف العربي المعياري للمهن 2008

أصدرت منظمة العمل العربية التصنيف العربى المعيارى للمهن في عام 2008 تم عرض مشروع التصنيف بتعديلاته على الدورة غير العادية (14) لمجلس إدارة منظمة العمل العربية (القاهرة، مارس 2009) التي أحالته إلى الدورة (36) لمؤتمر العمل العربي مع التوصية بإقراره، وبالفعل تم إقراره من قبل المؤتمر في تلك الدورة (عمان، إبريل نيسان 2009)، داعياً الدول العربية لتوفيق ومواءمة تصانيفها الوطنية مع التصنيف العربي المعياري للمهن 2008 ومنذ اعتماد التصنيف المعياري عام 2009، والمنظمة تعمل جاهدة على اعتماده من جميع الدول العربية، وتدعو بإنشاء وحدات إدارية للتصنيف وتدعيم القائمة منها، وتوفيق ومواءمة التصانيف الوطنية مع التصنيف العربي.

لذلك ارتأت المنظمة ضرورة تطوير وتحديث التصنيف المهني العربي قصد مواكبته للتطورات والمستجدات الكثيرة في أسواق العمل العربية، وبالفعل أنجز هذا العمل في عام 2003، تقدمت المملكة الأردنية الهاشمية مشكورة بمبادرة تمثلت في طرح مشروع تطوير التصنيف المهني العربي على الوكالة الألمانية للتعاون الفني (GTZ)، على أن تتابع المنظمة سير الإنجاز وتتولى التشاور حوله عربياً واتخاذ إجراءات إقراره ونشره بعد إنجازه، وتم تنفيذ التطوير بمشاركة (159) خبيرًا عربيًا يمثلون القطاعين العام والخاص في خمس دولة عربية، وتم تعديل تسميته ليصبح «التصنيف العربي المعياري للمهن 2008».

قامت مجموعة من خبراء التصنيف فى الوطن العربى بدعوة من إدارة التنمية البشرية باجتماع لمناقشة تحديث التصنيف العربى المعيارى للمهن 2008.

وقد استعرض **السيد/ رضا قيسومة** مشروع البرنامج الزمني وجدول الأعمال، الذي وافق عليهما السادة الحضور، بعد أن افتتح الاجتماع بكلمة رحب فيها بالحضور ونقل لهم فيها

تحيات **سعادة السيد/ فايز علي المطيري**- المدير العام للمنظمة للسادة الحضور.

بدأ السيد/ **«قيسومة»** بعرض ردود وملاحظات الدول الثمانية التي وصلت المنظمة (الأردن- السعودية- العراق- سلطنة عُمان- فلسطين- لبنان- مصر- المغرب) حول تحديث التصنيف العربي المعياري للمهن 2008، ووفقًا لجدول الأعمال وإلقاء محاضرته حول متابعة مراحل إصدار التصنيف العربي المعياري للمهن 2008 واستخداماته، والتى لخصت مراحل التصنيف العربي المعياري للمهن 2008 كمبدأ عام الأصل أن تتمتع وثيقة التصنيف بالثبات والاستقرار بعد إقرارها واعتمادها من الجهات المعنية ونتيجة للأهمية التي يقدمها التصنيف المهني، بادرت المنظمة ومنذ أكثر من عقدين بإعداد أول وثيقة تصنيف عربي موحد، وأقرت من مؤتمر العمل العربي عام 1989 ونتيجة التطورات والتحولات الكبيرة التي شهدها عالم الأعمال والاقتصاد، بدخول مهن جديدة واندثار مهن كانت موجودة وحدوث تغيرات في بنية بعض المهن نتيجة إدخال تقنيات حديثة على مضمونها وأسلوب ممارستها.

وبعد مناقشات مستفيضة خلال أربع جلسات عمل لمدة يومين أوصى السادة الخبراء بإعادة النظر جذرياً في التصنيف العربي المعياري للمهن مرة كل فترة تتراوح في المتوسط بخمسة عشرة عاماً، أسوة بالتصانيف الدولية نظراً لكون وثيقة التصنيف العربي المعياري للمهن 2008، من الوثائق التي تتمتع بالثبات والاستقرار، أجرت منظمة العمل العربية بعض التعديلات الطفيفة (غير الجوهرية) أو الإضافات في ضوء المستجدات والمتغيرات التقنية وتأثيراتها في أسواق العمل التى شملت إضافة فصول جديدة لتسكين بعض الأعمال المستجدة في سوق العمل والتي لا يمكن تسكينها في الفصول الموجودة في التصنيف، فتح الفصول المغلقة أى تلك التى ينتهي رمزها بالرقم (0) لتيسير إضافة فصول مستجدة أو لتحقيق تجانس أفضل بين الأعمال المتضمنة، إضافة أعمال جديدة على الفصول الموجودة

فى التصنيف العربي المعياري للمهن تعديل جذري للوصف إذا تقادمت مهام وواجبات شاغل العمل نتيجة للتطورات التقنية.

تطرق الاجتماع على كيفية طريقة إدخال التعديلات في حالة طلب أي دولة عربية إدخال تعديلات أو إضافة، إخطار منظمة العمل العربية بالتعديل المطلوب؛ وذلك تمهيداً لعرضها على خبراء التصنيف في اجتماعهم السنوي، لدراسته وتحليله واتخاذ الإجراء اللازم بشأنه، أما في حالة إجراء تعديلات جذرية على مستوى الأقسام والأجزاء والأبواب وكذلك نظام الترميز ترصد المنظمة التعديلات والملاحظات الجذرية فى ضوء الاقتراحات الواردة من الدول وتقوم بتوثيقها وعرضها على فريق خبراء التصنيف، الذي سيكلف بإعداد وثيقة التصنيف العربي المعياري القادمة، ليأخذ فريق التصنيف هذه المقترحات فى الحسبان.

تطوير برامج التعليم والتدريب في الأقطار العربية

باستخدام التوصيف المهني الوارد في التصنيف العربي المعياري للمهن. . اهم توصيات الورشة القومية للتصنيف العربى المعيارى للمهن 2008

عقد ورشة عمل قومية حول «التصنيف العربي المعياري للمهن 2008 واستخداماته» في القاهرة خلال الفترة من 16-18 نوفمبر تشرين الثاني 2015 التى تم إقراره واعتماده فى الدورة(36) لمؤتمر العمل العربى عام 2009.

الهدف الرئيسى للندوة هو التعريف بمفهوم التصنيف العربي المعياري للمهن 2008 وهيكلته واستخدام التصنيف العربي كمرجعية في بناء قاعدة سوق العمل وتخطيط وتنمية القوى العاملة ومرجعيته لبناء المعايير المهنية (منهجية التحليل المهني) واستخدامه كمرجعية لتطوير مناهج وبرامج التدريب المهني والتقني.

افتتحت أعمال الورشة بكلمة لسعادة **السيد/ فايز علي المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية ألقاها نيابة عنه السيد/ حيدر أبشر المدير العام المساعد**، رحب فيها بالمشاركين وأكد على أهمية التصنيف العربي المعياري للمهن وتطبيقاته ودوره الرئيسي والحيوي في تنظيم العمل المهني، وبناء نظم المعلومات للموارد البشرية، للمضي قدما في توفير الأسس والإطار العام للتعاون بين الأقطار العربية في مختلف المجالات التي تسهم في تنمية الموارد البشرية، كما نوه سيادته على المحاور الرئيسية التي ستناقشها الندوة والتي سيتناولها السادة الخبراء بالعرض والمناقشة.

كما دعا السيد المدير العام المساعد الدول العربية التي لم تعتمد التصنيف العربي المعياري للمهن 2008 إلى اعتماده والعمل به، وشكر الدول التي قامت باعتماده مع التأكيد على أهمية تسمية منسق وطني للتصنيف واستعدادات المنظمة وتوجهاتها المستقبلية لتقديم مزيد من الدعم الفني للبلدان العربية بما يسهم في شيوع تطبيق واستخدام التصنيف العربي المعياري للمهن 2008 وتعميم الاستفادة منه خدمة لأطراف الإنتاج في الوطن العربي وتحقيقاً لرسالة المنظمة في هذا المجال.

عرض السادة الخبراء عدداً من المحاور الرئيسية والتى تم مناقشتها والتى شملت:

التصنيف العربي المعياري للمهن 2008 : المفاهيم والهيكلية والاستخدامات، المعايير المهنية: المفاهيم والمنهجيات والاستخدامات، استخدام التصنيف العربي المعياري للمهن كمرجعية لبناء المعايير المهنية، المهن المعيارية ودورها في تحسين التشغيل والتدريب والتخطيط المستقبلي من خلال معلومات سوق العمل، معايير التدريب تصميم المنهج التدريبي وطريقة تنفيذ التدريب ومواصفات المتدربين ومواصفات المدرب والأجهزة والمعدات المطلوبة والموقع التدريبي وأسلوب تقييم المدرب، الآليات والأساليب المستخدمة لمواجهة التحديات والمعوقات لتطبيق التصنيف العربي المعياري للمهن 2008.

وتم عرض ومناقشة التجارب القطرية لكل من تجربة دولة فلسطين وجمهورية مصر العربية، ورؤية الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب.

تضمنت الجلسة الختامية عرض ومناقشة مشروع التقرير الختامي لأعمال هذه الورشة وكلمة لسعادة **السيد/ فايز علي المطيرى المدير العام لمنظمة العمل العربية** رحب فيها بالمشاركين مع الشكر والتقدير على مدى اهتماماتهم بالتصنيف العربي المعياري للمهن 2008 واستخداماته العملية باعتباره من الأدوات والإنجازات المتميزة لمنظمة العمل العربية لتكون لغة مشتركة من شأنها أن تساعد على تعزيز التعاون والتكامل فيما بين البلدان العربية لتنمية التشغيل ومعالجة مشكلات البطالة في المنطقة العربية.

كما أكد سعادته على أهمية تضافر الجهود للتصدى للتحديات التنموية التي تواجهها البلدان العربية وفي مقدمتها الفقر والبطالة مع استعداد منظمة العمل العربية لبذل مزيد من الجهود في هذا الشأن والعمل بروح الأسرة الواحدة وتحويل التوصيات الصادرة عن الورشة إلى الناحية العملية والعمل على تطبيقها وتشبيك الأهداف بين أطراف الإنتاج الثلاثة لإرساء أسس العدالة الاجتماعية وتوفير العيش والحياة الكريمة للشعوب العربية، كذلك تم تبادل الحديث مع السادة المشاركين الذين أكدوا شكرهم وتقديرهم لسعادة المدير العام ولمنظمة العمل العربية على الحفاوة وحسن الاستقبال والتنظيم والتأكيد على

أهمية التصنيف العربي المعياري للمهن 2008، مع دعوة المنظمة لتكثيف الدورات التدريبية في الأقطار العربية في هذا المجال.

وبعد عرض ومناقشة مشروع التقرير الختامي لأعمال الورشة وبالمناقشة المستفيضة **توصل المشاركون** إلى توصية ذات أهمية لتدعو منظمة العمل العربية للاستمرار في المضي قدماً في توفير الأسس والإطار العام للتعاون بين الأقطار العربية في مجال برامج تنمية الموارد البشرية في مختلف المجالات والمستويات وبذل المزيد من الجهد في اتخاذ الترتيبات المناسبة بشأن وضع إطار للمؤهلات والمعايير المهنية العربية بالتنسيق والتعاون مع مختلف الجهات والتأكيد على الدول العربية لتوفيق ومواءمة تصانيفها الوطنية مع التصنيف العربي المعياري للمهن 2008، تنفيذاً لقرارات الأجهزة الدستورية لمنظمة العمل العربية وقرارات القمم الاقتصادية والتنموية والاجتماعية المتعاقبة وبوجه خاص قرار اعتماد العقد العربي للتشغيل (2010 – 2020) وأكدت أيضًا على أهمية و ضرورة تسمية المنسق الوطني للتصنيف للدول التي لم تسم ممثليها، ودعوة المنسقين لاستمرار التعاون مع المؤسسات الوطنية ذات العلاقة وتدعو أيضاً البلدان العربية إلى استخدام التصنيف العربي المعياري للمهن 2008 كمرجعية في:

- بناء وتطوير قاعدة بيانات ونظم معلومات سوق العمل في الدول العربية،تطوير برامج التعليم والتدريب في الأقطار العربية باستخدام التوصيف المهني الوارد في التصنيف العربي المعياري للمهن، توحيد مرجعية بناء وتطوير المعايير والاختبارات والمساعدة على الاعتراف المتبادل بين الدول العربية بمؤهلات العاملين وتوفير قنوات ارتباط موثوقة بين أصحاب الأعمال من ناحية والعاملين أو الباحثين عن عمل من ناحية أخرى، توفير المرجعية للمساهمة في رفع الكفاءة ومستوى المهارة للعاملين في سوق العمل بما يتوافق مع المتطلبات الواردة في التصنيف العربي المعياري للمهن وتحسين نوعية الخدمات ومستويات الأداء في سوق العمل، ويشمل ذلك تحسين بيئة العمل ومتطلبات السلامة والصحة المهنية، والنهوض بمعايير تنظيم العمل المهني المتعلقة ببيئة العمل.

العاصمة بيروت تشهد نشاطين لمنظمة العمل العربية - ورشة عمل قومية حول

«الاستدامة المالية لمؤسسات الضمان الاجتماعى»

والدورة التدريبية حول المفاوضة الجماعية

تحت رعاية معالى وزير العمل اللبنانى - الأستاذ/ سجعان القزى عقدت منظمة العمل العربية بالتعاون مع الجمعية العربية للضمان الاجتماعي الورشة القومية حول «الاستدامة المالية لمؤسسات الضمان الاجتماعي».

تضمن حفل الافتتاح يوم 19 أكتوبر كلمات لكل من **سعادة/ فايز المطيري – المدير العام لمنظمة العمل العربية التى ألقاها نيابة عنه السيد/ حمدى أحمد – مدير إدارة الحماية الاجتماعية ومعالى وزير العمل - سجعان القزى والدكتور محمد كركى رئيس الجمعية العربية للضمان الاجتماعى .**

تم عقد الندوة التى استمرت ثلاثة أيام بحضور (56 مشاركاً) يمثلون أطراف الإنتاج الثلاث فى 14 دولة عربية، وممثلين عن صناديق الضمان الاجتماعى فى الدول العربية.

ناقشت الندوة تمكين المؤسسات من التسلّح بالأدوات المناسبة، واستحداث إجراءات ترمي إلى استباق الأزمات والاستجابة لها على نحو يتّسم بالمرونة والابتكار وتحقيق ضمان اجتماعي ديناميكي وآمن، وتحقيق التوازن الاكتواري.

التأكد من أنّ الأموال تمّ استثمارها طبقاً لمبادئ المردودية والضمان والسيولة والتنوّع، وإن تحصيل الاشتراكات والامتثال للقوانين التي تحكمه يسهم في الاستدامة المالية

لبرامج الضمان الاجتماعي كما ناقشت أيضاً دور أنظمة الضمان والتأمينات الاجتماعية في خلق فرص عمل.

ناقش المجتمعون على مدار ثلاثة أيام خلال 7 جلسات عمل مجموعة من أوراق العمل تتضمن التجارب القطرية، الحكومة الرشيدة والدراسات الاكتوارية، إصلاح أنظمة التقاعد، تحسين عمليات تحصيل الاشتراكات والامتثال للقوانين التي تحكمه والاستثمار الاجتماعي لأموال الضمان والتأمينات الاجتماعية بالإضافة إلى العروض القطرية.

وانتهى المجتمعون إلى مجموعة من التوصيات فى مقدمتها :

وجوب تبنّي وتفعيل الاستراتيجية العربية للتأمينات الاجتماعية باستهداف امتداد النُظم المحلية (وفقاً لظروف كلّ دولة) أفقياً لجميع فئات القوى العاملة، ورأسياً لتأمينات التعطّل (البطالة) والمرض وبتنفيذ تلك الاستراتيجية تتحقق القدرة التمويلية الذاتية لنُظم التأمين الاجتماعي، قومية المجال وتبادل الخبرات والتجارب العربية حول أساليب العمل وإجراءاته و كيفية استباق الأزمات بحلول فعّالة بحيث لا تفاجأ النُظم بأزمات تحدّ من قدراتها المالية على أداء الحقوق، مع التوصية بالحوار الثلاثي بين أطراف الإنتاج حول القدرة المالية لأداء الحقوق التأمينية فور استحقاقها، الاهتمام بتحسين وتطوير إجراءات وأساليب الإدارة وفقاً لمبادئ الحوكمة الرشيدة، الأمر الذي يكفل توفير ضمان اجتماعي حقيقي للمستفيدين والاستعانة بالخبرات الاكتوارية وبخبراء التحليل المالي والتأمين الاجتماعي لتتكامل وتتوافق خبراتهم لتدقيق وتقييم أداء الاستثمارات تحقيقاً للعائد المفترض في الحسابات الاكتوارية والمساهمة الفعّالة في التنمية الاقتصادية المستدامة وتوجه بعض الأموال المتاحة للاستثمار نحو المشروعات ذات المردود الاجتماعي للمؤمّن عليهم أصحاب الاحتياطات والأموال المستثمرة.

كما دعت الدول العربية لإنشاء أوتدعيم المراكز والجمعيات العلمية والمهنية للخبراء الاكتواريين ومعاونيهم وخبراء التحليل المالي وخبراء نظم المعلومات لجمع وتحليل الإحصائيات المتعلقة بالمؤمّن عليهم والمتابعة الدورية للنشاط التأميني

والاستثماري لمؤسسات الضمان الاجتماعي في صورة بطاقات للأداء المالي المتوازن واستخلاص معدلات لتحديد المعاشات والحقوق التأمينية والتوافق حول معادلة استحقاق المعاش والمدد المؤهلة سبيلاً لامتداد نُظم التقاعد لجميع فئات المواطنين واستهدافاً للحقوق التي تحافظ على الحدّ الأدنى من المعيشة وعلى مستوى المعيشة كلّما أمكن ذلك وتطوير نُظم التقاعد لتتوافق مع السمات المختلفة لكافة قطاعات القوى العاملة (عسكريين- مدنيين- حكوميين عاملين في صناعات خطرة- عمالة غير منتظمة- عمالة دائمة. ...).

كما أكدت على السعي لتكامل نُظم التأمين الاجتماعي مع النُظم التكميلية الخاصة بالتقاعد والتأمين الصحّي (المرض والأمومة) للعامل والأسرة تحقيقاً للأمن والأمان الاجتماعي وتحسيناً للمستويات الصحية للشباب والتوسّع في أوجه الاستثمار الاجتماعي وتطوير سياسات وأوجه الاستثمار لضمان قيمة الاستثمارات (في مواجهة التضخّم) وتحقيق أقصى مصلحة اجتماعية واقتصادية للمؤمّن عليهم وامتداد ذلك لاستهداف واستدامة التنمية الاقتصادية الشاملة والتأكيد على تنظيم ورشة عمل حول الاستدامة المالية في أوقات الأزمات التي تستلزم ذلك لاستخلاص ومتابعة الحلول والإجراءات اللازمة، استعانة بالخبرات المتراكمة لدى الدول التي مرّت بظروف مماثلة.

طالب المشاركون إصدار نشرة إحصائية مشتركة للدول الأعضاء في الجمعية العربية للضمان الاجتماعي لإتاحة الفرصة أمام الباحثين الأكاديميين والمهتمين لإجراء الدراسات في مجال تمويل ومزايا نظم التأمين الاجتماعي وإدارة مؤسساتها والاهتمام بتفعيل وإيجاد آليات الرصد المؤسسية التي تتقصى أداء نظم الضمان الاجتماعي وبيئتها (الاقتصاد الكلي- وسوق العمل- والظروف الاجتماعية) بشكل متكامل واستخدامها كنظام إنذار مبكر للتعرف على الظروف المتغيرة والتكيف معها والتأكيد على دعوة الدول العربية للتصديق على الاتفاقيات العربية والدولية المتعلقة بالتأمينات الاجتماعية وعلى الأخصّ الاتفاقية العربية رقم 2 لعام 1967 بشأن تنقّل الأيدي العاملة والاتفاقية العربية رقم 14 لعام 1981 بشأن حقّ العامل العربي في التأمينات الاجتماعية عند

تنقله للعمل في إحدى الأقطار العربية، بما يتفق ويحقّق التماثل في مستويات التأمينات الاجتماعية.

ولأن المفاوضة الجماعية هي الوسيلة الفعالة التي أثبتت نجاحها في إقامة علاقات عمل قائمة على التفاهم المشترك والاحترام المتبادل واعتراف كل طرف من طرفي الإنتاج بأهمية الطرف الآخر وتحقيق المصلحة المشتركة للطرفين، وإلى جانب ذلك فهي أداة لتطوير وتحديث تشريعات العمل لتكون أكثر دقة وأكثر مواكبة للتطور الاقتصادي والاجتماعي وتحظى بأهمية استراتيجية باعتبارها آلية اختيارية لمعالجة مختلف القضايا الاجتماعية والاقتصادية التي تشهدها المؤسسة، كما أن هذه الآلية تجسد وتكرس مبادئ الحقوق الأساسية في العمل وتضمن تحقيق العدالة الاجتماعية والسلم الاجتماعي عقدت منظمة العمل العربية الدورة التدريبية حول المفاوضة الجماعية التى شارك فيها (18) متدربًا يمثلون أطراف الإنتاج الثلاث فى أطراف الإنتاج فى الجمهورية اللبنانية.

تهدف الندوة بحث أسباب الصعوبات التي تعترض المفاوضة الجماعية وسبل حلها، التعرف على آثار المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على المفاوضة الجماعية والوقوف على المستجدات العلمية والتطبيقية في مجال المفاوضة الجماعية، تأكيد دور وأهمية معايير العمل العربية والدولية في تعزيز وتفعيل المفاوضة الجماعية والتعرف على الصعوبات التي تعترض عملية المفاوضة الجماعية وسبل التغلب عليها.

عرض الأستاذ/ **محمد كشو** ورقتى عمل حول «دور إدارات العمل في النهوض بالمفاوضة الجماعية» و«أساليب وتقنيات المفاوضة الجماعية»، وعرض الدكتور خليل شري ورقة عمل حول دور أصحاب الأعمال في النهوض بالمفاوضة الجماعية، وفى جلسة العمل الثالثة عرض خلالها الأستاذ/ **سعد الدين صقر** ورقة عمل حول «دور النقابات العمالية في النهوض بالمفاوضة الجماعية» كما عرض الأستاذ/ **غسان غصن** ورقة عمل بعنوان «الصعوبات التي تواجه المفاوضة الجماعية وسبل التغلب عليها».

تم تقسيم المشاركين إلى ثلاث مجموعات وإجراء تدريب عملي على إجراء مفاوضات جماعية أشرف عليها الأستاذ/ **محمد كشو**.

فى خمس جلسات عمل فنية خلال ثلاثة أيام

ندوة الهجرة تطالب بإنهاء أزمة الهجرة غير الشرعية

المطيري: يشيد بدعم «السيسى» لمنظومة العمل العربى

أشاد سعادة/ فايز المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية- بدعم الرئيس/ عبد الفتاح السيسى لمنظومة العمل العربى المشترك وبوجه خاص منظمة العمل العربية من أجل تحقيق أهدافها القومية لصالح الوطن والأمة العربية فى مختلف مجالات العمل والعمال.

وأكد سعادته على اهتمام منظمة العمل العربية بقضايا الهجرة ومتابعة تغيرات اتجاهاتها ودوافعها ومسبباتها فى ضوء ما يجرى من تغيرات فى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية فى العالم، مشيراً إلى أن هذه القضية ارتبطت بمتطلبات واحتياجات البقاء والعيش الكريم أو ما يتعلق بحقوق الإنسان الأساسية والبحث عن تأمين مستقبل المهاجر وأفراد أسرته.

أضاف «المطيري» على أن النزوح الجماعى الآن يضم المرأة والأطفال وكبار السن فى مشهد يمكن التعبير عنه بالهروب من البركان للوقوع فى النار، داعياً المجتمعات الدولية لاتخاذ إجراءات جديدة وعاجلة مع ظاهرة الهجرة وتلبية احتياجات المهاجرين باعتبار المهاجر إنساناً فى المقام الأول.

جاء هذا فى كلمته التى ألقاها فى افتتاح الندوة القومية حول «الاتجاهات الجديدة لدوافع الهجرة وتنقل الأيدى العاملة العربية» التى عقدتها إدارة التنمية البشرية بمنظمة العمل العربية بحضور 14 دولة عربية يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة بالإضافة إلى ممثلى جهات ومنظمات عربية وإقليمية ذات صلة وعدد من ممثلى الجهات المعنية فى الندوة.

عقدت الندوة للتعرف على الاتجاهات والأنماط الجديدة لتيارات الهجرة وتنقل الأيدى العاملة العربية وتحليل أثر التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى عدد من الدول العربية على قضايا الهجرة والتنقل ورصد النتائج السلبية للتنقل غير المنظم والهجرة غير الشرعية إلى البلدان العربية أو من خلالها ودراسة الآثار المترتبة نتيجة النزوح الجماعى من عدد من

دول المنطقة العربية المتوسطية إلى دول أوروبا على قضايا العمل والعمال فى تلك الدول بالإضافة إلى دراسة معوقات تنقل العمالة العربية بين أسواق العمل العربية وإيجاد الحلول المناسبة لدعم التبادل المنظم للعمالة العربية والتعرف على دور مؤسسات التعليم والتدريب التقنى والمهنى فى تيسير تنقل العمالة العربية من خلال وضع الخطط الكفيلة بتحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم والتدريب التقنى والمهنى واحتياجات أسواق العمل ومستلزماتها المتطورة من المهن والمهارات.

تناولت الجلسات بالعرض والتحليل والمناقشة تغيرات الاتجاهات والأنماط الجديدة لتيارات الهجرة وتنقل الأيدى العاملة العربية، هجرة الأيدي العاملة العربية: الواقع والتحديات والآفاق»، النزوح والهجرة الجماعية العربية إلى دول أوروبا ناقوس خطر يهدد المنطقة وتنظيم استخدام العمالة الوافدة وإمكانيات رفع نصيب العمالة العربية منها فى البلدان العربية، التشريعات والمعايير والمواثيق العربية والدولية الخاصة بالهجرة، تبادل القوى العاملة العربية وأثره على تحقيق التنمية والتكامل الاقتصادي والاجتماعي العربي.

اختتمت الندوة بعد عرض السادة الخبراء والمناقشات التى دارت حولها إلى مجموعة من التوصيات التى توصلت إلى دعوة الدول العربية لتفعيل اتفاقيات منظمة العمل العربية، خاصة المتعلقة بتنقل الأيدي العاملة، والتوسع التدريجي في الاعتماد علي العمالة العربية في الدول المستقدمة، مع إقامة حوار بين البلدان المصدرة والمستقدمة للعمالة في الوطن العربي وشددت المنظمة علي أهمية دعوة الدول العربية لتنسيق سياسات الهجرة، من خلال إنشاء جهاز وطني للتنسيق يختص بتقنين أوضاع الهجرة وتنقل الأيدي العاملة، مع أهمية إنشاء نظام معلوماتي موحد لشئون الهجرة والمغتربين والكفاءات، بهدف تشجيع الكفاءات العربية المقيمة في الخارج.

وأكدت الندوة في التوصيات على ضرورة تدعيم استثمارات الجاليات العربية في الخارج، وتحفيز الكفاءات العربية لدعم الاقتصاد الوطني العربي، مع التركيز على تبادل التجارب والخبرات العربية فيما يتعلق بمعالجة أساليب الهجرة غير الشرعية.

وتضمنت التوصيات تشجيع الدول العربية على إنشاء آليات وطنية لاستيعاب وتنظيم العمالة العربية العائدة من الخارج، ودعوة الشركات العربية ورجال الأعمال والمستثمرين العرب إلى إنشاء مشروعات تنموية جديدة تسهم فى خلق فرص عمل لائقة، كما شدد المشاركون على دعوة كافة الهيئات والمؤسسات العربية العاملة فى مجالات الهجرة، إلى تنسيق جهودها فى محاربة الهجرة غير النظامية، واتخاذ كافة الإجراءات التشريعية والرقابية للتأكد من سلامة أنشطة ومكاتب إلحاق العمالة، وملاحقة سماسرة الهجرة غير الشرعية، وتوعية المواطنين بمخاطر هذا النوع من الهجرة.

وطالبوا بأهمية دعوة الدول العربية إلى تبادل معلوماتها وخبراتها فى مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية.

العمل العربي

شرم الشيخ مدينة السلام:

تحتضن نشاطين قوميين لإدارة الحماية الاجتماعية بمنظمة العمل العربية

ناقشت منظمة العمل العربية فى الندوة القومية حول «النساء ذوات الإعاقة بين الحماية والمساواة» التى استمرت ثلاثة أيام من 29 نوفمبر إلى 1 ديسمبر 2015 كيفية رفع الوعى المجتمعى بقضايا النساء ذوات الإعاقة وإدماجهن كجزء من الحركة النسائية العربية والتعرف على الوضع القانونى والحقوقى لهن فى التشريعيات الوطنية والاتفاقيات العربية والدولية المعنية بالمرأة، والوقوف على الاستراتيجيات الوطنية الهادفة إلى تحقيق التمكين الاقتصادى، وتعزيز دورهن كشريك أساسى فى عملية التنمية الشاملة المستدامة.

افتتح أعمال الندوة التى شارك فيها أطراف الإنتاج الثلاثة فى الوطن العربى ومنظمات الأعمال والعمال وعضوات شئون عمل المرأة العربية بمنظمة العمل العربية، كل من **سعادة السيد فايز المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية، واللواء محمود السولية رئيس مدينة شرم الشيخ، والسيد/ سيد الخطيب – وكيل وزارة القوى العاملة بجنوب سيناء.**

أكد سعادة **السيد/ فايز المطيرى** فى كلمته على توفير فرص غير متدنية للمرأة من ذوى الإعاقة لتشارك فى الحياة التنموية لتساعدها على الاستمرار فى العمل حتى لا تؤثر على التحاقهن بسوق العمل، لافتاً إلى أن اتفاقية 17 لسنة 13 الخاصة بذوى الإعاقة التى تنص على تأهيل وتشغيل ذوى الإعاقة، أعطت للمرأة الحق فى إعادة التأهيل وتوفير فرصة عمل لها.

رحب اللواء/ **محمود السوليه** فى كلمته بالمشاركين على أرض شرم الشيخ، مؤكداً على أن شرم الشيخ ستظل من أجمل المدن السياحية وستظل تستقبل جميع المؤتمرات الدولية والعربية، وسوليه طالب

تخصيص مجموعات عمل لتوفير فرص عمل لذوى الإعاقة بحيث لا تتعارض مع طبيعة الإعاقة.

أكد السيد/ **سيد الخطيب** على أن المرأة نصف المجتمع، بل هى أكثر من ذلك، حيث احترمتها كل القوانين المنظمة للعمل بالقطاعين العام والخاص.

تضمنت الندوة (8) جلسات عمل على مدار الثلاثة أيام تم خلالها مناقشة أوراق العمل وعروض وتجارب قطرية، حيث عرض فيها كلاً من الدكتور **محمد الطراونة** ورقة عمل بعنوان «النساء ذوات الإعاقة في التشريعات الوطنية والاتفاقيات العربية والدولية الخاصة بالمرأة، والدكتورة/ **رانيه رشدية** ورقة عمل بعنوان «المخاطر المهنية على النساء ذوات الإعاقة في سوق العمل».

وعرضت فيها **الأستاذة/ رانيا فاروق** – رئيسة وحدة المرأة والفئات الخاصة بمنظمة العمل العربية – ورقة عمل بعنوان «دور منظمة العمل العربية في تفعيل حقوق المرأة والأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل» وعرضت أيضاً الأستاذة/ **جهدة أبو خليل** ورقة عمل بعنوان «الجهود العربية لإدماج قضايا النساء ذوات الإعاقة ضمن برامج المنظمات النسائية».

جاء فى جلستى العمل الخامسة والسادسة ورقتا عمل للأستاذة **إيمان عبد المنعم** محمود حول « آليات الحد من العنف والتمييز ضد النساء ذوات الإعاقة والدكتورة/ **نائلة صباح** ورقة عمل بعنوان « الاستراتيجيات والآليات الوطنية الخاصة بتحقيق التمكين الاقتصادي للنساء ذوات الإعاقة».

عرضت فى اليوم الثالث الدكتورة/ حنان يوسف ورقة عمل بعنوان «دور الاعلام في نشر المفهوم الحقوقي بقضايا النساء ذوات الإعاقة «وعرضت فيها الأستاذة/ **ريهام عميش** ورقة عمل بعنوان «دور مؤسسات المجتمع المدني في تفعيل حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة».

في ضوء أوراق العمل التي قدمها السادة الخبراء ومناقشات ومداخلات الحضور المتميز والعروض القطرية المقدمة من ممثلي الدول توصل المشاركون بعدد من التوصيات منها دعوة الدول العربية للتصديق على الاتفاقية العربية رقم 17 لسنة 1993 بشأن تأهيل وتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة والعمل على تضمين تشريعاتها الخاصة بالمرأة نصوصاً تضمن حقوق النساء ذوات الإعاقة وجعلها جزءًا لا يتجزأ من استراتيجية الدولة في تحقيق العدالة الاجتماعية وطلب من الدول العربية الالتزام بالتعريف الوارد في الاتفاقية الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة يعتمد على الحواجز والمعوقات التي تعترض دمجهم في الحياة الطبيعية وليس على نقص في القدرات أو الإمكانات.

تشجيع اتحادات العمال وأصحاب الأعمال في الدول العربية للعمل على تمثيل النساء ذوات الإعاقة ضمن لجانها النقابية، كذلك تشجيع المشروعات الخاصة بصاحبات الأعمال من النساء ذوات الإعاقة.

دعوة الدول العربية لتوفير سبل وصول النساء ذوات الإعاقة لحقوقهن المتمثلة في الخدمات الصحية والاجتماعية والنفسية والتأهيلية وتأمين الاحتياجات الفنية والمادية اللازمة للاستفادة من قدراتهن المتاحة وتوفير فرص العمل المناسبة لتشغيلهن ودمجهن في المجتمع ودعوة منظمة العمل العربية لتضمين قضايا النساء ذوات الإعاقة في كافة الدراسات والمعايير والأنشطة المعنية بالمرأة، وضرورة تضمين جميع الاستراتيجيات الخاصة بتطبيق الاتفاقيات العربية والدولية المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة خططًا هادفة تعنى بالفتيات والنساء ذوات الإعاقة وأمهات الأطفال ذوي الإعاقة والطلب من الجهات المعنية بكل دولة إصدار التشريعات اللازمة لإعفاء أدوات الإنتاج التي تستخدمها النساء ذوات الإعاقة في عملهن الخاص من الرسوم الجمركية لمساعدتهن في الإنتاج والاندماج في الحياة الاقتصادية.

اعتماد المنهج التشاركي في التعامل مع قضايا النساء ذوات الإعاقة بخلق شراكات فاعلة بين المؤسسات الرسمية – التشريعية والتنفيذية – من جهة وبينها وبين منظمات المجتمع المدني من جهة أخرى وإدماج التمكين الاقتصادي للمرأة ذات الإعاقة في خطط إدماج المرأة بشكل عام وفي خطط التنمية بشكل خاص والذي من شأنه أن يوفر فرص العمل المتاحة للمرأة خاصة في مجالات المشاريع الصغيرة ذات الجدوى الاقتصادية.

العمل على توفير وسائل وقنوات الاتصال اللازمة لتعريف وتوعية النساء ذوات الإعاقة بحقوقهن المختلفة بكافة الوسائل التي تتناسب مع احتياجاتهن المختلفة وتمكينهن من الإبلاغ عن حالات العنف والإساءة والإبلاغ عن حالات الاستغلال بكافة أنواعه للحد من الانتهاكات الواقعة عليهن والتأكيد على قيام الإعلام بدور فاعل في تغيير نظرة المجتمع السلبية إلى نظرة إيجابية لقدرات النساء ذوات الإعاقة حتى نؤمن حقهم في العمل والاندماج في المجتمع باعتبارهم أصحاب حق، على قدم المساواة مع الأفراد الآخرين في المجتمع.

ندوة الحد من عمل الأطفال تؤكد على مبادئ الأخلاق وتقضى بعدم تشغيل الأطفال قبل بلوغ سن الرشد

العمل العربية: تؤكد على وضع تشريع يحمى الطفل العربى

افتتحت فعاليات ورشة العمل الإقليمية حول «سياسات الحد من عمل الاطفال» والتى تنظمها منظمة العمل العربية بالتعاون مع المجلس العربى للطفولة والتنمية بحضور 10 دول عربية والتى استمرت لمدة يومين.

ألقى **السيد/ حمدى أحمد مدير إدارة الحماية الاجتماعية بمنظمة العمل العربية** كلمة نيابة عن سعادة السيد/ **فايز المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية** التى أرجع فيها أن من بين الأسباب التى تدعو بعض الأسر إلى دفع أبنائها إلى التشغيل هو تدنى المستويات المعيشية لبعض الأسر والتى تجعلها غير قادرة على توفير احتياجاتها، وأضاف أن الإلغاء الكامل لعمل الأطفال الذى هو هدف طموح قد يبدو غير واقعى وصعب المنال فى ظل الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مؤكدًا أنه وحتى تحقيق ذلك فإن المنطق يستوجب وضع حد لمختلف أشكال ومظاهر الاستغلال الشائع، والذى يتمثل فى تشغيل الأطفال فى أعمال شاقة كبديل رخيص عن القوى العاملة من الكبار.

ومن جانبه أكد **الدكتور/ حسن البيلاوى الأمين العام للمجلس العربى للطفولة والتنمية** لابد من إيجاد بيئة عربية داعمة لحقوق الطفل فى الحماية والمشاركة والدمج فى إطار الأسرة والمجتمع وتبنى رؤية تستند على الأخذ بنموذج جديد فى التنشئة الاجتماعية للأطفال العرب.

وقال إن عدد الأطفال العاملين فى العالم بنحو 250 مليون طفل فى الفئة العمرية من 5 إلى 14 سنة وترجع هذه المشكلة لأسباب عديدة منها اقتصادية من فقر وبطالة وتعليمية من تسرب وأمية وقانونية لعدم تطبيق وسن القوانين التى تحمى تلك الفئة واجتماعية ترتبط بثقافة المجتمع مشيرًا أن الدول النامية لها النصيب الأكبر

فى هذه الأزمة مشيرًا إلى أن نصيب الدول العربية من عمالة الأطفال يبلغ 10 ملايين.

ناقشت الندوة التى شارك فيها من الدول العربية مصر والأردن وتونس والجزائر وجيبوتى والسودان ولبنان وفلسطين والبحرين والمكتب التنفيذى لوزراء العمل والشئون الاجتماعية على مدار يومين محاور قضية «**الحد من عمل الأطفال**» ووضع رؤية للحد من تلك الظاهرة وذلك من خلال خبراء مصريين وعرب.

قالت الدكتورة/ **حياة عسيران خبير فى مجال عمل الأطفال بلبنان** أن أسوأ أشكال عمل الأطفال العمل الذى قد يضر بصحة الأطفال النفسية والصحية أو يعرضهم للخطر مثل عمل الأطفال بالزراعة وكسر وصنع الطوب ومعامل الخياطة وصناعة السجاد، حيث يقضى الأطفال عدد ساعات طويلة وهم فى وضع الانحناء فى مساحة صغيرة مما يسبب تشوهات وإصابات فى العمود الفقرى وصعوبة المشى فى وضع مستقيم.

جاء ذلك خلال جلسة العمل الأولى والتى ترأستها **مايسة عطوة** سكرتير المرأة والطفل باتحاد العمال عضو مجلس النواب المصرى.

وطالبت البرامج الحكومية وغير الحكومية بضرورة مكافحة عمل الاطفال عن طريق وضع سياسات وتشريعات وخطط عمل وطنية منقحة وإعطاء الأولوية لقضية عمل الأطفال فى جداول الأعمال الوطنية ومشاركة وحدات عمل الأطفال والتى أنشئت بوزارات العمل فى حل هذه الأزمة والتنسيق مع مراكز الإحالة وإعادة التأهيل المنشأة والتشغيلية كالموجودة بلبنان والأردن وسوريا وأيضًا مع لجان المحافظين والمراكز التى أسست من أجل قضايا عمل الأطفال كالموجودة بلبنان والأردن واليمن وسوريا.

كما شهدت الجلسة عرض فيلم عن قضية «الحد من عمل الأطفال».

وأكد الدكتور/ محمود بسطامى- رئيس قسم الجريمة بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية المصرى أنه لا مناص من وضع أطر لحماية الطفل من الاستغلال الاقتصادى خاصة أن اتفاقية حقوق الطفل تحتوى مواد متنوعة تعنى بحماية الطفل فالمادة 1 - 23 من الاتفاقية تنص على أن الدول الأطراف تقر بحق الطفل بالحماية من الاستغلال الاقتصادى ومن أداء أى عمل ينطوى على خطورة أو يعيق تعليم الطفل أو يكون مضرًا بصحة الطفل أوتطوره البدنى أو العقلى أو الروحى أو الأخلاقى أو الاجتماعى.

جاء ذلك فى جلسة العمل التى ترأستها **ريتا كرم أمين عام المجلس الأعلى للطفولة بلبنان** وأشار أنه بموجب المادة 33 ينبغى للدول الأطراف اتخاذ التدابير الملائمة كافة لتجنب استخدام الأطفال فى الإنتاج المحظور والاتجار الممنوع بالمخدرات والمواد المؤثرة نفسيًا وبموجب المادة 35 يجب على الدول الأطراف التدابير الملائمة كافة للحيلولة دون اختطاف الأطفال أو بيعهم أو تهريبهم لأى غرض وبأى شكل.

ونبه «بسطامى» أنه بسبب غياب الحماية الاجتماعية انتشرت ظاهرة أطفال الشوارع فى العديد من المجتمعات العربية وتزايدت الضغوط الاقتصادية على الفئات «الهشة» فى بعض الدول العربية وارتبط ذلك بتفكك بعض الأسر لافتًا إلى أنه أسهم فى الظاهرة تدنى نظم التعليم وارتفاع تكلفته بالنسبة للفئات محدودة الدخل.

قالت **رانيا فاروق/ رئيس وحدة المرأة والفئات الخاصة بمنظمة العمل العربية:** إن سياسة المنظمة تبنى فى الأساس على الاهتمام بالتعليم لمجابهة ظاهرة الحد من عمل الأطفال مؤكدة أنه لابد من توفير الحماية الاجتماعية لهم، وقالت إن منظمة العمل العربية عاكفة ومصممة على وضع تشريع يحمى الطفل العربى.

جاء ذلك فى جلسة العمل التى ترأسها **نضال رضوان** رئيس المجموعة التأسيسية باتحاد اللجان العمالية بالمملكة العربية السعودية، وكشفت أنه من ضمن أسباب خروج الطفل للعمل فى سن مبكر الحالة الاجتماعية بسبب عدم الإنفاق والاستثمار فى التعليم فضلاً عن تمسك الآباء بفكرة تعليم الأبناء مهنتهم بحجة

الحفاظ على لقمة العيش كما شددت على أن السياسة التعليمية أصبحت طاردة للأطفال إضافة لعدم وجود تحديث لنظم ووسائل التعليم.

أشارت «فاروق» إلى أن الأسباب الاقتصادية الضعيفة والتى أدت لانتشار «الفقر والبطالة» أحد التحديات القوية التى تجابه ملف الحد من عمل الأطفال، ومن أجل ذلك فإن منظمة العمل العربية تعمل على مواجهة ذلك بالتواصل المستمر مع أطراف الانتاج الثلاثة « عمال- أصحاب أعمال- حكومات» ومشاركتهم فى حل الأزمة مؤكدة أن جزءًا كبيرًا من حل القضية يكمن فى وضع تشريعات قوية للحفاظ على منظومة الطفل وحقوقه.

قال **الدكتور/ سلام الخليلى** الخبير فى مجال عمل الأطفال بفلسطين أن البعد السياسى الذى عاشه وما يعيشه الشعب الفلسطينى له دور مهم وأساسى فى تشجيع عمالة الأطفال بوصفها أحد العوامل غير المباشرة التى ساعدت على توجه الأطفال إلى العمل، فإنه يمكن القول بأن المجتمع الفلسطينى ينفرد بخصوصية عن باقى المجتمعات الأخرى، وتتمثل هذه الخصوصية فى الحالة السياسية والنضالية التى عاشها ومازال يعيشها الشعب الفلسطينى والتى أدت إلى حرمان عشرات الآلاف من العائلات الفلسطينية من معيلها إما بسبب الاستشهاد أو نتيجة الاصابة بالإعاقة أو الاعتقال مما دفع بأطفال هذه الأسرة إلى أخذ دور الأب أو المعيل فيصبح طفلاً فى عمر الزهور مسئولاً عن أسرة بما فى ذلك المسئولية الاقتصادية والمالية والاجتماعية.

وأضاف أن تدمير البنية التعليمية من جانب العدوان الإسرائيلى دائمًا ما تؤدى إلى تعطل الدراسة كما تأثر الوضع التعليمى ببناء جدار الفصل العنصرى، لأنه كان عائقًا أمام استمرار العملية التعليمية نتيجة صعوبة تنقل التلاميذ للتمكن من الوصول إلى المدارس بالإضافة لاستشهاد كثير من طلاب المدارس أو إصابتهم بإعاقة ولهذا لجأ الكثير من الآباء إلى إخراج أبنائهم من المدارس خوفًا عليهم من الاستشهاد أو الإصابة وتوجيههم إلى تعلم صنعة تفيدهم مستقبلاً مشيرًا إلى أن تسرب الطلاب من المدارس يتم بتشجيع من الأهل من أجل مساعدة الأب على زيادة دخل الأسرة.

أوضحت **إيمان بهى الدين** مديرة إدارة إعلام الطفولة بالمجلس العربى للطفولة والتنمية أن المجلس العربى بادر بتنفيذ مشروع «دمج وتأهيل أطفال الشوارع من

خلال تربية الأمل» تحت شعار «أنا اخترت الأمل» بالشراكة مع وزارة التضامن الاجتماعى ووزارة التربية والتعليم فى مصر وعدد آخر من الشركاء وبدعم من برنامج الخليج العربى للتنمية «أجفند».

وقالت إن المشروع تم تنفيذه وفقًا للرؤية الشاملة للمجلس وإدراكًا بأن فئة أطفال الشوارع هى الأكثر احتياجًا لأنماط جديدة فى التنشئة تشتمل على التأهيل والدمج الاجتماعى مشيرة إلى أن المجلس يعمل على تقديم نموذج علمى استرشادى لدمج هؤلاء الأطفال فى التعليم والمجتمع فى إطار نموذج التنشئة الجديد.

وفى اليوم الثالث لأعمال الندوة أكد **الدكتور/ عادل عبد الغفار/** عميد كلية الإعلام جامعة بنى سويف وأستاذ الإعلام والرأى العام جامعة القاهرة والمستشار الإعلامى والمتحدث الرسمى لجامعة القاهرة ضعف احترافية الإعلام بشكل عام فى تغطية قضايا الإعلام، مشيرًا إلى أن السطحية غلبت على مناقشة قضاياهم وإهمال التناول العميق والجاد لها وضعف التحليل الدقيق لها.

جاء ذلك فى جلسة العمل التى رأسها **صالح الغضورى/** مدير إدارة الشئون الاجتماعية بمجلس التعاون لدول الخليج وكشف عن وجود علاقة تأثير متبادل بين المشكلة السكانية وعمل الأطفال، فالزيادة السكانية التى لا تستوعب بالاستثمارات المناسبة سوف تؤثر سلبًا على عمل الأطفال، فكلما زاد معدل المواليد دون قدرة من الأسر والدولة على الرعاية الكاملة فسوف يرتبط ذلك بزيادة استغلال الأطفال فى سوق العمل وتزداد هذه الظاهرة وضوحًا فى حالة الأسر الأكثر فقرًا.

وأوضح **«عبد الغفار»** المبادئ المهنية المنظمة لمعالجة الإعلام لقضايا حقوق الطفل منها المساواة وعدم التمييز بمعنى الاعتماد فى عمل وسائل الإعلام على احترام حقوق الطفل والتوجه إلى عموم الأطفال على اختلافهم وتجنب التمييز بين الأطفال بسبب النوع أو العرق أو السن أو الدين أو الخلفية الثقافية أو الحالة التعليمية أو قدراتهم البدنية أو الذهنية.

أضاف أنه من المبادئ المهنية حرية الرأى والتعبير، بمعنى أن يعبر الأطفال بحرية عن آرائهم وإتاحة الفرصة لهم للمشاركة فى وسائل الإعلام للأطفال كافة إضافة إلى الالتزام بالمصداقية والوضوح عن تناول قضايا تتعلق بالأطفال واحترام كرامته فضلا عن حماية مصلحة الطفل الفضلى وهويته الشخصية.

كما عرض «عبد الغفار» فيلمًا تسجيليًا أوضح فيه استغلال الأطفال بالأعمال الخطرة.

أكد الدكتور عثمان الحسن محمد نور - مستشار برنامج الأطفال والشباب فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - أن هناك وثيقة «عالم صالح للأطفال» التى التزم بها زعماء العالم فى الدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة المعنية بالطفل فى مايو 2002 على ضمان مستقبل أفضل، لكل طفل حيث يجب أن تحظى حاجات الأطفال وحقوقهم بأولوية فى جميع جهود التنمية.

جاء ذلك فى جلسة العمل التى رأسها **شكرى والى** مدير مراقبة تشريع الشغل بالإدارة العامة لتفقدية الشغل والمصالحة ومنسق هيئة القيادة للخطة الوطنية لمكافحة عمل الأطفال بتونس.

وشدد على أن حقوق الأطفال تعد نقطة بداية فعالة لتوحيد الجهود، مشيرًا إلى أن جامعة الدول العربية وضعت خطة العمل العربية للنهوض بالطفولة للأعوام 2004 - 2015 وذلك فى ضوء التوجهات العالمية التى وردت فى وثيقة عالم صالح للأطفال بعد ملاءمتها مع الأوضاع فى الدول العربية وذلك لاعتمادها خطة عمل عربية توجيهية تسترشد بها الدول الأعضاء فى وضع خططها الوطنية للأعوام 2004 - 2015.

قالت **مايسة عطوة** - سكرتير المرأة والطفل بالاتحاد العام لنقابات عمال مصر عضو مجلس النواب- إن البرنامج الدولى التابع لمنظمة العمل الدولية للقضاء على ظاهرة عمل الأطفال من أجل حماية هؤلاء الأطفال العاملين خاصة فى الدول النامية مؤكدة أن هذه الخطوة تمثل مبادرة تهدف إلى الإسراع بتحرير ملايين الأطفال العاملين من أسوأ أشكال العمالة فى مهن تتسم بالخطورة إما على حياتهم أو على صحتهم.

جاء ذلك خلال جلسة العروض والتجارب القطرية للدول المشاركة، وأدار جلسات العروض راغدة دياب الاتحاد العمالى العام بلبنان- **مايسة عطوة** وشددت على السعى لحماية الأطفال من الاستغلال الاقتصادى ومن أداء أى عمل يرجح أن يمثل خطرًا أو إعاقة لتعليمه أو ضررًا بصحته أو بنموه البدنى، مشيرة أن مصر من خلال قانون العمل رقم 12 لسنة 2003، حيث نصت المادة 98 على أن يعتبر طفلاً كل من بلغ الـ 14 سنة أو تجاوز سن إتمام التعليم الأساسى، ولم يبلغ 18 سنة كاملة ويلتزم كل صاحب عمل يستخدم طفلاً دون سن الـ16 سنة بمنحه بطاقة تثبت أنه يعمل لديه وتلصق عليها صورة الطفل وتعتمد من مكتب القوى العاملة المختصة.

وأشارت «**عطوة**» أن المادة «98» بقانون العمل أيضًا حظرت تشغيل الأطفال من الإناث والذكور قبل بلوغهم سن إتمام التعليم الأساسى أو 14 سنة أيهما أكبر ومع ذلك يجوز تدريبهم متى بلغ سنهم 12 سنة مضيفة أن مواد 100 و101 و102 و103 بنفس قانون العمل نصت على آليات الحفاظ على حقوق الطفل.

ومن جانبها أوضحت سناء زايد/ سفيرة النوايا الحسنة لعمال اتحاد المصارف العربية أنه من بين وسائل تخفيض عمالة الأطفال ضرورة العمل على خفض أعداد الفقراء وتعليم الأطفال وزيادة الوعى الشعبى وتشجيع القضاء على عمالة الأطفال من خلال الوسائل غير التنظيمية.

وفى سياق ندوة «سياسات الحد من عمل الأطفال» اجتمعت لجنة الصياغة لإصدار التوصيات الفعالة، حيث أوصت الندوة فى ختام أعمالها على الاهتمام بتطوير نظم الضمان الاجتماعي للأسر الفقيرة وتفعيل نظام تأمين البطالة ونظم الإعانات العائلية وتطوير نظم قروض المشاريع الصغيرة، بما يضمن توفير الدعم الفني والمادي للأسر الفقيرة، لتمكين أبنائهم من متابعة الدراسة وعدم الدفع بهم إلى سوق العمل في سن مبكرة والعمل على إدماج حقوق الطفل ضمن مقررات المراحل التعليمية المختلفة للتوعية بالمخاطر التي يتعرض لها الأطفال خاصة العاملين منهم. وشددت توصيات المنظمة على أهمية توفير الدعم لإجراء البحوث والدراسات حول ظاهرة عمل الأطفال واتجاهاتها، مع التركيز على توفير الإحصاءات الدقيقة عن حجم الظاهرة وأسبابها والآثار المترتبة عليها والدعوة إلى تفعيل وتكامل دور الهيئات والجهات المعنية بما فيها أطراف الإنتاج الثلاث ومؤسسات المجتمع المدني لتصبح قادرة على التعامل الإيجابي مع ظاهرة عمل الأطفال.

وأكدت المنظمة في التوصيات على تفعيل دور المرصد الإعلامي لحقوق الطفل العربي في رصد ومتابعة وتحليل الأداء الإعلامي لقضايا حقوق الطفل بما في ذلك قضايا عمل الأطفال والعمل على تنمية قدرات الإعلاميين وتمكينهم، بهدف تقويم وترشيد الأداء الإعلامي ليتوافق مع النهج الحقوقي والتنموي، ويلتزم بالمبادئ المهنية، ويسهم في دعم ومناصرة قضايا الطفولة العربية وشددت التوصيات على وضع قضايا عمل الأطفال بعناصرها المختلفة في قائمة أجندة اهتمامات الإعلام العربي من خلال تبني الحملات الإعلامية المتكاملة والهادفة في مختلف وسائل الإعلام بما في ذلك مواقع التواصل الاجتماعي، لتقديم الرسائل الإعلامية التي تعالج القضية من جوانبها المختلفة، وفق قوالب ومضامين متنوعة وجاذبة.

وطالبت التوصيات بالعمل على تطبيق وتطوير وتفعيل القوانين والتشريعات والمواثيق والمعاهدات الإقليمية والدولية ذات العلاقة، بما يدعم دور منظمات حقوق الأطفال والمؤسسات النقابية العمالية في الرقابة والمتابعة والتفتيش لتوفير الرعاية والتأهيل والحماية للأطفال العاملين وتجنيبهم الأخطار. وأكدت التوصيات على دعوة الدول العربية إلى بناء نظم حماية متكاملة للأطفال بما في ذلك الأطفال العاملين من خلال اتخاذ تدابير إلزامية تعتمد على النهج الحقوقي المتكامل وتقوم على وضع السياسات ونظم الحماية الاجتماعية وسن وتفعيل التشريعات وتوفير الخدمات والرصد وتنمية القدرات البشرية وبناء الشراكات.

تحت رعاية الرئيس عبد الفتاح السيسى مؤتمر فكر « 14»

التكامل العربى : تحديات وآفاق

تحت رعاية **الرئيس / عبد الفتاح السيسى** – رئيس جمهورية مصر العربية ، عقد مؤتمر الفكر العربى «14» تحت عنوان «التكامل العربى.. تحديات وآفاق» والتى نظمته مؤسسة الفكر العربى بالتعاون مع جامعة الدول العربية وبحضور 600 مفكر وخبير من مختلف الدول العربية والذى استمر ثلاثة أيام .

قال **الرئيس عبدالفتاح السيسي** في مستهل كلمته فى افتتاح مؤتمر مؤسسة الفكر العربي المنعقد مساء اليوم الأحد بفندق الماسة بمدينة نصر،الذى يتزامن انعقاده مع ذكرى مرور سبعين عاماً على إنشاء جامعة الدول العربية .. «بيت العرب» الجامع لهم والذى تحتضنه العاصمة المصرية إيمانًا بأهمية تحقيق التكامل العربى وتعزيز العمل العربى المشترك.. وصولاً إلى غايات الشعوب العربية في تعاون اقتصادى تتوجه السوق العربية المشتركة..

وتعاون عسكري وأمنى تدعمه القوة العربية المشتركة.. وترابط ثقافى وحضارى يقى الأمة العربية ويلات الفكر المتطرف ومخاطر وتهديدات الإرهاب.. ويرتقى بالذوق العام.. فينتج نهضة ثقافية تكلل كل هذا التعاون.. وتغلفه في إطار حضارى راق ومتميز.

التحديات:

أشار **الرئيس السيسي**: «إن التحديات التي يمر بها وطننا العربى، لا سيما بعض دوله لم تعد تقتصر على كونها مجرد مشكلات تواجهها الدول العربية.. وإنما باتت

تشكل تهديداً وجودياً مباشراً الكيانات تلك الدول ومقدرات شعوبها وهو الأمر الذي يتطلب ضرورة الحفاظ على وحدة التراب الوطنى للدول العربية القائمة والعمل على تطوير وتفعيل النظام الإقليمى العربى كإطار منظم لكافة أوجه العلاقات التكاملية وللاتفاقيات العربية على كل الأصعدة الاقتصادية والعسكرية والثقافية».

التنسيق المشترك بين البلدين.. والذى تتضمن أعماله موضوع القوة العربية المشتركة إلى جانب العديد من جوانب تعزيز العلاقات الأخوية الوثيقة بين البلدين.

فى كلمة صاحب **السمو الملكى – الأمير خالد الفيصل** – رئيس مؤسسة الفكر العربى أشار إلى أن الاجتماع الذي عقدته مؤسسة الفكر العربي في مقر جامعة الدول العربية، يأتي بجهود مشكورة بذلتها الجامعة ممثلةً بأمينها العام د.نبيل العربي، وموقفه وجهده وعقليته المنفتحة، التي سهلت إقامة هذا اللقاء الكبير بين المفكرين العرب والمثقفين، والقيادات السياسية العربية، ومكنتنا من خوض هذه التجربة والاستعداد لطرحها في مؤتمر مؤسسة الفكر العربي فكر14. وأضاف سموه: نرجو من الله سبحانه وتعالى النجاح لهذه التجربة، التي نعتبرها أساسية في اتخاذ القرارات المهمة، وأنه عندما تتشارك السياسة والثقافة والفكر والقيادة نكون قد خطونا الخطوات الأولى نحو النجاح والفلاح، لمستقبلٍ كبيرٍ وزاهرٍ للمواطن العربي. وأكد صاحب السمو أن مؤسسة الفكر العربي لا تنغلق على نفسها، وإنما تتعاون مع جميع المؤسسات الفكرية والثقافية في الوطن العربي، مشدداً على أن التكامل الاقتصادي مشمول بالتكامل العربي الذي نتحدث عنه، وهو أول خطوةٍ على الطريق الصحيح. وأشاد صاحب السمو بشراكة مؤسسة الفكر العربي مع جامعة الدول العربية، معتبراً أنها مثال ناجح للشراكات العربية المستقبلية.

أشار **الدكتور/ هنرى العويط** المدير العام لمؤسسة الفكر العربى فى كلمته أن المؤتمر يهدف إلى اقتراح حلول عملية وابتكار أفكار جديدة تحث جميع دول الوطن العربي على ضرورة التكامل في كافة المجالات العلمية والاقتصادية

والسياسية والعسكرية لمواجهة التحديات والتداعيات التي تحيط بمنطقتنا العربية وتناول في كلمته الموضوعات التي سيناقشها المؤتمر حول التكامل الاقتصادي العربي وتطوير الصناعات التحويلية العربية وتكاملها كرافعة للتنمية الاقتصادية وتحقيق السوق العربية المشتركة وانتقال عناصر الإنتاج والتكامل الاقتصادي العربي وواقع الفساد كأحد مسببات التدهور الاقتصادي والاحتقان الاجتماعي والآليات الممكنة لمكافحته في الدول العربية، كما يبحث التحديات السياسية العربية وفي صدارتها الإرهاب والتكفير وإقامة القوة العربية المشتركة.

وقال الدكتور/ هنري العويط المدير العام لمؤسسة الفكر العربي نحن نهدف إلى تعريف المشاركين في المؤتمر بالمنهجية الجديدة التي سيعتمدها مؤتمر فكر «14» وإطلاعهم على آليات تطبيقها ومناقشة الأسئلة التي سيطرحها المؤتمر وفق صياغة جديدة تحفز على التفكير والوعي من أجل تحقيق أفضل النتائج في مقاربة موضوع التكامل بأبعاده المختلفة الثقافية والفكرية والاقتصادية والأمنية مضيفاً أن المؤسسة ستصدر تقريرها العربي الثامن للتنمية الثقافية. وستتواصل مع مختلف أصحاب القرار وسائر المعنيين. وخصوصاً أهل الخبرة والمنظمات الدولية والمختصة في جامعة الدول العربية. لحشد الطاقات والإمكانات

كلها. في إطار النقاش العلمي حول تجربة العمل العربي المشترك في إطار جامعة الدول العربية؛ من أجل التوصل إلي صيغ وآليات تسهم في تفعيل دور الجامعة؛ بما يحقق توحيد الفكر العربي التكاملي، وأوضح أن مؤسسة الفكر العربي برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل مؤسسة دولية مستقلة غير ربحية تعني بمختلف مجالات المعرفة وتسعى لتوحيد الجهود الفكرية والثقافية وتضامن الأمة والنهوض بها والحفاظ على هويتها.

ورداً على أسباب اختيار عنوان المؤتمر (التكامل في الوطن العربي تحديات وآفاق) أجاب الدكتور هنري أن التحديات التي أمامنا كبيرة والمؤامرات التي تحيط بنا تستدعي الحاجة إلى ضرورة التكامل وذلك لوجود روابط عديدة تساعد على التكامل بين الدول

العربية وأولها اللغة العربية والدين والحضارة والثقافة المشتركة وغيرها. كما يوجد توجه على الصعيد العالمي لتجاوز الكيانات الصغيرة وإنشاء تكتلات لأنه على كل الأصعدة الدولية لم تعد قادرة للقيام بكل الأعباء والأدوار. لذلك تتجه مجموعات الدول لإنشاء تكتلات والأمثلة عديدة مثل تجربة الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي ومجموعة دول أمريكا اللاتينية.

اعتمدت هذه الدورة منهجية مغايرة في طرح الأفكار ومناقشتها، كمحاولة لإخراج البحث من الحدود الضيقة للتنظير المعتاد خلال المؤتمرات، وداخل الغرف المغلقة إلى حيز أكثر فاعلية وإنتاجية ومشاركة.

وقدمت المنهجية المؤتمر كنموذج تطبيقي للفكرة التي يحملها عنوانه، أي «التكامل العربي»، فاعتمدت تقنيات مبتكرة وأسئلة مبسّطة تمّ تحديدها بعد نقاش فكري مستفيض لطرح أسئلة إشكالية تحتاج إلى أجوبة علمية ودقيقة.

ووضعت هذه الأسئلة إطار النقاش للتوصل إلى أسئلة واقعية لمعالجتها والإجابة عنها في المؤتمر المقبل، قبل أن يتم اختزال الأسئلة الـ43 التي كانت محور النقاش في اليوم الأول إلى 10 أسئلة في اليوم الختامي، ثم اختير خمسةٌ منها، ورفعت إلى مؤسّسة الفكر العربي.

واعتمدت المؤسسة نموذج المقهى العالمي، أو ما يعرف بـ «Patches and Nodes»، وهي آلية تعتمد تقسيم المشاركين إلى عدد كبير من مجموعات العمل الصغيرة، تضم كلّ مجموعة بين 8 و10 مشاركين لمناقشة الأسئلة والتوصل إلى خلاصات، لكن، نتيجةً لكثافة الحضور ارتفع عدد المجموعات من 13 إلى 53.

ووزع المشرفون على الورشة أجندة عمل تضمّنت مدخلاً إلى النقاشات التي تناولها المشاركون، وطرحت الأسئلة التالية: تخيّلوا مستقبل الوطن العربي كما تحلمون به، وابتكروا رؤية ملموسة لهذا المستقبل، وأتت الأسئلة الخمسة المنتخبة مزيجاً ما بين «المتخيل والرؤية».

وعليه، اعتبر المشاركون أنّ أزمة التكامل العربي سياسية، وأن المطلوب هو تعزيز الاستثمار والبحث عن الاستقرار الاجتماعي

والاقتصادي في الدول العربية.

وبدا لافتاً خلال ورش العمل مشاركة الشخصيات الرسمية في المجموعات، وأبرزها الأمير خالد الفيصل الذي أعرب في المجموعة التي شارك فيها عن إيمانه بشراكة المجتمع بفئاته كافّة مع الدولة، خصوصاً في المشاريع التنمويّة، لأنه لا يُمكن إلقاء كل العبء على الدولة، ولذلك لا بُدّ من أن تُؤمن الدولة بالمجتمع، ومن أن يُؤمن المجتمع بالدولة.

وثمّن **الأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي**، خلال الجلسة، دعوة الفيصل إلى عقد المؤتمر واختياره عنوان التكامل العربي، في ظل التحدّيات غير المسبوقة المحيطة بنا.

ورأى أن انعقاد المؤتمر بحضور هذا الحشد يشكّل فرصة لإحياء هدف التكامل باعتباره الهدف الحضاري، آسفاً لأن حركة التطوّرات السياسيّة قادت إلى عكس ما يتمنّاه كثر، وبدل أن تشقّ طريقها نحو الإصلاح تحوّلت نزاعاً يدمّر بنية الدولة.

وفي ختام المؤتمر، **تحدث الأمير خالد الفيصل**، شاكراً كل من أسهم في الإعداد له، وكرر التهنئة لبيت العرب، جامعة الدول العربية في ذكراها السبعين. كما قدم الشكر للرئيس عبدالفتاح السيسي لرعايته المؤتمر وإلقاء كلمة في حفلة الافتتاح.

وفي سياق متصل، كرّمت المؤسّسة الفائزين بجوائز الإبداع العربي في دورتها التاسعة، والفائز بجائزة أهمّ كتاب عربي في دورتها السادسة، والفائزين بجائزة «مسيرة عطاء»، والأمناء العامّين لجامعة الدول العربية، في إطار مؤتمرها السنوي الرابع عشر «فكر14».

وحضر التكريم رئيس جمهورية مصر السابق **المستشار عدلي منصور**، الأمين العام لجامعة الدول العربية **نبيل العربي**، رئيس المؤسّسة الأمير خالد الفيصل، الشيخ سيف بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية في دولة الإمارات العربية المتّحدة، الأمير بندر بن خالد الفيصل، الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية عمرو موسى، رئيس مجلس الوزراء اللبناني السابق فؤاد السنيورة، النائب بهية الحريري، وحشد من الشخصيات الديبلوماسية والسياسية والفكرية والثقافية والإعلامية.

وتحدّث المدير العام للمؤسّسة هنري العويط فأكّد أن «المؤسّسة دأبت على تكريم المبدعين العرب، ويشرّفها أن تكرّم شخصيات عربية مرموقة أسهمت في إثراء الوطن، عبر مسيرة مليئة بالعطاءات المتميّزة، وأن تكرّم أيضاً، لمناسبة ذكرى تأسيس جامعة الدول العربية السبعين، روّاد العمل العربي المشترك، الأمناء العامين لجامعة الدول العربية».

ثم ألقى **الأمير بندر بن خالد الفيصل كلمة،** ثمّن فيها «مشاركة الجميع في تكريم نُخبةٍ من فرسان الإبداع، لقاء ما بذلوه من جهودٍ مخلصة وإبداعات مُتميّزة في خدمة الوطن ورُقيّ الأمّة العربيّة»، مشيراً إلى أن جوائز مؤسّسة الفكر العربيّ للإبداع انطلقت من المؤتمر السنويّ الأوّل في القاهرة سنة 2002، من أجل تحقيق هدفين متلازمين هما: تكريم المبدعين، وتحفيزُ الموهوبين.

وأشار إلى أن الجائزة اليوم تبادر إلى تكريم روّاد العمل العربيّ المشترك في الذكرى السبعين لقيام جامعة الدول العربيّة، ولا تزال الجائزة تطمح إلى المزيد من تفعيل أهدافها لخدمة الأمّة العربيّة.

وقدّم **الأمير خالد الفيصل** الدروع التكريمية للفائزين بجائزة «مسيرة عطاء» وهما الرئيس عدلي منصور، والشيخ سيف بن زايد آل نهيان. كما سلّم دروعاً تقديرية لروّاد العمل العربي المشترك الأمناء العامين لجامعة الدول العربية وهم: نبيل العربي، وعمرو موسى، والشاذلي القليبي ممثّلاً بالأمين العام المساعد **عبداللطيف عبيد.**

ثمّ كرّم الأمير خالد الفائزين بجوائز الإبداع العربي بفروعها السبعة، وفاز بجائزة الإبداع العلمي الدكتور صلاح صبري أحمد عبيّة (جمهوريّة مصر العربيّة) عن أبحاثه في مجال التكنولوجيّات النانوفوتونيّة المبتَكَرة ذات التطبيقات الصديقة للبيئة. وفاز بجائزة الإبداع التقني البروفسور ناصر بن محمد العَقيلي (المملكة العربيّة السعوديّة) عن تطويره طلاء بمواصفات مُتميّزة باستخدام مادّة المطّاط المُسْتَخْلَصة من إطارات السيّارات المُستهلَكة، وفاز بجائزة الإبداع الاقتصادي اتّحاد لجان العمل الزراعيّ (فلسطين) عن برنامج تطوير واستصلاح الأراضي الفلسطينيّة. وفازت بجائزة الإبداع المجتمعي الحملة التوعويّة «ما صحيح» للحدّ من الإشاعات (سلطنة عُمان)، كما فاز بجائزة الإبداع الإعلامي موقع «ريمكس فلسطين» التفاعلي (المملكة الأردنيّة الهاشميّة)، وفازت بجائزة الإبداع الأدبي رؤى بنت عبدالحميد الصغير (تونس) عن روايتها «ذاكرة الرصيف»، ونال جائزة الإبداع الفنّي كتاب «اللحن الثائر» لجمعيّة عرَب للموسيقى (الجمهوريّة اللبنانيّة).

كما فاز بجائزة أهمّ كتاب عربي الدكتور **محمد نور الدين أفاية** (المملكة المغربية) عن كتابه «في النقد الفلسفي المعاصر: مصادره الغربيّة وتجلّياته العربيّة». وكان المكرّمون ألقوا كلمات في المناسبة، فأشاد منصور بمؤسّسة الفكر العربي «التي تعمل من أجل التنمية الفكرية العربية».

مدينة السلام تستضيف المؤتمر العمالى العالمى

القضاء على البطالة يتطلب ت

بمدينة شرم الشيخ **أطلق الاتحاد العام لنقابات عمال مصر برئاسة جبالى المراغى المؤتمر النقابى العمالى العالمى حول دور العمال فى مكافحة الإرهاب لتنشيط السياحة بحضور جمال سرور وزير القوى العاملة**، وكريسولا لامبودى ممثل اتحاد النقابات العالمى، ورجب معتوق الأمين العام للاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب، واللواء محمود عيسى السكرتير العام لمحافظة جنوب سيناء، نائباً عن اللواء خالد فودة محافظ جنوب سيناء. وبمشاركة 24 نقابة مختلفة على مستوى الوطن العربى، وعدد من الوفود النقابية العربية والدولية، وممثلين عن الاتحاد العالمى للنقابات. يهدف المؤتمر لدعم ومساندة وزرع الاطمئنان فى نفوس السياحة القادمة من الخارج، بعد تأثر القطاع السياحى فى مصر ليخرج المؤتمر بعدد من التوصيات لصالح مصر وعمالها فى قطاع السياحة. وأكد محمد سالم، أمين صندوق الاتحاد، أن تنظيم المؤتمر فى مدينة شرم الشيخ، بمشاركة المنظمات العربية والدولية، لإرسال رسالة لكل العالم أن مصر تنعم بالأمن والأمان.

قال جمال سرور وزير القوى العاملة إن مدينة شرم الشيخ «جوهرة سيناء» تطورت بشكل سريع لتصبح من أكثر المدن جذبًا للسياحة، مشيرًا إلى أن أياد الغدر والإرهاب بدأت تعيث فسادًا بها، ظنا منهم أنهم سيستطيعون هدم مصرنا الحبيبة، بعد أن أصابهم قلق شديد بسبب ما حققته مصر من إنجازات فى مسيرة العمل الوطنى.

وأوضح «سرور» قائلا : إن التطرف والعنف سلوك ليس جديدًا على الإنسانية ولا حديثًا على الأوطان، وهو تحدٍ جسيم يواجه جميع دول العالم ويهدد استقرار مجتمعاتنا، ويجلب معه تحدياً آخر لا يقل خطورة، لأنه يمس الأمن المباشر لكل مواطنينا، فضلاً عن الفكر المتطرف الذي يروجون له كي يهدم كيان الدول ويعمل على تقويضها.

وشدد وزير القوى العاملة، على أنه بات ملحًا وعاجلاً أن تتكاتف جميع دول العالم لوضع حد لهذا الإرهاب الذى لا يعرف الحدود وليس له وطن ولا دين، مؤكدًا أن الإرهاب لا يشكل خطرًا على أمة بذاتها، وإنما يهدد الإنسانية بأسرها ويحاول العبث بمقدرات الشعوب وإرهابها والنيل من أمنها واستقرارها.

ودعا «سرور» المشاركين في المؤتمر، للتفكير في اتخاذ إجراءات عملية جماعية ضد الإرهاب الذي يشن حربه علي الآمنين، ووضع حد للجرائم البشعة التي يمارسونها بكل جرأة، لنشر الفزع وبث الرعب كوسيلة للترويج للفكر المتطرف الذي يقف ما وراء الإرهاب ويستغله باسم الدين أو المذهب لتحقيق أهداف سياسية.

وقال إن العمال طرف أصلى في هذه الإجراءات، كاشفًا عن أن دور النقابات العمالية لا يقتصر على العمل القانوني، بل يتعداه إلى العديد من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، حيث تقوم على حماية العمال والمساواة بين أصحاب الأعمال في الأعباء الاجتماعية

توفير 4 ملايين وظيفة سنويا

والتقليل من المنافسة، وتقيم نوعًا من التوازن بين المزايا التي يحصل عليها العمال لتحقيق ثمرة لتطورات اقتصادية حقيقية.

وهنأ الوزير اتحاد النقابات العالمى، بمرور 70 عامًا على إنشائه، والذى أصبح يضم فى عضويته 180 مليون عامل فى 90 دولة.

وقدم جمال سرور وزير القوى العاملة، درع الوزارة تكريمًا لجبالي المراغي، رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، عضو مجلس النواب، تقديرًا لدوره في العمل النقابي، ولخدمة قضايا الطبقة العاملة المصرية، ولمشاركته في العمل النقابي العربي.

وتوجه «المراغي» بالشكر لوزير القوى العاملة، على هذا التكريم، لافتًا إلى أن إرسال الرئيس عبد الفتاح السيسي الشكر للطبقة العاملة، أكبر دليل على أن عمال مصر هم سند ودعم البلاد في مواجهة الإرهاب.

وطالب «المراغي» عمال مصر بأن يكونوا على قدر المسئولية، وعلى مستوى ثقة الرئيس فيهم، قائلا «لن نخذل القائد عبد الفتاح السيسي، وسنظل دعمًا لمصر وأمنها واستقرارها، ولن نسمح لكائن من كان أن ينال من مصر» مؤكدًا أن العامل المدرب والمثقف، يساهم بشكل كبير في عملية التنمية

الحقيقية التي ننشدها، لافتًا إلى أن معدلات البطالة المرتفعة واحدة من معوقات التنمية.

وهتف «المراغي» أثناء إلقاء كلمته مع العمال «وحدة وحدة عمالية ضد جماعة إرهابية».

فيما أكد حمدي أحمد، مدير إدارة الحماية الاجتماعية بمنظمة العمل العربية، في كلمته التي ألقاها نيابة عن فايز المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية أن التطور والتنمية في المنطقة العربية، لن يتم إلا بالتنسيق والتعاون بين كافة أقطار الوطن العربي، مشيرًا إلى أن الوطن العربي في حاجة لتوفير 4 ملايين فرصة عمل سنويًا لمواجهة تحديات البطالة.

وأكد رجب معتوق، الأمين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، أن عملية التنمية في المنطقة لن تتم إلا بتضافر كافة الجهود العربية، مشيرًا إلى أن ذلك لن يتحقق إلا بتوافر الأمن والاستقرار لتحقيق التنمية المستدامة.

وقال حيدر إبراهيم الأمين العام للاتحاد العام لعمال فلسطين إن المؤتمر في شرم الشيخ شكل تظاهرة نقابية عمالية عربية مصرية تعبر عن وقوف الحركة العمالية العربية والعمالية مع مصر ضد الإرهاب والإرهابيين، وأضاف إبراهيم أنه

العمل العربي

التقى بالعديد من رؤساء الاتحادات العمالية على هامش المؤتمر وتم إطلاعهم على الأوضاع في فلسطين وما يقوم به الاحتلال من مجازر وأعمال إرهابية عدوانية تستهدف شعبنا وعمالنا ومقدساتنا، وتم إطلاعهم على أوضاع ونشاطات الاتحاد العام لعمال فلسطين والمؤتمر العالمي الذي عقده برام الله بالتعاون مع الاتحاد العالمي للنقابات تعبيرًا عن وقوف عمال العالم مع عمال وشعب فلسطين.

وقال خالد فودة محافظ جنوب سيناء في الكلمة التى ألقاها نيابة عنه سكرتير عام المحافظة إن الجهود المبذولة من رجال القوات المسلحة والشرطة المدنية والدعم الذى نلقاه من القيادة الأساسية فى الدولة ستحقق مقولة الرئيس عبد الفتاح السيسى «لن تنطفئ أنوار مدينة شرم الشيخ».

وفى سياق فعاليات المؤتمر نظم الاتحاد العام لنقابات عمال مصر برئاسة جبالي المراغي، وذلك عقب الجلسة الافتتاحية للمؤتمر مسيرة بمدينة شرم الشيخ، لدعم السياحة المصرية، وبمشاركة مجلس إدارة الاتحاد، وممثلين عن الوفود النقابية العربية والإفريقية، والاتحاد العالمي للنقابات.

قال **جبالي المراغي رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر اليوم أرسل الرئيس عبد الفتاح السيسي،** تحية لمجلس إدارة الاتحاد العام والنقابات العمالية واللجان النقابية المشاركة في مؤتمر دعم السياحة بمدينة شرم الشيخ.

في كلمته خلال أعمال اليوم الثاني للمؤتمر بشرم الشيخ، أكد «المراغى» أن هذه الرسالة تؤكد مدى اقتناع القيادة السياسية وإيمانها بدور العمال في دعم مسيرة التنمية، قائلا «نحن على العهد في دعم مصر والوقوف بجانبها حتى تكون في مصاف الدول المتقدمة».

وأضاف «لن نتنازل عن حق مصر في الأمن والأمان والاستقرار، وسنقدم كل غالٍ ونفيس من أجل مصر ونهضتها».

أكد محمد وهب الله، الأمين العام لاتحاد نقابات عمال مصر، عضو مجلس النواب، إن مؤتمر دعم السياحة رسالة لكل دول العالم والإرهاب، لتوجيه رسالة للعالم بأن عمال مصر الذين شاركوا في ثورتين متتاليتين دائمًا مع مصر لمواجهة أية أزمات.

وأشار إلى أن مصر لن يتم محاصرتها سياحيًا وأبنائها وعمالها يتنفسون على إرضها، لافتًا إلى أن الاتحاد العام أطلق مبادرة لدعم السياحة تسعي لتنشيط الاقتصاد المصري.

ووجه 3 رسائل، الأولى لرئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي، قائلا «لقد أرسلت لنا رسالة تحية لذا نرد عليها ونقول إن عمال مصر معك وبك سيبذلون كل الجهد والعرق لتحقيق التنمية والقضاء على الإرهاب اطمأن يا سيادة الرئيس ولا مطالب فئوية غير مشروعة حتى تقف مصر على أرض ثابتة والعمال ضد أي فتنة تريد تخريب البلد».

وجاءت الرسالة الثانية لقادة العمل النقابي ولعمال مصر، قال فيها «استقرار العمل في المنشأة يؤدي إلى العمل وسط أجواء هادئة كما أن البرلمان سيعرض عليه قوانين كثيرة كالعمل والتأمينات وغيرها، فالقانون قادم ولا مكان للشرذمة النقابية ولن نسمح بإقامة نقابات مستقلة في أي منشأة» وفي ختام كلمته وجه رسالة لدول العالم،

داعيًا إياهم لزيارة مصر التي تنعم بالأمن والأمان.

وأكد بيتر فان غوي، مدير مكتب منظمة العمل الدولية بالقاهرة، أن مصر قادرة على مواجهة أي أزمات تتعرض لها، لافتًا إلى أن منظمة العمل الدولية تساند مصر في حربها على الإرهاب، والذي ترتب عليه تأثر الحركة السياحية.

وأشار إلى أن مصر ملتزمة بتطبيق الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها، لافتًا إلى أن «العمل اللائق» هو شعار المنظمة بهدف تحقيق التنمية المستدامة مؤكدًا أن توافق أطراف العمل الثلاثة «عمال – أصحاب أعمال – حكومات» يعمل على تحقيق الاستقرار في كافة المنشآت ويعود بالنفع علي العمل والعمال، وهو ما تسعي إليه منظمة العمل الدولية دائمًا بالتنسيق مع الجميع.

وتفاعلاً مع فعاليات المؤتمر الذى نظمه اتحاد العمال لدعم السياحة نظم مجلس إدارة النقابة العامة للعاملين بالبناء والأخشاب، وقفة تضامنية مع السياحة المصرية بمدينة شرم الشيخ رفضًا للإرهاب الذي يسعى لضرب واحد من أهم روافد الدخل القومي لمصر، بإثارة القلاقل، وإيهام بلاد العالم بأن مصر لا تنعم بالأمن والاستقرار.

أكد المشاركون الأجانب والعرب بالمؤتمر العمالى الدولى الذى عقده الاتحاد العام لعمال مصر بمدينة شرم الشيخ حول دور العمال فى دعم مسيرة التنمية عن إدانتهم الشديدة للأعمال الإرهابية التى تقوم بها المنظمات الإجرامية وتضامنهم مع مصر شعبًا وحكومة ورئيسًا ضد الإرهاب الذى يدمر البلاد ودعم ومساندة مصر فى تصديها لكل المؤامرات التى تستهدف أمنها واستقرارها.

وأوضح « جبالى المراغي» رئيس اتحاد العمال ورئيس المؤتمر أن جميع المشاركين فى المؤتمر عرفوا مدى الأمان فى مدينة شرم الشيخ كما أدانوا جميع الأعمال الإرهابية التى ترتكبها المنظمات التى تتخذ من الدين ستارًا رغم أن الدين منها براء وطالبوا بالاهتمام بمشكلة التشغيل والبطالة فى الدول العربية ليصبح دعم التشغيل وتخفيض نسبة البطالة الهدف الأسمى لكل جهد تنموي،كما أوصى بتوفير 4 ملايين فرصة عمل سنويًا وزيادة معدل تشغيل النساء والاهتمام بالقطاع غير المنظم وحماية المشتغلين فيه ومواجهة ظاهرة تدنى نوعية العمل من خلال رفع مستوى المهارة كما عبر عن وقوف العمال العرب وعمال العالم وعمال مصر مع عمال وشعب فلسطين والدعوة لاستمرار وتصعيد الانتفاضة الفلسطينية المجيدة والتصدي للاحتلال والمستوطنين والتأكيد على وحدة الحركة العمالية العربية ومواقفها المبدئية إلى جانب القضية الفلسطينية وإدانة ممارسات وسياسات إسرائيل «العنصرية» ودعوة لتعزيز خيار المقاطعة ومجابهة التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي.

وأكد محمد سالم أمين صندوق الاتحاد العام لنقابات عمال مصر أن مؤتمر الاتحاد لدعم السياحة ونبذ الإرهاب نجح في تغيير صورة العالم عن شرم الشيخ، وخير دليل على ذلك إعلان رئيس اتحاد عمال البحرين تنظيم رحلات لـ 40 وفدًا عماليًا.

وأشار سالم إلى أن أقل عدد من كل وفد سيضم 50 فردًا كما أكد أن دولاً أخرى كلبنان أعلنت تنظيم رحلات سياحية عمالية لشرم الشيخ.

العمل العربي

مؤتمر تضامن مع عمال وشعب فلسطين

عقد المؤتمر النقابي الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين خلال الفترة 6-7 كانون اول 2015 في رام الله بدعوة من الاتحاد العام لعمال فلسطين وبرعاية اتحاد النقابات العالمي وافتتح المؤتمر بوقفة إجلال وإكبار لأرواح شهداء فلسطين وشهداء الطبقة العاملة.

في كلمة الافتتاح التي ألقى الأمين العام للاتحاد العام لعمال فلسطين **حيدر إبراهيم** رحب بالأمين العام للاتحاد العالمي للنقابات **جورج مفريكوس** والوفود المشاركة من اتحادات اليونان، فرنسا، إيطاليا، تركيا، قبرص والتي لم تتمكن من الحضور من اتحادات آسيا وإفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية وأرسلت برقيات تضامن للمؤتمر، كما رحب بأعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير وقادة الفصائل

ومؤسسات المجتمع المدني.

وأكد **حيدر إبراهيم** أن جرائم إسرائيل وعصابات المستوطنين يجب أن تواجه بتقديم المجرمين إلى محكمة الجنايات الدولية وأنه قد آن الأوان لكافة دول العالم أن تتخذ قرارات جريئة بالاعتراف بدولة فلسطين وعاصمتها القدس، ودعا إلى معاقبة إسرائيل على انتهاكها لقرارات الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية بفرض العقوبات عليها وسحب الاستثمارات منها. وأكد الأمين العام على أن قرار وحدة الحركة النقابية الفلسطينية لا رجعة عنه؛ لأن هذا هو الطريق لخدمة الطبقة العاملة الفلسطينية، وعبر عن اعتزاز الاتحاد العام لعمال فلسطين بأن يكون أحد المؤسسين للاتحاد العالمي للنقابات ودوره في دعم عمال وشعب فلسطين.

وأشار إلى أن شعب فلسطين

وفي المقدمة منهم الطبقة العاملة الفلسطينية سيواصلون النضال من أجل الحرية والعودة والدولة المستقلة ذات السيادة الكاملة وعاصمتها القدس.

وتحدث **جورج مافريكوس** الأمين العام للاتحاد العالمي للنقابات وأبدى اعتزازه لحضور هذا المؤتمر التضامني مع عمال وشعب فلسطين مؤكداً أن الاتحاد العالمي للنقابات الذي يضم في صفوفه اتحادات ونقابات من 126 دولة تضم ملايين العمال يقف بقوة إلى جانب الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وفي المقدمة منها حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة بعاصمتها القدس كما أدان سياسة الاحتلال في قتل الأطفال والنساء والشيوخ وعمال فلسطين ووضع القيود على حركة العمال من خلال جدار الفصل العنصري والحواجز المنتشرة على امتداد الوطن الفلسطيني.

وقال إننا هنا ومن فلسطين نبعث رسالة إلى العالم أجمع أننا مع نضال الشعب الفلسطيني من أجل حقوقه المشروعة في العيش بحرية وسلام في دولة فلسطينية حرة وأن اتحادنا منذ إنشائه وما زال يقف بحزم إلى جانب نضال الشعب الفلسطيني ونفخر بدعمنا لشباب فلسطين من الأجيال القادمة ليصبحوا أطباء ومهندسين وعلماء ومناضلين

من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية، وقال إن نضالكم هو نضالنا وهدفكم هو هدفنا وأدان الإرهاب بكل أشكاله المدعوم من قبل الامبريالية والرأسمالية العالمية، ودعا النقابيين وعمال العالم أجمع بالتوحد ضد الحرب والإرهاب والفقر ومن أجل العدالة الاجتماعية وحقوق العمال، وقال حضرت إلى فلسطين لأشاهد ورفاقي بأم عيني الانتهاكات الإسرائيلية عن قرب ووقوفنا بجانب النضال الفلسطيني وتأكيداً على حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، وحيا شهداء الانتفاضة وتمنى الشفاء العاجل للجرحى وإطلاق سراح أسرى الحرية وأدان جرائم الاحتلال.

وأضاف الأمين العام للاتحاد العالمي للنقابات أننا نحتفل هذا العام بالعيد السبعين على إنشاء اتحادنا الاتحاد العالمي للنقابات وبهذه المناسبة فإننا نؤكد على مواصلة دعمنا للشعب الفلسطيني وعمال فلسطين واتحادهم اتحاد عمال فلسطين حتى تتحقق أهدافهم المشروعة في العودة والحرية وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس.

وفي كلمة ممثل **الرئيس محمود عباس أبو مازن التي ألقاها د. أحمد مجدلاني** عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية التي استهلها بنقل تحيات الرئيس إلى الأمين العام للاتحاد العالمي للنقابات وإلى كافة الوفود المشاركة وقيادة وأعضاء الاتحاد العام لعمال فلسطين وهذه المشاركة من الاتحادات العمالية الدولية نؤكد أننا لسنا وحدنا في فلسطين في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، إنكم رفاق أمميون ضد الاحتلال والإمبريالية العالمية ونناضل معًا من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية.

وذكر **الدكتور/ المجدلاني** أننا في هذه الأيام نحتفل باليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في مسيرة النضال ضد الاحتلال، وقد أعلن المجلس الوطني الفلسطيني في عام

1988 الاستقلال وقبول قيام دولة فلسطين على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 وعاصمتها القدس، ورغم ذلك فإن إسرائيل ترفض كافة قرارات الأمم المتحدة وتتنصل من كافة الاتفاقيات رافضة تحقيق السلام في المنطقة وإعطاء الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة في العيش بسلام في دولته الحرة المستقلة.

وها نحن اليوم وبعد هذه التضحيات الكبيرة والمسيرة النضالية الطويلة التي نتج عنها قيام السلطة الوطنية الفلسطينية كمرحلة انتقالية لقيام دولة فلسطين التي اعترفت غالبية دول العالم بها وأصبحت عضوًا مراقبًا في الأمم المتحدة ورفع علم فلسطين على مبانيها، ونواجه اليوم سياسة الاحتلال بالتنكر لكافة الاتفاقيات مما أوصل الأمور إلى التخلي عن حل الدولتين وإلى طريق مسدود أمام الحل العادل والدائم والشامل في منطقتنا وما كان ذلك ممكنًا لولا دعم الإمبريالية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

وأكد **مجدلاني** أن القيادة الفلسطينية قررت أنه لا يمكن العودة إلى المفاوضات برعاية الولايات المتحدة الأمريكية المنحازة إلى دولة الاحتلال الإسرائيلي، وأن القيادة تدعو إلى عملية سلام تقود إلى تطبيق قرارات الأمم المتحدة بإنهاء

الاحتلال الإسرائيلي لكل الأراضي المحتلة وقيام دولة فلسطين على الأراضي التي احتلت عام 67 بعاصمتها القدس، وأضاف أن القيادة الفلسطينية لن تبقى الوحيدة المتمسكة بالاتفاقيات السياسية والاقتصادية طالما أن دولة الاحتلال الإسرائيلي تتنكر لها، وبهذه المناسبة فإننا ندعو الاتحاد الأوروبي إلى إلغاء اتفاقية الامتياز الجمركي لدولة الاحتلال الإسرائيلي ووقف التعامل مع الجامعات الإسرائيلية التي تدعم سياسات الاحتلال.

وفي نهاية كلمته **أشار د. أحمد مجدلاني** إلى أننا في فلسطين نعاني من إرهاب دولة الاحتلال المنظم وأننا نقف مع أحرار العالم ضد الإرهاب ولا يمكن القضاء على الإرهاب بالطائرات والأسلحة وإنما بإنهاء الاحتلال والظلم، وعلينا أن نتوحد في جبهة واحدة لمواجهة الفكر الإرهابي بفكر التسامح والسلام والقضاء على الفقر وانعدام المساواة التي هي بيئة خصبة لظهور التطرف والإرهاب، وقال إننا في فلسطين سنواصل النضال ضد الاحتلال بدعم وإسناد الاتحادات والمنظمات وأحرار العالم الذين يقفون بقوة مع حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة وفي مقدمتها حق العودة وتقرير المصير وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة الكاملة على الأراضي المحتلة عام 67 وعاصمتها القدس.

ناقش المؤتمر العديد من المحاور جاء أهمها واقع العمال الفلسطينيين، حيث تم عرضها من جهات رسمية ومصادر وطنية وأثر الحصار على عمال فلسطين من منظور فلسطيني وطني ومنظور دولي.

عرض الاتحاد العام لعمال فلسطين في المؤتمر نشاطات ومراحل عمل وتأسيس الاتحاد العالمي للنقابات ودوره الطليعي والأممي والنقابي في فلسطين بشكل خاص، وأتى هذا العرض في إطار الاحتفالات بذكرى السبعين لتأسيس الاتحاد العالمي للنقابات.

«بروتوكول تعاون»

بين الجامعة العربية والاتحاد الأوروبي

تم بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية التوقيع على بروتوكول التعاون العربي-الأوروبي لبدء المرحلة الثانية من مشروع تعزيز قدرات جامعة الدول العربية لمواجهة الأزمات.

وقع على البروتوكول من الجانب العربي، الأمين العام لجامعة الدول العربية **الدكتور نبيل العربي**، ومن الجانب الأوروبي ممثلة السياسة الخارجية والأمنية بالاتحاد الأوروبي، فيديريكا موغريني.

ووفقًا لبيان صادر عن الجامعة العربية عقب التوقيع، فإن هذا البروتوكول يمثل استكمالاً للمرحلة الأولى من المشروع الرائد بين جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي في مجال الإنذار المبكر وإدارة الأزمات الذي جرى تنفيذه خلال الفترة ما بين 2011 و2014.

وتستهدف المرحلة الثانية تعزيز القدرات الفنية والمؤسسية الخاصة بأمانة جامعة الدول العربية والدول الأعضاء بها في مجال إدارة الأزمات، وإنشاء مبادرة قدرات الاستجابة للأزمات داخل جامعة الدول العربية في إطار الشراكة مع الكيانات الوطنية المعنية بالاستجابة للأزمات في الدول الأعضاء بالجامعة، والتي من شأنها تيسير التعاون الوثيق فيما بينها.

خلال مؤتمر العمل الثالث لـ

«الحقباني» يستعرض تجربة

طرحت وزارة العمل السعودية، تجربة المملكة في مواجهة تحديات توظيف الشباب من الجنسين ومكافحة البطالة، وذلك خلال مؤتمر وزراء العمل الثالث لدول منظمة التعاون الإسلامي المنعقد في العاصمة الإندونيسية جاكرتا، خلال الفترة من 28 إلى 30 أكتوبر الماضي.

وقال رئيس الوفد السعودي وزير العمل/ **الدكتور مفرج بن سعد الحقباني**؛ في الكلمة التي ألقاها أمام مجموعة من الوزراء ورؤساء وفود الدول المشاركة في المؤتمر، «الشباب يشكلون الجزء الأكبر في التركيبة السكانية لكثير من الدول الإسلامية، وهذه الميزة المهمة يصاحبها تحدٍ كبير يتمثل في وجوب توفير فرص عمل لائقة ومناسبة لهم، فضلاً عن تمكينهم من المشاركة الفاعلة في التنمية والإنتاج».

وأضاف: «هناك مسببات عديدة ومتنوعة للتحديات التي تواجه عمل الشباب، وقد تختلف هذه المسببات من حيث التأثير والأهمية من بلد إلى آخر، ولكن أهم التحديات المشتركة في هذا المجال يرتبط بأهمية الاعتناء بمنظومة التعليم والتدريب والحاجة لتطوير وتحسين آليات المواءمة والربط بين احتياجات أسواق العمل وبين مخرجات التعليم والتدريب».

وأردف: «المملكة اتخذت سلسلة الخطوات والإجراءات العملية لتعزيز المواءمة بين مخرجات منظومة التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل، عبر مسارات متعددة ومتكاملة، وتضمنت هذه التحركات إطلاق برنامج «تعليم وعمل» بين وزارتَي التعليم والعمل بهدف تعزيز العلاقة

دول منظمة التعاون الإسلامي

ة المملكة في مواجهة البطالة

بين منظومة سوق العمل ومنظومة التعليم، وتحسين الثقافة المهنية لدى الطالبات والطلاب وتهيئتهم لسوق العمل وتزويدهم بالقدرات والمهارات اللازمة لمستقبلهم المهني والوظيفي».

وتابع: «المملكة حريصة على تطوير منظومة سوق العمل وزيادة معدلات توطين الفرص الوظيفية ومكافحة البطالة؛ حيث حرصت على إنشاء هيئة مستقلة تُعنى بتوليد الوظائف ومكافحة البطالة، تهدف إلى تعزيز المشاركة وتوحيد الجهود بين الجهات الحكومية، في وزارات العمل والتجارة والصناعة والاقتصاد والتخطيط، إضافة إلى مؤسسات التعليم والتدريب، وكذلك القطاع الخاص لدعم المسارات والبرامج التنموية التي تؤدي إلى توفير فرص عمل ملائمة من حيث الكم والكيف».

وتحدث وزير العمل، عن إطلاق برنامج التميز في التدريب كبرنامج كليات التميز التي تدار بشكل كامل من قِبل أفضل مقدمي التدريب المتخصّص عالمياً؛ حيث تم افتتاح أكثر من 37 كلية متخصّصة تحت هذا البرنامج المتميز الذي ينقل المعرفة العالمية إلى سوق التدريب الوطني.

وقال: «قامت المملكة بإطلاق برامج التدريب على رأس العمل والتدريب المستمر، مثل برنامج «دروب» الذي يمثل منصّة إلكترونية يقدم من خلالها عدد من البرامج التدريبية قصيرة الأجل تتوافق واحتياجات السوق ومتطلبات القطاع الخاص، هذا إضافة إلى إنشاء الهيئة العامة لتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، التي أقرّها مجلس الوزراء الموقر».

وأشار إلى أنها تعتبر هيئة ذات شخصية اعتبارية تتمتع بالاستقلال المالي والإداري، وتهدف إلى تنظيم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة وتنميته ودعم رواد الأعمال مالياً وفنياً، وفقاً لأفضل الممارسات العالمية وبما يؤدي إلى توليد وإيجاد فرص عمل للقوى العاملة الوطنية وتوطين التقنية».

وأضاف «الحقباني»: «السوق المحلي، استضاف نحو عشرة ملايين عامل وافد معظمهم من الدول الإسلامية، وشاركوا بدور إيجابي في دفع عجلة التنمية والاقتصاد في المملكة».

وشكر «الحقباني»؛ للشركاء من الدول الشقيقة المسلمة جهودهم المبذولة على صعيد الدعم والتعاون في مختلف المجالات.

وقال: «هناك الكثير الذي يمكننا أن نتعلمه من بعضنا بعضا حول السياسات والبرامج والتجارب التي أثبتت نجاحها في كل ما يتعلق بالتنمية والتوظيف والتدريب، ومجالات التعاون لمعالجة قضايا الشباب والتحديات التي تواجههم».

من ناحيته؛ حثّ الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي إياد مدني، المؤتمر على تفعيل مختلف البرامج وخطط العمل الواردة في إطار منظمة التعاون الإسلامي في مجالات العمل، مع التركيز على نحو خاص على الشراكة والتعاون فيما بين البلدان المستوردة للعمالة والبلدان المصدرة لها داخل فضاء منظمة التعاون الإسلامي.

وطالب «مدني»؛ المؤتمر باعتماد تدابير خاصّة من أجل معالجة الظروف الاجتماعية والاقتصادية المتفاقمة لأبناء الشعب الفلسطيني مع ما يرافق ذلك من سياسات التشغيل التي تمسّ كرامتهم الإنسانية وتحرمهم من فرص العمل اللائق.

طلال بن عبدالعزيز يعتمد إسهام «أجفند»

في تمويل تشغيل المرصد العربي لحقوق الطفل

اعتمد **صاحب السمو الملكي الأمير طلال بن عبدالعزيز، رئيس برنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند)**، إسهام البرنامج في تأسيس وتشغيل المرصد الإعلامي لحقوق الطفل العربي. ووقع سموه اتفاقية المشروع لصالح المجلس العربي للطفولة والتنمية، الذي يتولى التنفيذ. ويرصد أجفند مبلغ 200 ألف دولار ضمن شراكة تنموية مع جامعة الدول العربية، في المشروع الذي سيصبح آلية تعنى برصد الإعلام العربي ومتابعته فيما يخص حقوق الطفل وأساليب تنشئته، وتحري المهنية والفعالية للمنتج الإعلامي والالتزام بالبعد التنموي والحقوقي.

الشريحة المستفيدة من المشروع هم العاملون في مجال الإعلام العربي، ومؤسسات المجتمع المدني المعنية بالطفولة، والمؤسسات الأكاديمية والبحثية المتخصصة. بهدف رفع وعي القائمين بالعملية الإعلامية لقضايا الأطفال وحقوقهم، ونشر ثقافة حقوق الطفل، وإيجاد رأي عام واع بخطورة الصور النمطية والقوالب الجامدة التي ينشرها الإعلام عن الأطفال.

وفرغ المجلس العربي للطفولة والتنمية من تأسيس الإطار الفكري للمرصد، ودراسات واقع الأداء الإعلامي، والمبادئ المهنية لترشيد الأداء في مجال حقوق الطفل. والمرحلة الراهنة للمشروع هي تشغيل المرصد ليكون أداة معينة في ترشيد أداء الإعلام العربي، ليتمكن من إعمال حقوق الطفل وفق الاتفاقية الدولية التي صادقت عليها جميع الدول العربية، ورصد الانتهاكات والخروقات الإعلامية، وإصدار التقارير الدورية، والإسهام في وضع السياسات والخطط الإعلامية، وتنمية قدرات الإعلاميين في نشر ثقافة حقوق الطفل وصولاً إلى إعلام صديق للأطفال.

إلى ذلك فالطفولة أحد المحاور الرئيسة في استراتيجية أجفند، وتنمية الطفولة المبكرة من المشاريع ذات الأولوية المتقدمة لبرنامج الخليج العربي للتنمية بالتوازي مع مكافحة الفقر بالتمويل الأصغر وتأسيس بنوك الفقراء. وقد نفذ المشروع حتى الآن في 12 دولة عربية، هي؛ السعودية، البحرين، الإمارات، الكويت، عمان، الأردن، مصر، السودان، اليمن، سورية، جيبوتي، وتونس.

أمل القبيسي أول «رئيسة» برلمان في العالم العربي: انتخابي شهادة للإمارات

فازت مهندسة إماراتية برئاسة المجلس الوطني الاتحادي (البرلمان) في دورته الجديدة إنها الدكتورة/ **أمل عبدالله القبيسي، بعد فوزها بالتزكية، لتكون أول «امرأة تترأس مؤسسة برلمانية على المستوى العربي»**

وقالت **القبيسي** بعد ترؤسها المجلس إن انتخابها شهادة للإمارات، وإن «برنامج تمكين المرأة في الدولة أتى ثماره»

وأضافت: «يجب أن نشحذ الهمم للوصول بدولتنا وشعبنا لأعلى القمم، أمامنا تحدٍ بإشراك جميع أبناء الوطن في العمل البرلماني».

وكانت القبيسي أول إماراتية تفوز بعضوية المجلس الوطني الاتحادي عبر انتخابات تشريعية في أول تجربة انتخابية بالإمارات والتي جرت عام 2006، وسبق أن عينت نائباً لرئيس المجلس.

الدكتورة أمل القبيسي حاصلة على شهادة البكالوريوس في مجال الهندسة المعمارية من جامعة الإمارات عام 1993، قبل أن تحصل على شهادة الدكتوراه بدرجة امتياز مع مرتبة الشرف الأولى في المجال نفسه من المملكة المتحدة عام 2000. وعملت عضواً في هيئة التدريس بكلية الهندسة بجامعة الإمارات، قسم الهندسة المعمارية، لمدة ست سنوات، وتشغل حالياً منصب مدير عام مجلس أبوظبي للتعليم.

العمل العربي

وزيرا العمل المغربي والقطري

يفتتحان مكتب العمل المغربي

افتتح وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية – **عبد السلام الصديقي، ووزير العمل والشؤون الاجتماعية القطري عبد الله بن صالح الخليفي** «مكتب العمل المغربي» في العاصمة القطرية الدوحة، بحضور سفير المغرب في الدوحة،بهدف توطيد التعاون المشترك بين البلدين، حيث عملت وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية القطرية على تعيين ممثل لوزارة التشغيل المغربية، كمستشار التشغيل في دولة قطر.

ويأتي افتتاح مكتب العمل المغربي في إطار التعاون المغربي القطري في مجال استقدام الكفاءات المغربية لدولة قطر، حيث أشرفت وزارة العمل القطرية على تجهيز المكتب بآخر التجهيزات ومكاتب وصالات للاستقبال والمعالجة، وسيتكلف بتنظيم استقدام الكفاءات المغربية والرفع من عددها عبر البحث عن فرص شغل جديدة ومجزية ليتم معالجتها عن طريق الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل.

وعبّر وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية عبد السلام الصديقي، في بيان صادر أن أحد الأهداف الرئيسية للمملكة هي تعزيز دينامية خلق فرص التشغيل ومواجهة آفة البطالة من خلال التنمية الاقتصادية وتشجيع الاستثمار، موضحًا أن وزارته تعمل حاليًا على إعداد برنامج عمل الاستراتيجية الوطنية للتشغيل، كما أبرز جهود وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية لخفض معدل البطالة، وتشجيع إيجاد فرص التشغيل اللائق.

وأشاد وزير العمل القطري بالدور الذي يلعبه المغرب في منظمة العمل العربية ومنظمة العمل الدولية، ونوه بالمناسبة بالإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التي تنفذها الحكومة المغربية، وشدد على التقدم الذي أحرزته المملكة. كما جدد دعم دولة قطر للمشاريع المخطط لها من قبل وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية.

وعقد الاجتماع الثنائي في مناخ من التعاون الوثيق والثقة بين وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية القطرية ونظيرتها المغربية.

مصر عضو في لجنة الصياغة

بالاجتماع الإقليمي لـ «العمل الدولية»

من فعاليات الاجتماع الإقليمي الثالث عشر لمنظمة العمل الدولية حصلت حكومة مصر على عضوية لجنة الصياغة بجنيف ضمن خمس حكومات هى: نيجيريا ومالاوى والجابون وتنزانيا حصلت الحكومة المصرية على منصب مسئول الاتصال بين المجموعة الإفريقية فضلاً عن لجنة تطبيق معايير العمل الدولية خلال أعمال الدورة 105 لمؤتمر العمل الدولى المقبلة في يونيو 2016.

وعلى هامش الفعاليات عقد الوزير لقاءين مع وزير العمل والشؤون الاجتماعية بدولة ليبيا "مسعود محمد" بحث خلاله قضايا العمل والعمال بين البلدين وتم الاتفاق على تشكيل لجنة لبحث القضايا العالقة بين البلدين فيما يتعلق بالعمل والعمال، والثاني مع "عثمان إبراهيم" نائب وزير العمل والشؤون الاجتماعية بدولة الصومال لتعزيز سبل التعاون بين الوزارتين فيما يتعلق بمجالات التدريب والتشغيل وإمكانية إبرام بروتوكول للتعاون الفنى بين البلدين فى هذه المجالات قال "سرور" تم مناقشة تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي تحت عنوان "نحو تنمية شاملة ومستدامة في أفريقيا بتوفير العمل اللائق" وحوار رفيع المستوى بعنوان "العمل اللائق في أفريقيا في سياق ما بعد عام 2015»، "الحقوق والحوار الاجتماعي من أجل نمو شامل ومستدام"، فضلاً عن مناقشة "الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم في أفريقيا .. المضي قدما".

رأس وفد مصر الثلاثي "حكومة- أصحاب أعمال- عمال" جمال سرور وزير القوى العاملة ويعقد بالعاصمة أديس أبابا ويشارك فيه "محمد سالم" أمين صندوق الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، والدكتور "حسام مصطفى" نائب رئيس الاتحاد العام.

العمل العربي

أنشطة وفعاليات تعقدها منظمة العمل العربية خلال الفترات القادمة

تعقد منظمة العمل العربية عدة فعاليات خلال الفترة القادمة ومنها الأنشطة المدرجة ضمن خطة عملها لعام 2016 والتى تضم

خلال شهر يناير

تعقد منظمة العمل العربية «إدارة الحماية الاجتماعية»

والمركز العربى للتأمينات الاجتماعية بالتعاون مع الصندوق القومى للتأمين الاجتماعى بجمهورية السودان الحلقة القطرية حول التحديات التى تواجه نظام التأمين الاجتماعى الاختيارى بالسودان وذلك فى الخرطوم – جمهورية السودان خلال الفترة من 24 - 26 يناير 2016 .

خلال شهر فبراير

تعقد منظمة العمل العربية «إدارة الحماية الاجتماعية وعلاقات العمل»

الندوة القومية حول «المرأة العربية العاملة والهجرة» تأتى أهمية هذه الندوة لمناقشتها كافة الاشكاليات المرتبطة بموضوع المرأة العربية العاملة وقضايا الهجرة وخلق شبكة تعاون إقليمية بين الدول المرسلة والمستقبلة للعمالة النسائية بشكل خاص لتنظيم وحماية المرأة العاملة خلال عملية الهجرة، وذلك فى بيروت- الجمهورية اللبنانية خلال الفترة من 9-11 فبراير 2016

تعقد منظمة العمل العربية «إدارة التنمية البشرية والتشغيل»

اجتماع خبراء حول المؤهلات والمعايير المهنية لينـاقش تطوير العملية التدريبية وتحسين قيمة ومستوى العمل وذلك فى القاهرة من 16-17 فبراير 2016

خلال شهر مارس

تعقد منظمة العمل العربية «إدارة التنمية البشرية والتشغيل»

الندوة القومية حول «تطوير مكاتب التشغيل والتوجيه المهنى وتعزيز دورها فى تشغيل الشباب العربى تنفيذًا لقرارات القمم الإقتصادية والتنموية والإجتماعية بشأن البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة وستة مشاريع المنبثقة عنه وذلك فى بيروت - الجمهورية اللبنانية خلال الفترة من 1-3 مارس / آذار 2016

تعقد منظمة العمل العربية الدورة «84»

لمجلس إدارتها خلال شهر مارس/آذار 2016 بجمهورية مصر العربية حيث سيتم مناقشة عددًا من البنود من بينها اختيار رواد العمل العرب التى سيتم تكريمهم خلال الدورة «43» لمؤتمر العمل العربي كما سيناقش المجلس تقرير حول المستوطنات الإسرائيلية وآثارها الإقتصادية والإجتماعية السلبية على الأراضى الفلسطينية وقطاع العمل

إعداد الإعلاميين المهنيين في مجال التنمية الاجتماعية

إعداد د. فايز بن عبد الله الشهري
عضو مجلس الشورى والخبير الاعلامى
فى مجال الحماية الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية

ظلت وستظل قضية إعداد الإعلاميين المهنيين في مجال التنمية الاجتماعية من القضايا التاريخية في الإعلام العربي. ونعني بالتاريخية -هنا- هو أن مصطلح التنمية ذاته رافق بكل إشكالاته مشروع الدولة الوطنية العربية التي تشكّلت فيما بعد الحرب الغربية الثانية.

وحيث إن الإعلام هو الوسيط بين مؤسسات الدولة والمجتمع فقد كان هدف الإعلام التنموي الأساسي هو توسيع دائرة شراكة المجتمع في مشاريع التنمية بوصفه المستهدف النهائي من هذه المشاريع. وبطبيعة الحال لن تحقق كل هذه الطموحات دون الوصول لشرائح المجتمع من خلال وسائط المعرفة والوعي المتعددة.

وقد بدأ التركيز العلمي على دور الإعلام في التنمية حين نشر الباحث «ولبر شرام» أفكاره حول وسائل الإعلام والتنمية في النصف الأول من السبعينيات مؤسساً لمجال جديد من مجالات الإعلام بات يعرف بالإعلام التنموي.

إعلام التنمية أم الإعلام التنموي:

يرى بعض الباحثين أن الإعلام التنموي أحد الفروع الأساسية المهمة للنشاط الإعلامي الذي يهتم بشكل خاص بقضايا التنمية. وهو بحسب بعض الباحثين إعلام هادف وشامل، ويفترض أن يكون واقعيًا يستهدف غايات اجتماعية تنموية. وهناك من يرى بأن الإعلام التنموي هو تلك: المنظومة الإعلامية الرئيسية أو الفرعية المتخصصة في معالجة قضايا التنمية. بينما يعرفه آخرون بوصفه فرعًا من فروع الإعلام المتخصص يسهم في إحداث التحول الاجتماعي بهدف التطوير والتحديث، أو بمعنى آخر هو العملية التي يمكن من خلالها توجيه أجهزة الإعلام ووسائل الاتصال الجماهيري داخل المجتمع بما يتفق مع أهداف الحركة التنموية ومصلحة المجتمع العليا.

وبمعنى آخر فإن هذا النوع من الإعلام يعني بالمشاركة الفعالة والبناءة لوسائل الإعلام من أجل تعزيز قدرات كافة أفراد المجتمع من أجل المشاركة الإيجابية في عملية التنمية وجعل الجميع يمارس دوره في دوائره الخاصة والعامة.

ومن الحقائق التي أكدتها الأدبيات الإعلامية على اختلاف مناهجها ونظرياتها الدور الفاعل والواضح للإعلام في تنمية المجتمعات ثقافيًا واجتماعيًا واقتصاديًا وسياسيًا، الأمر الذي عزّز مفهوم « الإعلام التنموي».

ويفرق الباحث – هنا – بين الإعلام التنموي كما هو في الأدبيات الإعلامية ضمن مجالات الإعلام المتخصص وإعلام التنمية الذي يعد جزءًا من العملية التنموية يطاله ما يطال التنمية من تطور وتحديات.

وسبب التفريق – هنا – أن إعلام التنمية يمكن النظر إليه من بعدين مهمين في المجتمعات النامية:

الأول: أنه نشاط إنساني مجتمعي لا يفرق في مستواه وإنجازاته عن مجالات التنمية الأخرى، وينبغي ألا يحمل وحده تبعات التنمية فهو جزء أصيل منها.

الثاني: أن إعلام التنمية لا يمكن أن يكون مزورًا للواقع فهو في أحسن أحواله يعكس المستوى التنموي في مجالاته البشرية وما يرتبط بها من مستويات اقتصادية وثقافية وسياسية.

من عوامل نجاح إعلام التنمية:

المنظومة الإعلامية التي تتطلبها التنمية تتطلب الكثير من الاحتياجات حتى يمكن أن يكون للإعلام دور تعزيزي ومحفز للتنمية. ومن هذه العوامل:

1. توفير البنية الإعلامية فنيًا وبشريًا وماديًا بما يمكن من الوصول المقنع والمحترف إلى كافة شرائح المجتمع.
2. استقطاب الكوادر المميزة وتوفير مراكز التدريب الإعلامية المتخصصة.
3. وضع البعد الإعلامي في كل الخطط التنموية سواء لجهة التوعية والتحفيز على المشاركة أو لجهة النشر والتعريف.
4. تفعيل الإعلام الحديث بمختلف قنواته ضمن عملية تفاعلية يكون الجمهور المستهدف جزءًا رئيسًا في العملية الإعلامية والاتصالية.
5. تمكين العاملين في المؤسسات الإعلامية من أداء أعمالهم بشفافية وممارسة الدور الرقابي المسئول للإعلام.

خصائص الإعلام التنموي هي عوامل نجاحه:

تورد الأدبيات الإعلامية للإعلام التنموي العديد من الخصائص التي هي في بعدها الاتصالي الإعلامي من عوامل نجاح هذا النوع من الإعلام على النحو التالي:

الخصائص + عوامل النجاح:

– أنه نشاط إعلامي هادف يسعى بالدرجة الأولى إلى تحقيق أهداف وغايات اجتماعية مستوحاة من حاجات المجتمع الأساسية ومصالحه الجوهرية.

وهو بهذا يحظى بدعم المجتمع ومتابعته في حال نجاحه في ملامسة الأهداف والمصالح.

– إعلام مبرمج مخطط مرتبط بخطط التنمية ويدعم نجاحها.

إذًا هو في التخطيط السليم جزء من خطط التنمية وعامل تعزيز لها.

– إعلام شامل متكامل، الهدف منه مخاطبة الرأي العام وإقناعه بضرورة التغيير الاجتماعي الذي تفتضيه التنمية.

ومن هنا فهو ينطلق من هدف تنموي والمفترض أن يكون بعيدًا عن الحسابات الأيديولوجية والصراعات الفكرية.

– الإعلام التنموي إعلام متعدد الأبعاد بحيث يشمل البعد الاقتصادي والسياسي والتربوي والصحي والمالي والإداري.

إذًا هو يتحرك في مجالات متعددة تمنحه الثراء والتنوع بما يحفز الإبداع.

– يجب أن يكون الإعلام التنموي واقعيًا في الأسلوب والطرح، واضحًا يقول الحقيقة كما هي بلا تجميل وأن يستند على حجج وبراهين منطقية في إقناع الناس.

وحين يتمثل هذه المبادئ تتحقق له المصداقية، وبالتالي القدرة على التأثير وإحداث الأثر التنموي المرغوب.

مهام الإعلام التنموي:

يمكن أن تنطلق مهام الإعلام التنموي بشكل عام من خلال الأهداف التالية:

– تحفيز المواطنين على المشاركة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

– بث الشعور بالمسؤولية الوطنية والاجتماعية لدى القراء والمستمعين والمشاهدين والمسؤولين.

– تعريف الجمهور وتحديدًا الشباب بالفرص الجديدة في مجالات الاستثمار والعمل والإنتاج.

– نشر الوعي والثقافة المسؤولة والصديقة للتنمية وللتغيير الإيجابي في المجتمع وتحديدًا وسط الشباب.

– المساهمة في تغيير الاتجاهات بشكل إيجابي ومحاربة الاتجاهات السلبية في السلوك العام للأفراد.

– تعزيز مكانة المال العام والمرافق العامة وتنمية شعور إيجابي لدى المواطنين نحوها ينعكس في

سلوكهم وحياتهم اليومية.

– تنمية الشعور بالالتزام بالقوانين والأنظمة، وتحفيز المواطنين على اتباعها.

– نشر الوعي بحقوق الإنسان باعتباره أساس المواطنة الصالحة، إضافة إلى حقوق الفئات الخاصة، مثل النساء والأطفال، والمعاقين والفئات المهمشة في المجتمع.

– نشر ثقافة النجاح وتعميمها وسط المواطنين، من خلال التعريف بقصص النجاح وبنماذج القدوة.

تحديات الإعلام التنموي:

أولاً: تحدي الاستقرار السياسي والأمني:

عانت الدول العربية طوال العقود الماضية من حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني الأمر الذي عطّل التنمية في أكثر من دولة عربية بشكل كبير. وعلى مرّ العقود الخمسين الماضية كانت هناك دول مستعمرة وأخرى ترزح تحت التغيرات السياسية التي لم تكن كلها سلمية. ففي الخمسينيات والستينيات كانت الانقلابات والثورات وفي السبعينيات هيمن الصراع العربي الصهيوني على المشهد العربي. ثم أتت الحروب والصراعات الإقليمية في لبنان والصومال ثم امتدادات حرب أفغانستان والحرب العراقية الإيرانية. وكل هذه المتغيرات لم تجعل للتنمية وإعلامها نصيبًا كاملاً على رأس الأجندة الوطنية العربية.

وحين استفاقت الدول العربية على ذاتها بعد انتهاء الحرب الباردة كانت حادثة 11 سبتمبر لتعيد العرب إلى واجهة الصراع من جديد. وما هي إلا سنوات حتى نشبت حالة القلاقل السياسية والأمنية فيما بات يعرف بالربيع العربي. ومقارنة بما حدث في كثير من الدول العربيّة فقد نعمت دول الخليج بحظ وافر من الاستقرار والسكينة المجتمعيّة وحالة لا بأس بها من هدوء الأمن العام خلال سنوات عاصفة ما يسمى بالربيع العربي التي بدأت عام 2010 ولم تسكن بعد. وترافق مع حالة الاستقرار السياسي هذه موجة ازدهار اقتصادي وتنموي واضحة جراء ارتفاع أسعار النفط ما انعكس على مشاريع التطوير والتحديث في دول مجلس التعاون بشكل عام. ولكن في الجهة الأخرى فإن دول مجلس التعاون لم تسلم تمامًا من تأثيرات القلاقل في المنطقة العربيّة.

ثانيًا: ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني في العالم العربي:

يتكون المجتمع المدني من الهيئات التي تسمى في علم الاجتماع بالمؤسسات الثانوية مثل الجمعيات الأهلية والنقابات العمالية والمهنية وشركات الأعمال والغرف التجارية والصناعية وما شابهها من المؤسسات التطوعية. والمقصود بدور المجتمع المدني هو تمكين هذه المؤسسات الأهلية من تحمل مسؤولية أكبر في إدارة شؤون المجتمع. وهكذا يستبعد من المفهوم المؤسسات الاجتماعية الأولية كالأسرة والقبيلة والعشيرة والطائفة العرقية أو المذهبية أو الدينية التي تهيمن على الحياة العربية بشكل كبير. وفي العالم العربي لم تظهر تحركات جادة تحت هذا المفهوم إلا بعد انهيار المعسكر الشرقي نهاية الثمانينيات. ولهذا فإن مفهوم المجتمع المدني بحسب بعض الباحثين حديث ودخيل ولم يكن ضمن التراث السياسي والحضاري العربي.

اتفق زعماء العالم وهم يعتمدون إعلان الألفية في سبتمبر 2000 فيما يعرف باجتماع «قمة المدن» على تطوير شراكات مع منظمات المجتمع المدني لتحقيق التنمية الشاملة واستئصال الفقر. وقد أكدت جمعية الألفية أن التزامات زعماء العالم بالعمل كانت جماعية في رؤية سياسية أكثر شمولاً تسمح بالمشاركة الحقيقية لجميع المواطنين في جميع البلدان.

ولم يكد يمر عام على هذه الوعود التي ظن المراقبون أنها ستطلق المجتمع المدني لدور أكبر في إدارة الحياة العامة وتنظيم شؤون شرائح العمل ونحو ذلك حتى كانت مشكلة 11 سبتمبر 2001 وما نجم عنها. وكان أن تحول الاهتمام العالمي والعربي تبعًا إلى الإرهاب وقضاياه. وحين تهيأ العالم لتناسي الحدث ضربت العالم موجة الأزمة المالية عام 2008م فتعطلت الكثير من البرامج الإصلاحية والتنموية ثم كانت أحداث الربيع العربي وما تلاها.

ثالثًا: تحديات التنمية العربية بشكل عام:

هناك العديد من التحديات التنموية التي لم تسعف الإعلام العربي ليروج لنماذج متميزة في عدد من المجالات، ومن أوضح التحديات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسة والإدارية:

- التحديات الاقتصادية:

طبيعة التحدي– الأثر الإعلامي السلبي.

انخفاض مستويات الدخول، مما ينتج عنه انخفاض المستوى الصحي والغذائي والتعليمي والإداري.

عكس الإعلام هذه الصور بشكل نمطي مما جعلها أشبه بالقدر المحتوم.

ضعف الرقابة المالية والإدارية وعدم ضمان الجودة.

أصبح الحديث الإعلامي عن الفساد كحقيقة إدارية مجتمعية.

عدم ترتيب الأولويات عند تخصيص الموارد المالية للأعمال التنموية.

لم يستطع الإعلام بناء صورة ذهنية استراتيجية لتوجهات المؤسسات.

التركيز على إنتاج سلعي واحد في معظم دول العالم الثالث.

ومن هنا قام الإعلام بإثارة الرعب من المستقبل أكثر من مناقشة البدائل.

- التحديات الاجتماعية:

طبيعة التحدي- الأثر الإعلامي السلبي.

سوء توزيع السكن الجغرافي والتفاوت في الازدهار بين مناطق السكن بحسب شرائح المجتمع.

كون الإعلام صورة ذهنية سلبية عن الأحياء الشعبية والفقيرة.

انخفاض مستوى الوعي والتعليم بشكل عام.

عزز الإعلام صورة القروي والفلاح والبدوي الجاهل.

مقاومة العادات والتقاليد الاجتماعية للتغيير.

لم يقم الإعلام بدور فعال في دعم التغيير الإيجابي واستجاب لما «يرغب» الناس.

-التحديات السياسية والإدارية:

طبيعة التحدي- الأثر الإعلامي السلبي

عدم استقرار النظام السياسي العربي مما أدى إلى عدم وضوح غايات التنمية.

أصبح المسرح الإعلامي سيركا سياسًا بين العصور والعهود على حساب التنمية.

التبعية السياسية من خلال ممارسة الدول المتقدمة تأثيرات واضحة على الدول النامية.

انشغل الإعلام العربي بالحديث عن المؤامرة أو الترويج للقيم الوافدة.

غياب القيادات الواعية التي تتحمل كل المسؤولية لتحقيق التنمية.

وانسحب ذلك على اختيار القيادات الإعلامية.

التبعية والاعتماد على الخبرات الأجنبية.

وأصبحت صورة التنمية مرتبطة بالأجنبي.

تضخم الأجهزة الإدارية مع تفشي المحسوبية والبطالة المقنعة.

وامتد ذلك إلى المؤسسات الإعلامية كجزء من الوضع الإداري العام.

ضعف أنظمة العمل وغياب الحوافز المادية والمعنوية.

هجرة الإعلاميين المميزين إلى الإعلام الخاص المعتمد على عنصري الإثارة والترفيه.

- تحدي الإعلام الفضائي وعصر المعلومات:

وفي سماوات مفتوحة واتصال جماهيري تفاعلي متزامنا مع اهتمام عالمي بحق الاتصال وديمقراطية الإعلام، تراجعت الوظيفة التنموية للإعلام بينما اتسعت الوظيفة السياسية والترفيهية والإعلانية.

وهكذا بدا واضحا خلال العقدين الماضيين التراجع الكبير في دور الإعلام التنويري والتنموي إلى دور تسطيحي ترفيهي خارج النسق الاجتماعي والثقافي للمجتمع العربي.

العوامل الإيجابية الجاذبة لإعلام التنمية:

يرى باحث عربي رائد في بحوث الإعلام والتنمية أن وسائل الإعلام تمارس دورًا وطنيًا كبيرًا، ولا تقتصر على الراديو والتليفزيون فقط وإنما تشمل العديد من الوسائل كالأفلام التثقيفية والإرشادية والملصقات والمعارض وكافة الوسائل السمعية والبصرية التي تتضمنها القوافل الإعلامية والثقافية التي يجب أن تخصص لهذه المهمة الوطنية.

ومن الملاحظ أن الدور الإعلامي مع الوسائط الحديثة للإعلام الجديد لم يكن بالمستوى المأمول. ولعل هذا مرده إلى انتقال الزخم الأكبر لهذه الوسائل من المؤسسات إلى الأفراد. ومن هنا أصبح الانشغال الفردي في منافع الاتصال الشخصي وترفيهه الواسع أعلى من حيز الهموم المجتمعية التي عادة ما تهتم لها المؤسسات وحدها. ويعزا السبب الآخر -أيضًا- إلى ضعف وتقاعس المؤسسات المعنية بالجوانب التنموية في التواصل وإيجاد علاقة إيجابية مع هذه البيئة الجديدة ترافق مع فقدان الاهتمام بالإعلام التقليدي.

وفي جميع الأحول فإن هناك العديد من المزايا التي تجذب وسائل الإعلام والإعلاميين إلى هذه القضايا الحيوية لو أمكن استثمارها على الوجه المطلوب. وحتى يمكن للمخطط الاستفادة من الإعلام والإعلاميين عليه أن يستثمر في الجوانب الإيجابية التي يمكن أن تسهم في تعزيز الثقة مع هذه الوسائل، ومن هذه العوامل:

- أن قضايا التنمية في جوهرها قضايا نبيلة وكل

وسيلة إعلامية وإعلامي سيجد في هذه القضايا جانبًا مهمًا من دوره الاجتماعي والإنساني.

– توفر مجالات عمل إعلامي واسع وغني في قضايا التنمية. ومن هنا فهذا الميدان الرحب في الإعلام الاقتصادي والاجتماعي والتنموي والإعلام العمالي سيفتح آفاقًا جديدة للمؤسسات الإعلامية والمنتسبين إليها.

– ثراء المحتوى الإنساني والتراكم المعرفي حول قضايا التنمية. وهي بهذا تشكل مادة إعلامية غنية لمن يتخصص في هذا المجال الحيوي بأبعاده التنموية والإنسانية.

– الدعم الديني والثقافي لقضايا التنمية والعمل. وهذا البعد المهم محفز أساسي يتطلب استثماره بحيث يتحرك الحافز القيمي عند الإعلاميين في تعزيز الخيرية والإنسانية في التنمية وحقوق العمال على وجه الخصوص.

– إشباع المشاركة المجتمعية من خلال المؤسسات التنموية المتنوعة. ويمكن بذلك تنظيم أندية إعلامية وروابط مهنية تحت مسمى: «أصدقاء التنمية» «أصوات التنمية».. ونحو ذلك.

– المعارف الإنسانية العلمية والتجارب التنموية متشابهة وبذلك يمكن الاستفادة من هذه النماذج العالمية وتقديم Model نموذج إعلامي.

دور مؤسسات الإعلام والإعلاميين في قضايا التنمية:

لم يعد هناك مجال للشك في مدى تأثير الإعلام على أفراد المجتمع في المجالات التنموية وحتى يمكن توجيه الوسائل والعاملين فيها لخدمة قضايا التنمية والعمل يمكن أن نوظف الجهود الإعلامية لتحقيق الآتي:

1. تكثيف برامج التوعية بقضايا التنمية وتحدياتها ودور الفرد والمجتمع في التخفيف من المعوقات.
2. تنفيذ حملات إعلامية مخططة للتوعية بقضايا التنمية وحقوق العمال وأخلاقيات العمل.
3. عمل البرامج والندوات والفعاليات المتخصصة لتسليط الضوء على الظواهر المرتبطة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية وقضايا العمل في مختلف أبعادها.
4. إبراز أهم تحديات عمل المرأة والفئات المحرومة من التنمية.
5. مناقشة المشكلات التي تواجه ذوي القدرات الخاصة في بيئة العمل وفي النشاطات الاجتماعية المختلفة.
6. التغطية الإعلامية الفعَّالة (غير النمطية) للفعاليات والأنشطة ذات العلاقة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية وقضايا العمل ونشر توصياتها والتعليق عليها وتسويقها.
7. النشر المكثف عن الإجراءات المعطلة للحقوق، والتوعية والتحفيز لكل المهتمين بالعمل على تحسين تشريعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
8. تسليط الضوء على تجارب الأمم في رعاية الحقوق الاجتماعية والإنسانية للعاملين بمختلف فئاتهم وشرائحهم العمرية.
9. وضع الأولويات الأبرز وتفعيل الرسائل والجهود الإعلامية لخدمتها.
10. الإشادة والتركيز الإعلامي بالتجارب الناجحة والقدوات والرموز العربية وبناء القدوات في مجالات التنمية وقضايا العمل.
11. متابعة تنفيذ المقررات والتوصيات والاتفاقيات العربية والتحاور حول معوقات تسريعها والحلول الممكنة باستحضار التجارب العالمية وتوصيات الخبراء.

المنطلقات المهنية للإعلام وفقًا للاستراتيجية العربية:

حددت الاستراتيجية العربية للإعلام والاتصال في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقضايا العمل بعض المنطلقات المهمة في مجال بناء الشخصية الإعلامية وتأهيل الإعلاميين في مجالات التنمية المتعددة. وأمكن من خلال هذه الورقة الاسترشاد بمنطلقين مهمين نصت عليهما الاستراتيجية:

أولا: على المستوى المهني:

– تأهيل) تمكين الإعلاميين وتوفير ظروف وأدوات العمل الإعلامي المهني والمتخصص وتيسير تداول المعلومات، وإيجاد البنيات الإعلامية المتخصصة.

– تخطيط) ملاءمة المادة الإعلامية مع أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بكل بلد والتي تتماشى وتوجهاته العامة.

– تنفيذ) الإبداع والابتكار في التعاطي مع قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بيئة العمل لتجاوز نطاق التغطية المألوفة الروتينية أو النمطية.

ثانياً: بناء الاهتمام الإعلامي بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية:

ويأتي هذا الاهتمام من خلال جعل قضايا التنمية موضوع أسئلة ونقاشات للنخب وقادة الرأي وإتاحتها للجمهور العام من خلال الندوات والوسائل والمواقع. ويأتي هذا من خلال بناء القناعة: نجاح متكامل للعملية التنموية دون تيسير الانخراط الاجتماعي فيها Social Involvement.

سبل تعزيز الاهتمام الإعلامي بقضايا التنمية:

لأن قضايا التنمية تهم الجميع وهم أدواتها وهدفها فإن على المخطط استشعار ذلك والمبادرة في تنفيذ العديد من البرامج والمشاريع وطرح الأفكار على المهتمين، وفي أواسط النخب والإعلاميين منهم على وجه التحديد ومن الوسائل الممكنة:

أولاً: إثارة التساؤلات وطرح الأسئلة:

يؤدي طرح الأسئلة والتساؤلات إلى إثارة دوافع الإعلامي ومؤسسات الإعلام للمشاركة والتحفيز. وقد طرحت ندوة متخصصة مجموعة مهمة من التساؤلات التنموية الإعلامية في هذا الخصوص رأت أن هذه الأسئلة يمكن أن تسهم في إثارة وتحفيز الإعلام للمشاركة ومن هذه الأسئلة:

- إلى أي مدى تؤدي وسائل الإعلام في بلدكَ دورًا مبتكرًا من خلال المبادرات في قضايا التنمية الاجتماعية؟
- كيف يمكن أن تعزز وتروّج وسائط الإعلام القضايا الخاصة بالتنمية الاجتماعية بغية إثارة الرأي العام بصورة أفضل وأعمق؟
- ما الآليات التي يمكن أن تحثّ الإعلام على المشاركة في الشأن الاجتماعي وبالتالي تغطية القضايا التنموية بحصة كافية في ظل طغيان الأخبار والنشاطات السياسية والترفيهية عوضاً عن القضايا الخاصة بالتنمية الاجتماعية.
- ما العوامل – الفردية والمؤسسية – التي تسمح لوسائط الإعلام بالتأثير على قرارات صانعي القرار والسياسات المُعتمدة، وما هي العوامل التي تحول دون ذلك؟ وكيف يمكن لوسائط الإعلام أن تساهم في فضّ النزاعات، إن لم يكن في الحؤول دون وقوعها؟
- كيف يمكن تحسين دور وسائط الإعلام في مراكز صنع القرار؟ هل لديك أمثلة لاستراتيجيات، وتجارب ناجحة، وآليات محددة لتعزيز دور الإعلام في هذا الصدد؟

ثانياً: تأهيل وتدريب الإعلاميين ومنتجي البرامج الإعلامية:

هناك العديد من المداخل التدريبية التي ثبت جدواها ولعل أهمها مدخل الكفايات Competencies Approach. ونعني بالكفايات مجموعة القدرات المكتسبة والتي تسمح بالسلوك والعمل في سياق معين، ويتكون محتواها من 1) معارف 2) ومهارات 3) وقدرات 4) واتجاهات مندمجة بشكل مركب. والمتوقع أن يقوم المتدرب الذي اكتسبها، بإثارتها وتوظيفها وقد أتى هذا المدخل من المدرسة التربوية حيث ركز على امتلاك المعارف والمهارات، ليس لمجرد امتلاكها أو استظهارها، ولكن لاستخدامها في أداء عمل معين.

ويمكن - هنا - النظر إلى هذا المدخل كأساس علمي لمنطلقات التدريب وفق المحددات الآتية:

- التأكيد على تحديد نتائج التدريب الإعلامي في صورة أهداف سلوكية.

– التأكيد على تدعيم البرنامج التدريبي بالخبرات الميدانية، التي تتيح أكبر قدر من العمل الإعلامي في مجالات التنمية.

– استخدام مصادر وموارد الإعلام الجديد والتقليدي المتنوعة في مراحل التدريب.

– التركيز على تقويم الإعلاميين المتدربين أثناء برامج التدريب وبعدها.

وبصفة عامة، يمكن تعديل النموذج التربوي لمواءمة التدريب الإعلامي وفق مدخل الكفايات مع ضبط مدخلات ومخرجات إعداد الإعلاميين المهنيين على أساسيين مهمين هما:

1. يمكن لأي إعلامي متدرب اكتساب مهارات عالية إذا ما توفر له الوقت الكافي للتدريب والبرنامج التدريبي النوعي.
2. الانتباه إلى أن الأخطاء في نظام التدريب قد تفشل المسار التدريبي، وينبغي في مثل هذه الحالات اعتماد التقويم الرشيد وعدم إرجاع الفشل لخصائص المتدربين الإعلاميين.

المزج بين المداخل التدريبية:

ويمكن البدء في تأهيل الإعلاميين ودعوة مؤسسات الإعلام للتشارك في تنفيذ الاستراتيجية الإعلامية في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقضايا العمل. وهذا التعاون يتم من خلال المبادرات التالية:

– دعوة المؤسسات الإعلامية الكبرى لتقديم عروضها في مجال الخدمة العامة لبرامج الاستراتيجية العربية وفق برامج المسئولية الاجتماعية.

– دعوة رجال الأعمال العرب لتبني برامج إعلامية طموحة لخدمة أهداف الاستراتيجية من خلال خدمة التنمية في العالم العربي.

– دعوة المفكرين والكُتاب وصنّاع الدراما للتركيز على البعد التنموي في إنتاجهم وإبداعاتهم.

– تبني جائزة سنوية لدعم الجهود الإعلامية التطوعية والمبادرات المميزة.

ثالثا: تبادل التجارب الإعلامية الناجحة مع دول العالم:

تكاد المشكلات والتحديات التنموية تتشابه في معظم دول العالم الثالث. وترتبط معظم المشكلات بنقص المعلومات ومستوى الوعي وضعف ثقافة الحقوق والمشاركة.

وتسمح هذه التجارب بتقديم النماذج الناجحة وتوفير الوقت والجهد والأعمال أو التكرار.

وهناك تجارب إعلامية واتصالية مهمة في تشيلي والبرازيل والهند، وكذلك في بعض دول أفريقيا. كما دعمت مؤسسات تنموية دولية مشاريع تنموية في مجال الثقافة الحقوقية والمشاركة السياسية في مصر والمغرب وتونس واليمن وربما يمكن الاستفادة من مخرجاتها.

رابعًا: رفع نسبة الاعتماد على الإعلام الجديد القائم على المشاركة:

ويمكن في هذا الخصوص إعادة النظر في الاعتماد المكثف على الأنماط التقليدية في التواصل مع شرائح المجتمع. وحيث بات الإعلام الجديد والوسائط الإلكترونية عنصرا مهما في حياة إنسان اليوم فإن على المؤسسات المعنية بالتنمية إعادة تخصيص الميزانيات والموارد البشرية والفنية لجعل الإعلام الجديد شريكا في تحقيق الأهداف. ومن هنا ينبغي التفكير في:

- التواصل مع شرائح معينة من المستهدفين من الشبكات الاجتماعية.
- توظيف تأثير الشبكات الاجتماعية لخدمة الأهداف.
- المشاركة المكثفة والحضور القوي عبر الشبكات الاجتماعية.
- توظيف أساليب التشبيك الاجتماعي واستثمار المتابعين بطرق علمية.
- اعتماد الشبكات الاجتماعية كذراع إعلامي في الحملات الإعلامية.
- توظيف الشبكات الاجتماعية في إدارة بعض المناشط الإعلامية.

المتطلبات العامة للتدريب الإعلامي:

حالما يتم تحديد الاحتياجات التدريبية ووضع الخطة التدريبية يأتي دور التصميم للبرامج الواردة في الخطة التنفيذية للاستراتيجية الإعلامية؛ حيث يتم تحديد المسائل الآتية:

الخطوات التنفيذية للبرنامج التدريبي للإعلاميين:

حتى يمكن أن يكون البرنامج التدريبي عمليًا يمكن أن يحقق أهدافه فينبغي على المخطط التدريبي أن يضمن تحقق الخطوات الأربع الآتية:

1 - إعلان البرنامج للمؤسسات الشريكة:

من المهم أن ترسل الجهة التدريبية نشرة البرامج

للجهات ذات العلاقة قبل عقد البرنامج التدريبي بوقت كاف حتى يتسنى تحديد الاحتياجات التدريبية المتنوعة. كما أن إعلان البرنامج يساعد الجهات الأخرى على اعتماد ما تحتاجه في خططها المالية والتدريبية وترشيح الإعلاميين الذين يمكن أن يتدربوا في هذا المجال.

2 - استقبال الترشيحات وفلترتها:

على فريق تنفيذ البرنامج استقبال الترشيحات ودراستها وضمان اتساق العناصر التدريبية في الإعلام بشكل يحقق أهداف البرنامج. ويمكن للجهة التدريبية أن ترفض وتقترح بعض الأسماء بما يحقق الفائدة ويقلل من الإرسال الروتيني للمتدربين إلى دورات وبرامج تدريب لاتعنيهم أو لن يعملوا في قطاعات تستفيد منها.

3 - التصميم النهائي لبرامج التدريب مع الجهات المستفيدة:

يفضل في مراحل متقدمة من تصميم البرامج التدريبية عقد اجتماعات عمل مع الجهات المستفيدة لإطلاعها على المحتوى التدريبي وتدارس الاحتياجات. وينبغي في هذه المرحلة التأكد من عدم هيمنة متطلبات مؤسسة على الأخرى، وضمان أن تكون البرامج التدريبية الإعلامية في مساراتها العلمية والمهنية.

4 - التنفيذ والتقييم المتصل:

يترافق مع تنفيذ البرامج الإعلامية التدريبية نماذج ومشرفى التقييم القبلي والمرحلي والبعدي. ويحقق التقييم المتصل فوائد جمة في مجال ضمان الجودة وتحقيق الأهداف وتعديل المسار حال ملاحظة أي ضعف أو ملل من هذه البرامج.

متطلبات أساسية للمرشح للعمل الإعلامي في قضايا التنمية

لابد من إدراك أهمية المتطلبات العلمية والمهنية والإدارية التي ينبغي توافرها في الإعلامي في مؤسسات التنمية وقضاياها تبعاً لأهمية المهمة. حيث سيقوم الإعلامي في مؤسسات التنمية بكافة النشاطات الإعلامية وسيكون منتجاً ومصدرًا للمعلومات ومستشارًا فيما يعزز صورة منظمته وقضيته بشكل إيجابي. ولأهمية السمات الشخصية ومهارات الحديث مكان كبير؛ حيث سيقوم الإعلامي بأعمال تتعلق باستقبال الزوار والضيوف والإشراف على كل ما يتعلق بذلك.

ولمعرفة صورة القضية والمنظمة التي ينتمي إليها الإعلامي فإن عليه أن يقوم بمتابعة ما ينشر عن المؤسسة في مختلف وسائل الإعلام. وكذلك فإن من واجباته إصدار النشرات والمطبوعات عن أنشطة المؤسسة وهذا يتطلب مهارات لغوية وثقافية إضافة إلى مهارات الاتصال والتواصل لتوثيق الصلة مع وسائل الإعلام المختلفة.

ويعتمد العمل الإعلامي - أيًّا كان مجاله - في الأساس على التخصص العلمي في أحد مجالات الإعلام إضافة إلى توفر الموهبة والديناميكية التي تتطلبها المهنة الإعلامية.

ولذلك يمكن تحديد بعض المواصفات الأساسية للإعلامي العامل في مجالات التنمية الشاملة وقضايا العمل في الآتي:

أولاً: المتطلبات المهنية الأساسية:

- أن يكون الإعلامي المرشح حاصلاً على مؤهل جامعي في الإعلام أو أحد فروعه.
- يفضل من لديه خبرة عملية في نفس المجال لا تقل عن خمس سنوات.
- المهارة في الكتابة والحديث باللغة العربية.
- إجادة اللغة الإنجليزية تحدثاً وكتابة.
- إجادة استخدام الحاسب الآلي ووسائل الاتصال الحديثة.
- المهارة في استخدامات الإنترنت ووسائط الإعلام الجديدة.
- خبرة لا تقل عن عامين في وظيفة محرر مختص بالشؤون التقنية في واحدة من وسائل الإعلام العربية الإلكترونية، أو المسموعة أو المرئية أو المطبوعة.
- إجادة الكتابة السليمة باللغة العربية بأسلوب إخباري، وإمكانية الفهم الكامل لأي نص إنجليزي مختص بالعالم التقني.
- القدرة على صياغة التقارير الإعلامية وترتيب المقابلات الإعلامية وإدارتها.
- إجادة تحرير وصياغة الأخبار بأسلوب علمي مهني واضح.
- إجادة استخدام أنظمة إدارة المحتوى الإلكتروني.
- يفضل إجادة التعامل مع برامج تحرير الصور والصوت والفيديو.
- البراعة في التعامل مع وسائل الإعلام الاجتماعي استخدامًا وتوظيفًا وتسويقًا.

ثانيًا: استيفاء البرامج التدريبية في مجالات الإعلام التنموي:

ينبغي أن تشمل الحقيبة التدريبية المخصصة للعاملين في مجالات الإعلام التنموي على ثلاثة أنواع

مـن التدريب: التدريب الإعلامي التأسيسـي والتدريب الإعلامي التنموي والتدريب الإعلامي المتقدّم.

ويمكن التفصـيل في هذه الأنـواع الثلاثة على النحو التالي:

أولاً: التدريب الإعلامي التأسيسي، ويشمل:

- الأساليب الحديثة في صياغة الأخبار .
- مهارات كتابة القصة الصحافية.
- مهارة إعداد التقارير الصحافية المتخصصة.
- أساليب التلخيص واختزال المعلومة .
- فن كتابة العناوين الرئيسية.

ثانيًا: التدريب العلمي والعملي في قضايا التنمية:

يحتـاج العامل في إعلام التنمية وقضـايا العمال وما يرتبط بها من إشـكالات وتحديات وفرص إلى التزود المستمر بالمعلومات والمعارف ذات العلاقة بالمؤشرات الاقتصـادية والاجتماعية والبيئيـة في مجتمعه. كذلك ينبغـي على الإعلامي هنا الإلمام بالعديد من المعارف وطبيعة عمل المؤسسات العربية والعالمية المعنية.

وعليه يفضـل أن يشتمل البرنامج التدريبي في هذا المجال على:

- المؤسسـات المعنية بقضـايا التنمية البشـرية في العالم العربي والعالم.
- مؤشـرات ومعايير تصـنيفات المجتمعـات فـي مؤشـرات التنميـة والمتغيـرات التـي تطـرأ على هذه المؤشرات.
- مرتكـزات التفـاوت التنموي بين الشـعوب العربية واختلاف الدخل بين المواطنين.

- مستوى الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية وتوزيعها بين الأفراد.
- خريطة تنمية الموارد البشـرية فـي العالم العربي والإمكانات والتحديات.

ثالثًا: التدريب الإعلامي المتقدم، ويشمل:

- تقنيات الصحافة المصورة.
- إنشاء وإدارة قواعد البيانات الإعلامية.
- إعـداد التقاريـر حـول قضـايا التنميـة وحقـوق العمال.
- التحقيقات الصحافية.

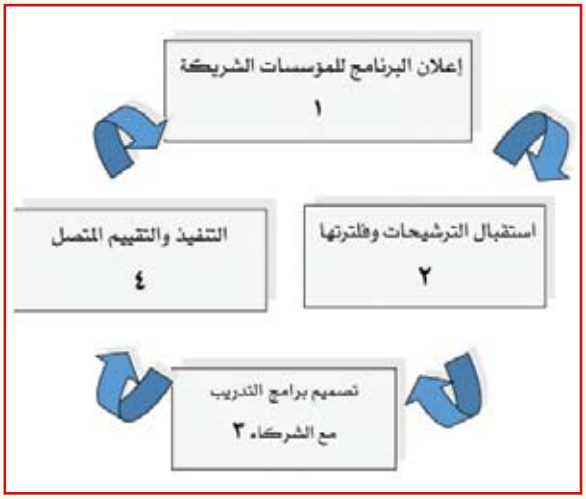

رابعًا: تطوير ودعم الإعلاميين المتخصصين في المجالات الاقتصادية والاجتماعية التنموية وقضايا العمل:

ويتهيأ ذلك من خلال التركيز على ورش عمل ودورات مركزة في المجالات التالية:

- مجـالات السياسـات الاقتصـادية والسياسـات المالية.
- مصادر المعلومات والأخبار المالية والاقتصادية.
- تقنيـات متابعـة وكتابـة التقاريـر الماليـة والاقتصادية.
- قراءة البيانات المالية والميزانيات.
- قراءة اتجاهات الأسواق المالية وأسواق البورصة.
- التعرف على أنظمة المؤسسات المالية والاقتصادية المحلية والدولية.
- البنك الدولي والمؤسسات المالية العالمية.
- الإلمـام بالمصـطلحات الماليـة والاقتصـادية المهمة.

– قطاع رأس المال وقطاع التأمين.

أساليب معالجة عقبات العمل الإعلامي في قضايا التنمية.

العقبات- أساليب المعالجة:

– عدم اكتراث الجمهور.

– إثارة الاهتمام العام بتحليل إعلامي محترف للمكاسب والسلبيات التي قد تعود على الفرد والمجتمع ومن ذلك تنفيذ حملات إقناعية توعوية عامة.

– انصراف الإعلاميين ووسائل الإعلام.

– عمل مذكرات شراكة وتنفيذ برامج تتضمن فرق عمل تضم القياديين والمؤثرين.

– عدم وضوح الرؤية الإعلامية لدى الطرفين.

– تفعيل الاستراتيجيات الإعلامية لتكون خارطة الطريق.

– نقص المتخصصين.

– تبني المواهب ودعم برامج ودبلومات متخصصة مع الجامعات.

– التركيز على الجانب الدعائي للأشخاص وتجاهل أهداف المؤسسات.

– معالجة تضخم الذات القيادية ببرامج اتصال مباشرة والتواصل الأعمي مع الخبراء والبرامج.

– تشظي الجماهير بين الوسائل.

– الانخراط في عالم الإعلام الجديد واستقطاب المؤثرين.

– تراجع دور النخبة في مقابل دور الجماهير.

– تفعيل برامج الاتصال المباشر مع الجماهير.

– الانغماس في الترفيه والتسطيح الإعلامي.

– العمل على اتفاقيات ومواثيق شرف عربية تعطي التنمية نصيبها.

المتطلبات العلمية والمهارية للإعلامي العامل في مجال التنمية:

حتى يمكن تكوين الفرق الإعلامية المهتمة بموضوع التنمية وجعلها جزءا من عملية التنمية ينبغي العناية بعد وضع استراتيجيات باختيار الكفاءات. وفي هذا النوع من الإعلام فان العنصر البشري أهم ركن في العملية الإعلامية حيث ينظر له المجتمع كقائد تنموي ومرشد إصلاح لهياكل ومؤسسات المجتمع. وحتى يمكن أن نحقق أهداف التنمية وتطلعات الجماهير ممن يقومون على بث روح الوثبة الحضارية نعرض لمجموعة متطلبات أساسية ومساندة ينبغي تحققها وتوفيرها حتى يمكن أن نكسب قادة رأي وإعلاميين ينهضون بمتطلبات التنمية. ومن هذه المتطلبات ما يأتي:

أولا: المتطلبات (المعارف) العامة في مجال الإعلام:

لا بد لنجاح الخطط الإعلامية المصاحبة للمشروعات التنموية بمختلف قضايا من أجهزة وخبرات إعلامية متميزة. ولهذا فإن استقطاب المؤهلين إعلاميا من الجامعات والأقسام المتميزة يعد أولى خطوات النجاح في تهيئة البيئة لإعلام متخصص في القضايا ذات العلاقة.

ويمكن –أيضًا– أن نؤسس لمفهوم تعزيز المهارات والمعارف الإعلامية من خلال تدريب الإعلاميين المتخصصين في فروع الإعلام وهم على رأس العمل On Job Training. ويمكن لذلك تنظيم البرامج التالية:

- دبلوم الإعلام المتخصص:

وفي برنامج الدبلوم هذا يمكن أن نبدأ في تأسيس المعارف الإعلامية وتحديث معلومات الإعلاميين المنخرطين من خلال مقررات أكاديمية وتطبيقية في المجالات التالية:

– مهارات وسائل الاتصال الحديثة.

– مقدمة في علم الاجتماع التنموي وعلم الاجتماع الصناعي.

– مقدمة في علم النفس التنموي وعلم النفس الاجتماعي.

– مقدمة في اقتصاد التنمية والاقتصاد الزراعي.

– المفاهيم السياسية والنظم السياسية.

– مبادئ التسويق والحملات الإعلامية.

– مبادئ الإدارة العصرية.

– المصطلحات التنموية باللغة الإنجليزية.

– مهارات البحث الإعلامي في المصادر الإلكترونية.

– مهارات الكتابة الإبداعية للإنترنت.

– مهارات تحليل الخطاب الإعلامي.

– إنتاج الطباعة والتصوير.

– التصميم والانفوجرافيكس.

– دراسات في سلوك الجماهير الحديثة.

– أسس التخطيط الإعلامي.

– أسس بناء الهوية المؤسسية.

– التنظيمات الإعلامية وأخلاقيات الإعلام.

– مهارات تشكيل الرأي العام وخصائص قادته.

– الإنترنت والشبكات الاجتماعية.

- الصحافة الإلكترونية.
- مهارات إعداد البرامج الإذاعية.
- مهارات الإلقاء والتقديم الإذاعي.
- الدبلوم المتخصص في الإعلام الإلكتروني.

محتوى البرنامج التدريبي:

1. تصميم وإدارة وتسويق المواقع والحسابات الإلكترونية.
2. مهارات تشبيك المواقع مع شبكات التواصل الاجتماعي (الفيس بوك وتويتر واليوتيوب).
3. مهارات التحرير الإلكتروني وإجراء الاستفتاءات عبر البيئة الإلكترونية.
4. تخطيط وإدارة الحملات الإعلامية الإلكترونية.
5. مهارات إدارة المراكز الإعلامية وفرق العمل.
6. مشروعات تطبيقية.

- الدبلوم المتخصص في العلاقات العامة والحملات

- محتوى البرنامج التدريبي:

1. دورة العلاقات العامة في العصر الرقمي.
2. الاستراتيجيات الحديثة في تخطيط حملات العلاقات العامة.
3. دورة بناء شبكات التواصل مع وسائل الإعلام والإعلاميين.
4. العلاقات العامة من خلال شبكات التواصل الاجتماعي.
5. فن إقامة وإدارة المعارض والندوات والملتقيات.
6. الإدارة الإلكترونية للعلاقات العامة.
7. مهارات العلاقات العامة في مواجهة وإدارة الأزمات.
8. أصول المراسم والمراسلات عبر التواصل الإلكتروني.
9. مهارات الاتصال الإقناعي والتأثيري في الرأي العام.
10. مهارات العلاقات الإنسانية في بيئة العمل المعاصرة.

ثانياً: المتطلبات الخاصة في مجال التنمية الاجتماعية:

تعرف التنمية الاجتماعية بانها درجة إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان. وتقاس بتحسين المؤشرات الصحية وأمل الحياة، والمؤشرات التعميمية ومؤشرات القدرة الشرائية وتحسين ظروف العيش، وتعزيز قدرات التمكين للأفراد والأسر والتجمعات السكانية.

وتتضمن عملية التنمية ركنين أساسيين هما: العنصر البشري والعنصر المادي. وعلى الرغم من التقدم التقني الهائل الذى نعيشه اليوم إلا أن القناعات المستقرة في الوجدان الإداري تقول بأن العنصر البشري (أو عنصر العمل) يبقى العنصر الأهم في التنمية الحديثة لأن ما يعتبر مورداً اقتصادياً يتوقف إلى حد بعيد على المهارات والخبرات الفنية والإدارية، وهو المسؤول عن تحويل الموارد المختلفة من قوة إلى فعل ومن إمكانية إلى وجود.

وحتى ننجح في التأهيل الإعلامي ربما ينبغي أن نعني بما يهم الفرد كونه الركن الأصيل في التنمية وبوصف عملية التنمية تستهدف المجتمع بكافة شرائحه لتحسين أوضاعه الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية وفق منهج تكاملي. وحتى يمكن أن نؤهل هذا الإعلامي المتخصص في قضايا التنمية الاجتماعية ينصح في المرحلة الأولى بعقد ورش عمل متخصصة في مجالات التنمية الاجتماعية المتعلقة بالإنسان في تعليمه ومستوى وعيه بشكل خاص.

ومن خلال هذه الورش يمكن استقطاب المميزين المهتمين والتركيز عليهم ليكونوا الرواد في مجال الإعلام التنموي وقضاياه.

ثالثاً: المتطلبات الخاصة في مجالات التنمية الاقتصادية:

تعرف التنمية الاقتصادية في العموم بأنها مجموع السياسات والبرامج والخطط التي تنفذها الدولة لتحسين رفاهية المجتمع من خلال مؤشرات التطور التراكمية في المجالات الإنتاجية والتقنية والاجتماعية والثقافية والتعميمية والصحية والسكانية... التي تقاس بها سنويا درجة التقدم الاقتصادي ودرجة الرقي الاجتماعي.

وتعد وسائل الإعلام شريكاً أساسياً في التنمية الاقتصادية حينما نعلم أنها هي نفسها مشاريع لمؤسسات اقتصادية. ومن منظور الإعلام المتخصص فقد أصبح الإعلام الاقتصادي من أنشط مجالات الإعلام في عالم اليوم.

وعلى الرغم من هيمنة الإعلام الربحي على نشاط الإعلام الاقتصادي إلا أن هناك مؤسسات إعلامية تحاول أن توازن بين دورها كوسيلة للتنوير في قضايا الاقتصاد وبين متطلباتها التشغيلية كمؤسسة ربحية.

ولذلك فإن على الإعلامي في هذا المجال أن يتم دورة تدريبية معرفية تساعده ليكون ملماً بالقضايا والموضوعات التالية:

• مفهوم «التنمية الاقتصادية» والنظريات والمبادئ المفسرة لها.

• التحديات الاقتصادية وتحديات الموارد التي تواجه الدول النامية.

الاقتصاد الحر والموجه والمتداخل.

• فرص الدول النامية في مواجهة التحديات الاقتصادية.

رابعاً: المتطلبات الخاصة بالإعلاميين في قضايا العمل:

ظهر مفهوم جديد ضمن المفاهيم الإعلامية الجديدة وهو «الإعلام العمالي» ولكن هذا المفهوم لم يتوسع كثيرًا لارتباطه بالطبقة الكادحة من العمال وعدم اهتمام المؤسسات الإعلامية الكبرى بهذا النشاط. وقد تأخر هذا المفهوم في عالمنا العربي لارتباطه بالحقوق المهدرة للعامل العربي في بلاده وخارجها. ويمكن تفسير ذلك نتيجة جهل العامل بحقوقه من جهة وصمته من جهة أخرى حتى لا تضيع منه الفرص المحدودة.

وعلى هذا فإن هذا النشاط الإعلامي سيعني بشكل كبير بحقوق العمال وضماناتهم مثل حق الإنسان العربي في الحصول على العمل والحق فى الأجر العادل والتثقيف، وبحق الراحة وحق الضمان الاجتماعي والصحي وغير ذلك.

ويمكن أن تنظم دورات متخصصة في هذا المجال العمالي الحقوقي تشتمل على:

- مفهوم سوق العمل وآلياته.
- تشريعات السياسات المرتبطة بحقوق العمال.
- تحديات سوق العمل العربي.
- دور التقنية السلبي والإيجابي في سوق العمل.
- قضايا هجرة العمال العرب.. الأسباب والآثار.
- فرص وتحديات عمل المرأة وذوي القدرات الخاصة.

مخطط استقطاب وإعداد الإعلاميين وتقييم الأنشطة.

الاتصال والإعلام التعاوني ودوره في تطوير التعاونيات

إعداد
أ.د/ سوزان القليني
أستاذ الإعلام وعميدة كلية الآداب – جامعة عين شمس
المستشار الإعلامي لرئيس الجامعة ولوزير الصحة
رئيس المركز الإعلامي لوزارة الصحة والسكان

تعريف الاتصال التعاوني:

هو ذلك الاتصال الذي يجمع بين الاتصال الإداري الداخلي بأشكاله الثلاثة (صاعد – هابط – أفقي) وبين اتصال المؤسسة مع المجتمع الخارجي المحيط ويظل محكوماً بالظروف والإمكانيات المتاحة والمحيطة بالمؤسسة، بما يحقق أهداف المؤسسة والمكاسب المنشودة لها.

أنواع الاتصال التعاوني :

أولاً: الاتصال داخل المؤسسات التعاونية:

الاتصال الصاعد من العاملين إلى الإدارة.

الاتصال الهابط من الإدارة إلى العاملين.

الاتصال الأفقي فيما بين العاملين بعضهم البعض أو فيما بين الإدارات المختلفة بعضها البعض.

ثانياً : الاتصال خارج المؤسسات التعاونية:

وهو الاتصال بكل الفئات المتعاملة مع المؤسسة.

كيفية الوصول إلى الاتصال التعاوني الفعال؟

أولاً : التواصل مع الجمهور الداخلي.

ثانياً : التواصل مع الجمهور الخارجي.

ثالثاً : تفعيل دور الاتصال الشخصي.

رابعاً : الاستخدام المؤسسي للتكنولوجيا الحديثة.

خامساً : تقييم العملية الاتصالية.

- التواصل مع الجمهور الداخلي

(الاستثمار البشري في مجال الاتصال) وذلك عن طريق:

توفير دورات تدريبية في مجال الاتصال وكيفية استخدام التكنولوجيا الحديثة الاستخدام الأمثل بما يخدم أهداف التعاونيات.

تحسين العلاقات بين الموظفين والإدارة عبر وجود قنوات اتصال مفتوحة.

- كيفية الوصول إلى الاتصال التعاونى الفعال

أولاً: التواصل مع الجمهور الداخلي.

ثانياً: التواصل مع الجمهور الخارجي.

ثالثًا: تفعيل دور الاتصال الشخصي.

رابعًا: الاستخدام المؤسسي للتكنولوجيا الحديثة.

خامسًا: تقييم العملية الاتصالية.

- التواصل مع الجمهور الداخلي:

إعداد الموظفين لأي تغيير في الأساليب أو البيئة بواسطة تزويدهم بالمعلومات الضرورية مقدماً.

تعزيز العلاقات الاجتماعية بين الموظفين بتعزيز الاتصالات بينهم.

دراسة الرضا الوظيفي للعاملين في التعاونيات لمعرفة الاحتياجات، وتقييم البرامج الاتصالية الموجهة إليهم، وتشجيع أي موقف من شأنه تعزيز مستوى الرضا الوظيفي Job satisfaction لديهم.

- التواصل مع الجمهور الخارجي

تحديد فئات الجماهير التي تتعامل معها المؤسسة وتحديد نوع وشكل الاتصال المناسب لكل فئة منها.

الاهتمام بالتواصل مع وسائل الاعلام من خلال كافة الأشكال الاتصالية مثل البيانات الصحفية press releases واللقاءات الاعلامية والتعامل معها بشفافية.

وفي هذا الإطار نقترح اختيار مجموعة من الإعلاميين ليكونوا ضمن أعضاء مجلس الإدارة وذلك لضمان التغطية الإعلامية الحقيقية لأنشطة المؤسسات التعاونية.

- التواصل مع الجمهور الخارجي:

تحرص التعاونيات على توطيد العلاقة بينها وبين المجتمع المحلي فيما يسمى بالمسئولية المجتمعية social responseibility.

قياس رد الفعل feedback studies لكل فئة من الفئات التي تتعامل مع التعاونيات.

- تفعيل دور الاتصال الشخصي:

عن طريق :

- الاجتماعات.

- المقابلات واللقاءات.

- الزيارات.

- المؤتمرات.

- المعارض.

بالإضافة إلى الأنشطة الترفيهية التي تساعد على دعم العلاقات الإنسانية.

- الاستخدام التعاوني للتكنولوجيا الحديثة :

من خلال ما يسمى بالمؤسسة الوهمية Virtual organization .

digg
You
Tube

Electronic
Archive

تواجد التعاونيات على شبكة الإنترنت واستغلال موقعها الإلكتروني في :

إنشاء مجموعات نقاشية للعاملين فيها :

الاتصال التفاعلي ذى الاتجاهين interactive communication مع الجمهور الخارجي

توفير كافة أشكال التواصل التكنولوجي الحديثة داخل المؤسسات التعاونية.

Facebook ،yahoo، skype ، WhatsApp

الاستخدام التعاوني للتكنولوجيا الحديثة :

تكوين أرشيف وثائقي بالصورعلى الموقع الإلكتروني للمؤسسات التعاونية.

الاهتمام بتوفير توثيق إعلامي مرئي من خلال الأفلام الوثائقية لكافة الفعاليات والأحداث الخاصة special events التي تقوم بها المؤسسات التعاونية.

خامساً : تقييم عملية الاتصال التعاوني:

تأتي أهمية تقييم الرسائل الاتصالية الموجهة إلى جماهير التعاونيات من اهتمامها بمفهوم إدارة السمعة Reputation management والتي تساعد في الترتيب الإداري والتصنيف العالمي لها Ranking مقارنة بالمؤسسات الأخرى العاملة في أي دولة.

ويمكن تناول أهمية التقييم فيما يلي :

يحقق درجة عالية من الرضا الوظيفي للجمهور الداخلي.

يحسن بشكل مستمر الصورة الذهنية للتعاونيات بالنسبة إلى جماهيرها الداخلية والخارجية.

أهمية التقييم:

يساعد على تحقيق مزيد من الارتباط والانتماء للتعاونيات والتعامل معها، وذلك على مستوى الجمهور الداخلي والخارجي.

يبني درجة عالية من الثقة والمصداقية credibility المتبادلة بين التعاونيات وجماهيرها

تكوين صورة نمطية إيجابية Stereotypes بشكل عام عن التعاونيات وكل ما تقدمه من سلع أو خدمات في إطار السياق المجتمعي المحيط بها.

طرق التقييم :

- تحليل المحتوى للرسائل الداخلية والخارجية Content analysis.

- بحوث الرأي العام public opinion studies

- تحليل رد الفعل لجماهير التعاونيات الداخلية والخارجية Feedback analysis.

- مجموعات بؤرية Focus groups بشكل دوري داخل التعاونيات وخارجها لقياس الصورة الذهنية.

- نموذج اتصالي مقترح للاتصال التعاوني الفعال.

التوصيات:

- الاستثمار في العنصر البشري وتطوير مهارات الاتصال وتعزيز مفاهيم التعلم التعاوني لديهم.

- توفير بيئات عمل تتسم بعصر الانفتاح الاتصالي واستخدام كافة وسائل الاتصال لنقل المعرفة والخبرات دون قيود.

- التقويم والتحديث الدوري للخطط الاتصالية للتعاونيات.

- استحداث إدارات للتوثيق المرئي بما يتواكب مع طبيعة عصر المعلومات الذي يتسم بالفورية وما يعرف بـ المعلومة المرئية visual information.

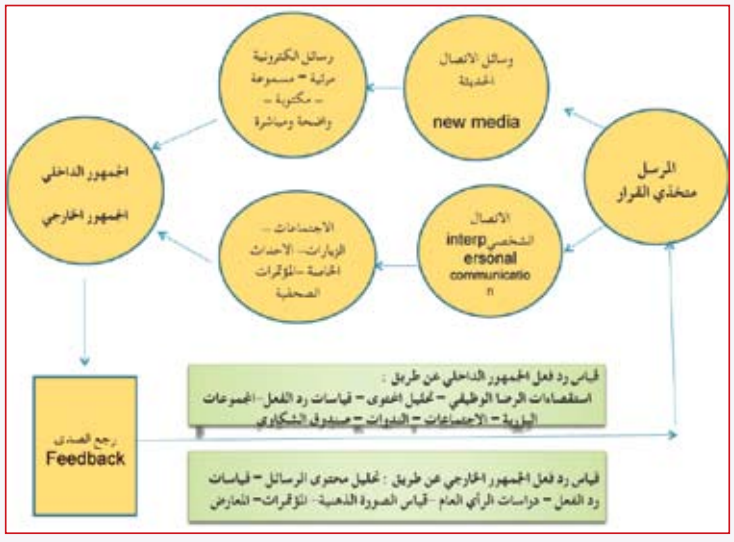

منظمة العمل العربية

ى سطور

هى إحدى المنظمات المتخصصة العاملة فى نطاق جامعة الدول العربية. وهى أول منظمة عربية متخصصة تعنى بشئون العمل والعمال على الصعيد القومى، تنفرد ـ دون سائر المنظمات العربية المتخصصة ـ بتطبيق نظام التمثيل الثلاثى الذى يقوم على أساس اشتراك الحكومات وأصحاب الأعمال والعمال فى كل نشاطات المنظمة وأجهزتها الدستورية والنظامية. إيماناً بأهمية تكاتف أطراف الإنتاج فى الوطن العربى، كضرورة ودعامة أساسية للوحدة العربية، واعترافاً بأن التعاون فى ميدان العمل هو أفضل ضمان لحقوق الإنسان العربى فى حياة حرة كريمة، أساسها العدالة الاجتماعية، وسبيلها التعاون الفعال لتطوير المجتمع العربى وتنميته على أسس متينة وسليمة.

مطابع الشرطة ٢٠٣٠/٢٥٩